في افتتاح السنة القضائية فيرئيس الجمهورية: **نقف بكل حزم ضدالفساد.. وكل ذي مفسدة ينال جزاءه..**

قانون المالية 2010 :

التوازن بين الضرورة الاقتصادية.. والمطلب الاجتماعي

مجلس الأمة

41

دورية تصدر عن مجلس الأمة –الجزائر–

العدد الواحد والأربعون – جانفي – 2010

بعد التجديد النصفي:

الأعضـــاء يؤكدون الثقة في رئيس المجلس

والرئيس في كلمته بالمناسبة :

"نعمل ضمن مؤسسة.. ومع مؤسسات"

كل عام وأنتم بخير

1431

2010

مجلس الأمة 12 سنــة

قبل 12 سنة..بموجب دستور1996, تم إنشاء مجلس الأمة، الغرفة الثانية للبرلمان الجزائري..وكان لزاما بعد شهادة الميلاد الدستورية لهيئة جديدة تعززت بها المنظومة المؤسساتية في البلاد ،أن يتزود المجلس -على مدى العشرية الماضية -بأدوات وأساليب السير العادي والنشاط البرلماني الموكول له باعتبار أن الهيكل القانوني الدستوري يحتاج إلى الروح والثقافة المنتجة لممارسة منضبطة بفلسفة المؤسسة ،وهو ما عبر عنه رئيس مجلس الأمة في كلمته الأخيرة بمناسبة إعادة انتخابه على رأس مجلس الأمة بعد التجديد النصفي لأعضائه بقوله " نعمل ضمن مؤسسة ومع مؤسسات ".

إن هذه الثقافة المؤسساتية هي التي تنفخ الروح في البنية الهيكلية القانونية وهي ما تفتأ تتنامى بتعاقب الأعضاء المنتخبين والمعينين وما أبدوه من مساهمات في النشاط البرلماني المتعدد الأوجه ، لتشكل بالإضافات الحاصلة خلال هذه الفترة الملامح العامة التي تطبع مكانة المجلس اليوم..وتضعه في مسار الطموح لتأصيل التجربة مستقبلا.

إن الدول العريقة في اعتماد نظام الغرفتين تعتبر هذا التوجه (نظام الغرفتين) عاكسا لديمقراطياتها العتيدة..ومجالس الشيوخ أو الأعيان فيها، إنما هي في عرفها -مظهر من مظاهر مهابة المؤسسات بأدائها وروحها وثقافتها. وليس صدفة أن تكون تلك (التحف) العمرانية التي تختار -في الغالب - لاحتضان مقراتها تعبيرا عن هيبتها..ومجلس الأمة الفتي بهذا المنظور، ليس بعيدا عن هذا التقليد الشكلي المعبر الهام (في قصر زيغود يوسف)، وهو بعد 12 سنة قد أحرز -بكل تأكيد - رصيدا ثريا على صعيد الممارسة البرلمانية يضعه -بكل ثقة - صنوا لنظرائه في الدول السباقة الى نظام الثنائية البرلمانية ، فبالإضافة إلى مهامه التشريعية الأساسية، أصبح مجلس الأمة فضاء معلوما للحوار السياسي والفكري عبر الندوات والملتقيات والأيام الدراسية،وحاضن مستقطب للمبادرات والأفكار المبدعة المساهمة في ترقية قيم الديمقراطية والمواطنة..وتقوية الاعتزاز بالانتماء والهوية ..والتفتح على آفاق الحداثة..ومن الأمثلة على ذلك، احتضان المجلس في السنوات الأخيرة لفعاليات فكرية تناولت قضايا منها ما تعلق بمستوى الرمز التاريخي (الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان)..ومنها ما يدخل في مجال التحديات الدولية الراهنة (التغيرات المناخية وآليات التنمية).ومنها ما يتجاوب مع الانشغالات الملحة للرأي العام الوطني (اليوم الإعلامي حول الصحة في بلادنا).

12 سنة ليست في عمر المؤسسات إلا قليلا..ولكنها سمحت بفضل جهد استثنائي باستكمال بناء غرفة برلمانية ثانية احتلت موقعها الدستوري بجدارة.

التحرير

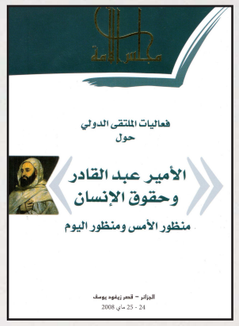

إصدارات مجلس الأمة..

أصدر مجلس الأمة فعاليات الملتقى الدولي حول "الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان... منظور الأمس ومنظور اليوم"، الذي نظم يومي 24 و25 ماي 2008, ضمن سلسلة منشورات المجلس التي تهتم بجمع ونشر الندوات الفكرية والعلمية، التي ينظمها بصفة دورية بمقره.

الإصدار يتضمن محاضرات وقراءات في فكر الأمير عبد القادر لشخصيات وأساتذة من آفاق فكرية مختلفة، من الجزائر، والعالم العربي، ومن دول أخرى، تطرقت للمواقف الإنسانية التي سجلها الأمير عبد القادر، من زاوية حقوق الإنسان، بتفرد باهر، خاصة خلال مقاومته للاحتلال الفرنسي، ومعاملته للمسجونين، ودوره الرائد في التسامح الديني الذي تجلى أثناء الفتنة الطائفية والدينية في دمشق.

كلمة رئيس الجمهورية خلال افتتاح السنة القضـــــــائية 2009-2010

نقف بكل حزم ضد الفساد..

نحو إدراج تشريعنا الوطـــني في سياق عولمة القانون

وإننا لنقف بكل حزم ضد الفساد بجميع صوره وأشكاله وقد أعددنا من الآليات التشريعية والتنظيمية التي ستعزز قريبا بتنصيب لجنة وطنية لهذا الغرض ولا بد من أن ينال كل ذي مفسدة جزاءه على يد القضاء وطبقا لقوانين الجمهورية.

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

إن العدل قيمة كلية تنضوي تحت لوائها القيم الإنسانية السامية بالعدل يسود الاستقرار ويستتب الأمن وتعم المودة والأخوة بين المواطنين وتنبثق روح التعلق بالقيم والمثل الوطنية من عزة وكرامة وحب للوطن وإيثار للنفع العام والمصلحة العليا للبلاد.

وبالعدل يتعافى المجتمع من كل الآفات المنغصة عليه حياته والمثبطة لتقدمه وتطوره من أنانية ومحسوبية ورشوة وفساد ونهب وسلب وتعد واغتصاب ويصبح الإنسان في غنى عن المخاصمات والاحتجاجات التي ليست في حقيقتها وماهيتها سوى وسيلة للمطالبة بالعدل.

وقد يقودني الحديث هنا إلى ذكر ما تقوم به السلطة القضائية للوقوف بالمرصاد ضد جرائم الفساد وما يوفره إصلاح العدالة عندنا من ضمانات للمحاكمة العادلة بجميع المقاييس المتعارف عليها في الاتفاقيات والعهود الدولية.

وإننا لنقف بكل حزم ضد الفساد بجميع صوره وأشكاله وقد أعددنا من الآليات التشريعية والتنظيمية التي ستعزز قريبا بتنصيب لجنة وطنية لهذا الغرض ولا بد من أن ينال كل ذي مفسدة جزاءه على يد القضاء وطبقا لقوانين الجمهورية.

ليس من مقتضيات دولة القانون إقرار الفصل بين السلطات وإقامة سلطة قضائية فحسب يخضع الجميع لرقابتها في ممارسة السلطة والصلاحيات أو الحقوق والحريات بل لابد في دولة

وكل ذي مفسدة ينال جزاءه..

القانون من أن يعكس تطبيق القانون في مختلف مجالات تدخله ضبط الحياة العامة والخاصة بما يجب أن تكون عليه داخل المجتمع وما يرمي إليه القانون من تحقيق العدل والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وترسيخ أسس الديمقراطية وقواعد الحكم الراشد في البلاد.

ولا ريب في أن الباعث على إيلائنا كل العناية والاهتمام لتوفير الوسائل الضرورية والظروف الملائمة للسلطة القضائية هو ما للعدالة من علاقة وارتباط بالقضاء كمؤسسة دستورية غرضها تحقيق العدل. وبما أن العدالة هي الغاية التي ننشدها من الإصلاح فإنني أؤكد أن المسار في اتجاهها سيظل خيارا لا رجعة فيه وأولوية من أولياتنا الوطنية التي لا تكل جهودنا ولا يتوقف الطموح نحو مقاصدنا منها ما لم نصل بالإصلاح إلى الحد الذي يتداعي وينتفي معه عند ذكرنا للقضاء كل انتهاك للحقوق والحريات واستهتار بالقانون على جميع المستويات وفي مختلف مناحي الحياة الخاصة والعامة.

وهذا ما يستدعي منا جميعا تجديد العزيمة على مواصلة العمل بجدية وفعالية أكثر للمحافظة على المكتسبات والسير بها دوما نحو العصرنة.

لقد شهدت الجزائر تطورا سريعا في شتى المجالات تطورا واكبه عمل جاد ومتواصل لتحسين سير الجهاز القضائي وجعله أكثر فعالية من خلال إعادتنا النظر في الآليات التشريعية والوظيفية اللازمة وإعطاء العناية لمسألة التوظيف والتكوين وعصرنة أساليب التسيير وإصلاح منظومة إعادة التربية.

ولنا جميعا أن نسجل بارتياح التحسن الحاصل عبر تواصل عملية مراجعة العدة التشريعية الوطنية وإثرائها بالعديد من النصوص والتشريعية والتنظيمية التي تصب كلها في تعزيز الحريات والحقوق الأساسية للمواطن وتأطير الحياة العامة داخل المجتمع بما يضمن له الحماية من مختلف مظاهر الانحراف والإجرام في إطار الاحترام الكامل لمبادئنا وقيمنا الأساسية الوطنية الحضارية والتطابق التام مع التزاماتنا الدولية.

وبهذا فإننا نكون قد حققنا تقدما ملحوظا وقطعنا أشواطا بعيدة نحو ما نصبو إليه من إدراج تشريعنا الوطني في سياق عولمة القانون تماشيا مع التغيرات المستجدة على الصعيد الدولي ومواكبته للتطورات التي تشهدها البلاد في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلبية لحاجات الواقع المتحول واستجابة لما يتطلع إليه المواطنون من حياة كريمة في مجتمع تنظمه وتحكمه قوانين عصرية تعزز حرياتهم وحقوقهم الأساسية وتحميهم من مخاطر الانحراف والإجرام.

إن إصلاح العدالة من الملفات ذات الأولوية بالنسبة إلينا إذ حرصنا على متابعته بعناية خاصة مثمنين ما تحقق من نتائج عبر مختلف مراحل تنفيذ برنامج إصلاح العدالة سواء ما تعلق بمضاعفة تعداد الموارد البشرية وتحسين ظروف استقبال المتقاضين وعمل القضاة ومساعدي وأعوان القضاء أو من خلال ما تم إدخاله على سائر مصالح المؤسسة القضائية من مناهج وأساليب حديثة وتعزيز للوسائل المادية ومنها التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال مما انعكس إيجابا على تحسين الأداء المهني وكان لها صدى طيب لدى المواطنات والمواطنين.

ولنا جميعا أن نسجل بارتياح التحسن الحاصل عبر تواصل عملية مراجعة العدة التشريعية الوطنية وإثرائها بالعديد من النصوص والتشريعية والتنظيمية التي تصب كلها في تعزيز الحريات والحقوق الأساسية للمواطن وتأطير الحياة العامة داخل المجتمع.

خدمة المواطن وتيسير اجراءات اللجوء إلى العدالة

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

إن من مقتضيات دولة القانون ومقاصد العدالة تحقيق المساواة بين الجميع ذكورا وإناثا في الحقوق والواجبات. وفي هذا الإطار فإننا إذ نسجل ببالغ الاعتزاز والتقدير ما حققته المرأة الجزائرية من مكاسب مستحقة ومكانة متميزة بفضل شجاعتها وتضحياتها وذكائها وكفاءتها على غرار ما نشهده في سلك العدالة حيث تمثل النساء نسبة 37,5 بالمائة.

نسجل ببالغ الاعتزاز والتقدير ما حققته المرأة الجزائرية من مكاسب مستحقة ومكانة متميزة بفضل شجاعتها وتضحياتها وذكائها وكفاءتها على غرار ما نشهده في سلك العدالة حيث تمثل النساء نسبة 5,73.

فإننا نؤكد عزمنا على مواصلة السعي لتذليل كافة العقبات بما يمكنها من تعزيز مشاركتها الإيجابية على قدم المساواة مع الرجل في كافة مناحي التنمية والبناء الوطني وتشجعيها على الانخراط خاصة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والجمعوية وتولي مختلف المسؤوليات المدنية والعسكرية.

وإذا كان الرفع من عدد القضاة ومستخدمي العدالة لمواكبة تزايد عدد القضايا أمرا لا مناص منه فإن العمل على ترقية مستواهم العلمي وكفاءتهم المهنية كان وسيبقى ضرورة ملحة لتعزيز قدرات تحكم قضاتنا في حل مختلف النزاعات التي بات بعضها يعرف تطورا نوعيا لم يشهده القضاء من قبل.

وهذا مدعاة تركيزنا على التكوين بمختلف أنماطه لتعميق معارف قضاتنا بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات عدالة عصرية تنشد النجاعة وتكسب القضاة الاحترافية المطلوبة من خلال تكثيف التكوين وتوسيع التخصصات وتنويع الشركاء.

إن قيمة هذه المنجزات تكمن أساسا في بلوغها الهدف الأساس المنشود الذي أحرص عليه شخصيا كل الحرص والمتمثل في خدمة المواطن وتيسير إجراءات اللجوء إلى العدالة وتوفير أكثر ضمانات لحقوق المتقاضين.

لذلك فلابد من الالتزام بالمضي بجميع المشاريع والبرامج المستقبلية في هذا الاتجاه ونحو هذا الهدف وعلى الدولة أن تتحمل كل الأعباء والتكاليف المترتبة عن ذلك طالما أنه يتمخض عن

نفع للمواطن والوطن والعدالة أيضا.

وأرجو أن تكون الإصلاحات قد أتت بنتائج إيجابية لصالح المواطن لا سيما بعد الإنجازات المحققة على كامل الهياكل القضائية المتواجدة عبر الترب الوطني سواء ما تعلق من ذلك بالمنشآت الجديدة لاحتضان الجهات القضائية أو المقرات التي أعيد تأهيلها والارتقاء بها إلى المكانة اللائقة بالمؤسسة القضائية.

لا بد أن يجد المواطن ضالته لدى قطاع العدالة فلا يضيع حقه ويلقى التسهيلات والاهتمام اللائق من حيث الاستقبال والتوجيه والتكفل بانشغالاته خاصة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير مساحات كافية ووسائل ملائمة تمكن مرفق العدالة من تقديم خدماته بالفعالية والنوعية المطلوبتين.

فعلى قطاع العدالة أن يضع في هذا الإطار الآليات والتدابير الصارمة قصد المحافظة على المكاسب المحققة واستكمالها بمواصلة إنجاز المشاريع المسجلة ضمن البرامج المسطرة لهذا الغرض لا سيما المتعلقة منها بتوفير الهياكل الضرورية لاحتضان الهيئات المستحدثة الخاصة بالقضاء الإداري (مجلس الدولة والمحاكم الإدارية).

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

على قطاع العدالة أن يولي العناية اللازمة أكثر فأكثر لمنظومة إعادة التربية بما لها من أهمية خاصة وآثار إيجابية على المجتمع إذ يجدر بالعدالة التكفل بفئة المنحرفين في الوسط العقابي والاهتمام بأوضاعهم داخل المؤسسات العقابية وفق سياسة عقابية حديثة توفر لهم كل الضمانات القانونية لحفظ كرامتهم وعدم هدر حقوقهم وكذا متطلبات إعادة إدماجهم.

وما العدد المتزايد للنزلاء المسجلين في التعليم بمختلف أطواره إلا علامة مشجعة لا سيما في التكوين المهني سنة بعد أخرى وبترقية النشاطات الثقافية والتربوية والرياضية في الوسط العقابي.

ولعل النتائج المعتبرة والمشجعة التي أحرزها المحبوسون خلال السنة الدراسية المنصرمة في امتحانات شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا وفي التكوين المهني خير دليل على فعالية السياسة العقابية الجديدة التي جعلت الوجهة الغالبة على النشاط داخل المؤسسات العقابية إما تعليما أو تكوينا مهنيا.

وأغتنم هذه السانحة لحث المسؤولين على هذا القطاع لمضاعفة الجهود ليشمل التعليم والتكوين المهني أكبر عدد ممكن من المحبوسين خاصة الشباب منهم قصد تيسير إعادة إدماجهم.

إن إعادة إدماج النزلاء ومواجهة حالات الضياع والانتكاس بما يخدم أمن المجتمع وطمأنينته يتطلب تعبئة المجتمع بكل فعالياته من مؤسسات عمومية وهيئات اجتماعية ومشاركة الجميع في عمل منسجم ومتكامل تجاه المحبوسين ينمي قدراتهم الفكرية والمهنية ويضمن لهم فرص العيش في المجتمع والمساهمة في رقيه وتطوره تحت مظلة القانون وقواعد الحياة داخل الجماعة.

لا بد أن يجد المواطن ضالته لدى قطاع العدالة فلا يضيع حقه ويلقى التسهيلات والاهتمام اللائق من حيث الاستقبال والتوجيه والتكفل بانشغالاته خاصة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير مساحات كافية ووسائل ملائمة تمكن مرفق العدالة من تقديم خدماته بالفعالية والنوعية المطلوبتين.

توظيف 470 طالبا قاضيا سنويا .. إلى غاية 2014

ومن الأولويات التي أؤكدها في هذا الشأن الإسراع في إنجاز مشاريع المؤسسات العقابية وترقية الحظيرة الوطنية لبنايات السجون إلى مستوى المعايير الدولية وما يجب أن توفره من فضاءات للتعليم والتكوين المهني والنشاطات الثقافية والتربوية لفائدة المحبوسين وتحسين شروط احتباسهم.

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

إن الأشواط التي قطعها إصلاح العدالة مكنت من رفع مستوى الأداء القضائي وتنفيذ الأحكام القضائية وساهمت في بناء دولة القانون التي لا يتأتى إرساء دعائمها إلا في ظل وجود عدالة كفأة فعالة ومسايرة للحداثة.

واستكمالا لما حققه إصلاح العدالة من مكتسبات وما هو متوقع أيضا من تزايد في حجم النشاط القضائي مستقبلا أو فتح جهات قضائية جديدة فإنني قد أعطيت تعليمات بتوظيف 470 طالبا قاضيا خلال كل سنة من سنوات البرنامج الخماسي (2010-2014).

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أؤكد على ضرورة مواصلة الإنجازات في مجال تطوير المهن المساعدة للعدالة والإسراع في إصدار القانون المنظم لمهنة المحاماة باعتبار ذلك رافدا من روافد العمل القضائي ودعامة من دعائم السلطة القضائية.

وفي نفس السياق أرى أنه بات من الواجب مراجعة كيفيات عمل بعض الجهات القضائية وفي مقدمتها المحكمة العليا ومجلس الدولة لتيسير مواجهتهما الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة أمامهما.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أؤكد على ضرورة مواصلة الإنجازات في مجال تطوير المهن المساعدة للعدالة والإسراع في إصدار القانون المنظم لمهنة المحاماة باعتبار ذلك رافدا من روافد العمل القضائي ودعامة من دعائم السلطة القضائية.

وكذلك محكمة الجنايات التي بات من الضروري إعادة النظر في تنظيمها لتعزيز ضمانات الأشخاص الذين يمثلون أمامها من خلال إفادتهم بطرق أخرى للطعن على غرار ما هو معمول به على مستوى الجهات الجزائية الأخرى.

وإذكاء لروح الأخوة والتسامح بين المواطنين أرى أنه لابد من توسيع بدائل الخصومة القضائية من صلح ووساطة إلى الجرائم البسيطة في المجال الجزائي باعتبارها بدائل من تراثنا وتتماشى مع تقاليدنا وعاداتنا التي تدعونا إلى الجنوح للصلح ونبذ المخاصمة.

ومن المشاريع التي يجب أن تحظى بالعناية المشروع الرامي إلى تمكين أفراد جاليتنا الوطنية المقيمة في الخارج من استصدار صحيفة السوابق القضائية الخاصة بهم من قنصلياتنا المنتشرة عبر العالم مباشرة واستفادتهم هم أيضا من نفس المزايا المتاحة للمواطنات والمواطنين بأرض الوطن.

كما أنه من الأهمية بمكان الإسراع في إنجاز مشروع رقمنة الأرشيف والحالة المدنية للحفاظ على الذاكرة الوطنية وتوفير خدمات فورية وسريعة للمواطن.

وإذ أسجل بارتياح ما تحقق من تقدم ومنجزات في إطار تنفيذ برنامج إصلاح العدالة حتى الآن أدعو القائمين على القطاع بكل فئاتهم ودرجات مسؤولياتهم إلى بذل المزيد من المجهودات للوصول بهذا الإصلاح إلى مداه الذي نصبو من خلاله إلى تعزيز دولة القانون والمؤسسات ومواكبة أوضاعنا للحداثة والعصرنة فيما نرومه من أمن ونماء واستقرار للبلاد.

وإذ أعلن افتتاح السنة القضائية أسأله سبحانه وتعالى أن يشد أزرنا ويعيننا جميعا على خدمة شعبنا ووطننا."

ومن المشاريع التي يجب أن تحظى بالعناية المشروع الرامي إلى تمكين أفراد جاليتنا الوطنية المقيمة في الخارج من استصدار صحيفة السوابق القضائية الخاصة بهم من قنصلياتنا المنتشرة عبر العالم مباشرة واستفادتهم هم أيضا من نفس المزايا المتاحة للمواطنات والمواطنين بأرض الوطن.

على إثر التجديد النصفي

تنصيب الأعضاء الجدد وانتخاب رئيس المجلس

عقد مجلس الأمة، يوم الأحد10 جانفي ،2010 جلسة عامة بحضور السيد محمود خوذري، وزير العلاقات مع البرلمان، ترأسها وفقا للأحكام القانونية السيد الطيب فرحات، باعتباره أكبر الأعضاء سنا بمساعدة السيدين: منصور معايزية، وابراهيم بوتخيل، باعتبارهما الأصغر سنا.

وقد خصصت هذه الجلسة لعرض أسماء الأعضاء الجدد وتشكيل لجنة إثبات العضوية التي تمت المصادقة عليها أثناء الجلسة العامة.

إثبات العضوية

لجنة إثبات العضوية اجتمعت تحت رئاسة مكتب مكون من السادة: ابراهيم بولحية، رئيسا، رشيد عساس، نائبا للرئيس، وحسين داود مقررا. وأعدت تقريرها الذي عرض لاحقا على الجلسة العامة. وفي هذا التقرير تم إثبات عضوية الأعضاء الجدد وهم:

المنتخبون

- إكربان محمد
- العقاق علي
- أوفقير محمد مولود
- بدعيدة بوزيد
- بلخير كمال
- بلعور عبد القادر
- بن الشاوي عبد الوكيل
- بوتخيل ابراهيم
- بودراجي مسعود
- جفال عبد العزيز
- حماني حمة
- حمدي أحمد
- حيدار أحمد
- خليلي كمال
- داود بشير
- دراجي صالح
- ديب نور الدين
- ديرم جمال
- رضوان أحمد سعيد
- زحالي عبد القادر
- زروالي مختار
- زروقي عبد القادر
- زيدان محمود
- سهلي عبد القادر
- سحري محمد لزهر
- سعيدي سعيد
- سماعلي لمبارك
- سي يوسف مختار
- سيدي عثمان لخضر
- شوية طاه حسين
- طلوس لخميسي
- عياد أحمد
- عياد زدام عبد الرحمان
- قادة بن عودة
- قاسي عبد القادر
- قيقان جمال
- كاس قدور
- كرومي سليمان
- لكحل العمري
- محياوي الطيب
- معايزية منصور
- معيزي بوبكر
- مهني محمد
- مولاي مكي
- نواصر محمد
- يحي عبد الرحمان
- يوسف بلحاج.

المعينون

- العايب الحاج
- العسكري محمد الطيب
- الواد محمد
- بن عروس زهية
- بوحارة عبد الرزاق
- حود مويسة محمد مدني
- رمضان عمر
- زبيري طاهر
- شاشوة لويزة
- شلوفي مصطفى
- عقبي عبد الغني
- قراب زهرة المدعوة وردة
- قزان جيلالي
- قصري رفيقة
- مالكي عبد القادر
- ملاح محمد الصالح

السيد الطيب فرحات يترأس الجلسة

تجديد الثقة في السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة

بعد أن اكتمل نصاب أعضاء مجلس الأمة بالتجديد النصفي أعاد أعضاء مجلس الأمة بالإجماع انتخاب السيد عبد القادر بن صالح، رئيسا للمجلس..

بعد إعادة انتخابه رئيسا لمجلس الأمة

تلقى السيد عبر القادر بن صالح، برقيات تهاني من العديد من نظرائه رؤساء البرلمانات العرب والأجانب وشخصيات سياسية وبرلمانية ومسؤولي مؤسسات ومنظمات وهيئات وطنية ومحلية، وكذلك هيئات واتحادات اقليمية.. والعديد من الشخصيات ونشطاء المجتمع المدني.

بعد انتخابه بالإجماع رئيسا للمجلس:

نعمل ضمن مؤسسة.. ومع المؤسسات

ألقى السيد عبد القادر بن صالح، يوم الأحد 10 جانفي 2010، كلمة بمناسبة أعادة انتخابه رئيسا لمجلس الأمة، هذا نصها:

"في هذه اللحظة المميزة أود أن أقول لكن ولكم جميعا شكرا على الثقة التي قبل قليل منحتموني أياها أو جددتموها في.

ثقة أدرك حقا معناها وأبعادها، وبقدر ما أعتز بها فإني آمل (بفضل دعمكم) أن أكون في مستواها.

ما أقوله في هذه المناسبة (وبعد هذا الدعم) هو أني سوف أبذل قصارى جهدي لأكون أهلا لهذا التشريف الذي هو بالواقع تكليف...

في أدائي كرئيس سأسعى باستمرار إلى تحقيق الإنصاف في التعامل مع الجميع وأن أحترم آراء ومواقف ووجهات نظر الجميع.

وأود أن أؤكد أيضا عن حرص رئاسة مجلس الأمة على العمل وأياكم بما من شأنه تمكين مجلس الأمة من القيام بدوره كاملا في إطار ما يكرسه الدستور وقوانين الجمهورية...

أود زميلاتي زملائي، أن أستغل هذه السانحة لكي أهنئ الأعضاء الجدد على الثقة التي منحهم أياها زملاءهم على مستوى دوائرهم الانتخابية... ولن أترك المناسبة تمر دون أن أهنئ أيضا الزميلات والزملاء الذين نالوا ثقة السيد رئيس الجمهورية... فشرفهم بالتعيين ضمن الهيئة، أو هو جدد الثقة فيهم لمواصلة المهمة.

وفي هذا الظرف الخاص، الواجب يقتضيني توجيه الشكر والعرفان لكافة الزميلات والزملاء الذين انتهت عهدتهم وأن أنوه بكل ما قاموا به من عمل جليل وما بذلوه من جهد مشكور لصالح المجلس...

...بودي أن أحييهم تحية تقدير وعرفان على آدائهم الجيد ودعمهم الثمين لرئاسة مجلس الأمة طيلة العهدة.

من فترة قليلة كانت الأغلبية منكم تنتمي إلى هيئات منتخبة محليا، وكانت مهمتها الرئيسة هي معالجة الشأن المحلي أما الآن وبعد تثبيت عضويتكم ضمن مجلس الأمة ها أنتم قد أصبحتم أعضاء هيئة وطنية هامة مهمتها الأساسية معالجة الشأن الوطني والتشريع لصالح الأمة. وبالطبع، فإن مهمتكم، زميلاتي زملائي، قد كبرت ويتوجب نتيجة ذلك الاستعداد لتأديتها وإنكم لقادرون عليها...

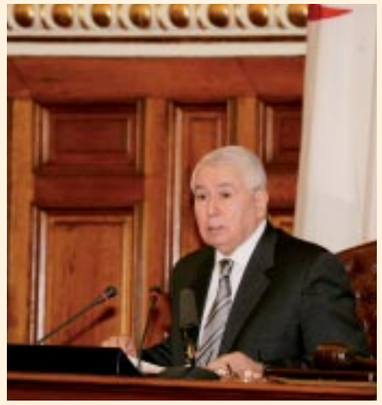

منتخبون ومعينون تأتون الهيئة ومعكم رصيد تجربة عمل ثمينة ومتنوعة ستساعدكم تأكيدا في تأدية مهمتكم ضمن مجلس الأمة وتعزيز وتقوية رصيد تجربته... تجربة شاركت في قيامها وإثرائها مساهمات زملاء وزميلات لكم... بعضهم غادر الهيئة والبعض الآخر لا يزال يواصل الدور والمهمة... بالمتبقين منهم وبالأعضاء الجدد المتنوعي التجارب والاختصاصات وتعدد الألوان السياسية التي أصبح يضمها مجلس الأمة ستتلاقح التجربة ويتحسن الأداء ويكبر الدور وتعظم المهمة...

الهيئة التي أصبحتم من الآن أعضاء فيها اكتسبت بفضل الممارسة تجربة غنية... وهي بفضل عملها الجاد والمسؤول نجحت حقا في انتزاع مكانة مميزة لها ضمن مؤسسات الدولة، لكنها نجحت خاصة في توفير أجواء الاستقرار لها وبقدر كبير للبناء المؤسساتي للجزائر...

فلنعمل، زميلاتي زملائي، القدماء منكم والجدد، على مواصلة النهج بما من شأنه تعزيز هذا التوجه المقوي للاستقرار والمعمق للممارسة الديمقراطية ضمن الهيئة خاصة وضمن البلاد عامة...

ونحن نعمل يجب أن تذكر حقيقة جوهرية مفادها أننا لا نعمل لأنفسنا ولا نعمل وحدنا كذلك، بل نحن جميعا نعمل ضمن مؤسسة ومع مؤسسات، وغايتنا هي بالطبع إنجاح المسيرة المؤسساتية التي اختارتها البلاد من أجل صناعة تشريع جيد ورصين للجزائر، تشريع من شأنه المساهمة في معالجة المعضلات التي تواجه المجتمع ويدعم التوجه العام الرامي إلى تقوية مكانة دولة الحق والقانون، وتعزيز أركان الدولة الحديثة المتفتحة على العصر... ولأجل ذلك فإننا مطالبون بالعمل مع هذه المؤسسات الوطنية الأخرى من منطلق النظرة التناسقية التكاملية التي تعود بالفائدة على الجميع.

إني اعتقد، زميلاتي زملائي، أن المرحلة التشريعية التي نحن مقبلون عليها ستكون من دون شك حصيلتها إيجابية، لأن الحضور الجديد والنوعي للأعضاء الذين عززوا الهيئة سيدخلون نفسا إيجابيا جديدا على عمل الهيئة، وسيعطي وثبة نوعية للمؤسسة ولأدائها...

وإني لمتأكد، زميلاتي زملائي أيضا من أنكم لقادرون على تحقيق هذه الغاية نظرا للقدرات والإمكانات الشخصية التي يتمتع بها كل واحد وواحدة منكم.

إنه رهان حقيقي الجميع مطالب بخوض غماره... لأن فيه ومن خلاله سنؤكد دورنا كأعضاء في هذا المجلس كلنا مطالبون بتعزيز مكانته ضمن النسيج المؤسساتي للبلاد.

ليس في نيتي إلقاء خطاب برنامج خاص بكيفية عمل الهيئة ولا بطريقة تأديتكم لمهمتكم الجديدة. كل ما أردت قوله بهذه المناسبة هو:

أن أشكركم أولا على الدعم الذي قبل قليل منحتموني إياه، وأن أهنئكم على الثقة التي حملتم بها من قبل زملائكم على مستوى مجالسكم المحلية.

وأن أقول لكم أيضا أننا جميعا ملزمون أدبيا بتأدية نفس الدور ونفس المهمة وأننا جميعا مطالبون بالوفاء بالعهد الذي قطعه كل واحد وواحدة من أجل خدمة الجزائر.

وليكن الله سبحانه وتعالى في عوننا لخدمة هذا الوطن الذي لديه علينا دين كبير يجب تأديته...

كلمة أخيرة أقولها للأخ الرئيس زكريا (الطيب فرحات) ومساعديه السيدين: منصور معايزية وابراهيم بوتخيل، الذين باقتدار سيروا أعمال جلستنا ومكنونا من إتمام عملية تنصيب الأعضاء الجدد لمجلس الأمة في هذه العهدة، فشكرا لهم."

على إثر التجديد النصفي..

تنصيب هياكل المجلـــــــس

نصّب مجلس الأمة يوم الإثنين 18 جانفي 2010 ، هياكله في جلسة علنية خصصت لهذا الغرض، بعد التشاور الذي تم بين السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، ورؤساء المجموعات البرلمانية، في أعقاب تنصيب أعضاء المجلس الجدد يوم 10 جانفي، بعد عملية التجديد النصفي.

رؤساء المجموعات البرلمانية

خصصت الجلسة التي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، لتنصيب رؤساء المجموعات البرلمانية بعد المصادقة على قائمتهم، ويتعلق الأمر بالسادة:

حزب جبهة التحرير الوطني
السيد أحمد حنوفة

الثلث الرئاسي
السيد محمد بوخالفة

حزب التجمع الوطني الديمقراطي
السيد بلعباس بلعباس

نواب رئيس المجلس

بعد ذلك، تم تنصيب أعضاء مكتب مجلس الأمة، نواب الرئيس، بعد اقتراحات المجموعات البرلمانية وأحزابها، ويتعلق الأمر:

السيد عبد الرزاق بوحارة
(الثلث الرئاسي)

السيدة زهرة ظريف بيطاط
(الثلث الرئاسي)

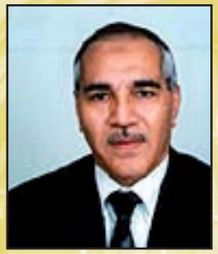

السيد حود مويسه محمد مداني
(حزب جبهة التحرير الوطني)

السيد رشيد عساس
(حزب جبهة التحرير الوطني)

السيد بوعلام دراميشني
(التجمع الوطني الديمقراطي)

رؤساء مكاتب اللجان الدائمة

وبعد التصويت على قائمة أعضاء المكتب ورفع الجلسة، شرع في تنصيب اللجان التسع الدائمة ويتعلق الأمر:

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان

السيد لزهر مختاري
(جبهة التحرير الوطني)

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية

السيدة خيرة الطيب
(الثلث الرئاسي)

لجنة الدفاع الوطني

السيد مصطفى شلوفي
(الثلث الرئاسي)

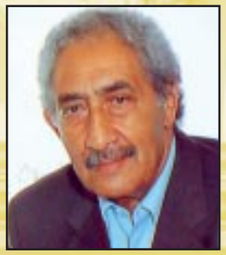

لجنة التجهيز والتنمية المحلية

السيد سعيد بلونيس
(جبهة التحرير الوطني)

لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج

السيد ابراهيم بولحية
(الثلث الرئاسي)

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

السيد رشيد بوغربال
(الثلث الرئاسي)

لجنة الفلاحة والتنمية الريفية
السيد محمد بسايح
(التجمع الوطني الديمقراطي)

لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة

السيد بوعلام بوعلام
(التجمع الوطني الديمقراطي)

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
السيد أحمد حنوفة
(جبهة التحرير الوطني)

المراقب البرلماني

السيد شعبان بوعلاق، رئيسا
(جبهة التحرير الوطني)

في الآجال

قانون المالية 2010 يختتم العشرية الأولى من القرن.. ويفتتح آفاق التنمية المستدامة 2010-2014

اجتمعت يوم الأحد 22 نوفمبر 2009 هيئة التنسيق لمجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وقد خصص هذا الاجتماع لدراسة وإقرار جدول أعمال المجلس ابتداء من يوم 10 ديسمبر من نفس السنة، بعرض ومناقشة قانون المالية لسنة 2010.

وناقشت الهيئة نقاط أخرى تتعلق بتقييم التحرك الميداني لأعضاء المجلس وجلسات الاستماع، وميزانية التسيير لمجلس الأمة لسنة 2010 ومشروع اللائحة المتضمنة القانون الأساسي لموظفي مجلس الأمة.

جدد أعضاء الهيئة، خلال هذا الاجتماع، تهنئتهم على الانتصار المشهود الذي حققه الفريق الوطني لكرة القدم في أم درمان بالسودان الشقيق، ونوهوا بالتفاف المؤسسات والهيئات وكافة فئات الشعب الجزائري وفي مقدمتهم فخامة رئيس الجمهورية، حول النخبة الوطنية ومؤطريها.

كما أعربت الهيئة عن امتنانها للقيادة وللشعب السوداني على ما لقيه الوفد الرياضي ومناصريه من كرم الضيافة، وحسن الاستقبال ونجاح السودان الشقيق في تنظيم هذا الحدث الرياضي الهام.

جدد أعضاء الهيئة، خلال هذا الاجتماع، تهنئتهم على الانتصار المشهود الذي حققه الفريق الوطني لكرة القدم في أم درمان بالسودان الشقيق، ونوهوا بالتفاف المؤسسات والهيئات وكافة فئات الشعب الجزائري وفي مقدمتهم فخامة رئيس الجمهورية، حول النخبة الوطنية ومؤطريها.

المصادقة على قانون المالية 2010

رئيس المجلس : يتوجب على الحكومة

الأولوية للمشاريع الجارية في مدونة الاستثمارات العمومية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 16 ديسمبر 2009 على قانون المالية لسنة 2010 ، وذلك في جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضرها السيد كريم جودي، وزير المالية، والسيد محمود خوذري، وزير العلاقات مع البرلمان، إلى جانب أعضاء من الطاقم الحكومي .

دعم الاستثمار المنتج

وجاءت هذه المصادقة بعد أيام من المناقشة العامة، تطرق، من خلالها، السيدات والسادة أعضاء المجلس ورؤساء المجموعات البرلمانية إلى مختلف القضايا التي تهم المواطن. فتمحورت جل التدخلات حول الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، والجباية البترولية وضرورة إيجاد بدائل لها، وتبسيط النظام الجبائي وانسجامه، إلى جانب ضرورة الإصلاح المالي والمصرفي. ومحاولة ترشيد النفقات العمومية وتعزيز الرقابة ومحاربة الفساد، وضبط التجارة الخارجية ورقابتها، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

كما دعا المتدخلون إلى دعم الاستثمار المنتج، والتنمية المحلية، وترقية القطاع الفلاحي وتنميته، ضف إلى ذلك ترقية التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، ودعم قطاع الصحة، والشباب والرياضة، وترقية الطاقات المتجددة وحماية البيئة وتحفيز العقود العقارية.

للإشارة، يتزامن عرض قانون المالية لسنة 2010 مع انطلاق البرنامج الخماسي الثاني للاستثمارات العمومية للفترة 2010–2014 والذي يهدف إلى متابعة التنمية الهيكلية بغرض تحسين المؤسسات، وتحسين وضعية المواطن.

وسيستمر، خلال سنة 2010، الطلب المعتبر على ميزانية الدولة لتغطية نفقات التجهيز في ظل سلبية المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية على الصعيد الدولي، غير أن تغطية هذه النفقات تبقى ممكنة بفضل تكوين ادخار عمومي متراكم منذ سنة 2000 من جهة، وبفضل تحرير المجال المالي الناجم أساسا عن تسديد مديونية الدولة منذ سنة 2004، من جهة لأخرى.

كما ستبقى تغطية نفقات التسيير، معتمدة بشكل كبير على ميزانية الدولة، مقارنة بسنة 2009، فضلا عن ذلك تشهد هذه النفقات تطورا مستمرا نتيجة لآثار الاستثمارات العمومية بعنوان الأعباء المتراكمة. الأمر الذي سيتطلب صرامة أكثر في تسيير المشاريع وفي استعمال الموارد العمومية.

وفي هذا الإطار، فقد تم إعداد ميزانية التجهيز لسنة 2010 في سياق منح الأولوية لتنفيذ المشاريع الجارية، وتسجيل تلك التي تم استكمال دراستها ضمن مدونة الاستثمارات العمومية، تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98–227 المتعلق بنفقات التجهيز، والذي يشترط مصادقة الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية أو أية مؤسسة متخصصة، على الدراسات المتعلقة بالمشاريع الكبرى قبل تسجيلها ضمن مدونة الاستثمارات العمومية.

محـــــاربة السلوكات السلبية..

تخلص البلاد من المديونية الخارجية يساعد على توفير الموارد المالية

عقب تصويت أعضاء مجلس الأمة على قانون المالية 2010، ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، كلمة هذا نصها:

"شكرا للسيد الوزير، شكرا للسادة أعضاء اللجنة الاقتصادية ، شكرا لكافة الزميلات والزملاء على مشاركتهم في إثراء النقاش الخاص بقانون المالية لسنة 2010، وعلى الحرص الكبير الذي أولاه كل واحد في نقاشه لقضايا المواطن وشؤون الدولة.

بهذه المناسبة بودي أن أبدي أمامكم ، سيداتي سادتي، الارتياح على النتيجة التي توصلنا إليها قبل قليل والتي فيها صادقنا على مشروع قانون المالية لسنة 2010.

إن هذه المصادقة لأهميتها تعطينا الإمكانية لكي نسجل بعض الملاحظات ونقدم بعض الآراء حول هذا النص، ونحلل الظرف الذي يأتي فيه ونلفت الانتباه إلى الآثار التي تترتب عن تطبيق بنوده. وفي ذلك نقول :

1 – أن قانون المالية لسنة 2010 جاء في الواقع ليكرس مضمون السياسة التي اتبعتها البلاد من مدة في مجال تعزيز وتيرة التنمية ومواجهة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعرف انعكاساتها بلدان العالم كافة.. وفيما يخص هذه السنة فإن قانون المالية 2010 يأتي: كأوّل تجسيد مادي للبرنامج الذي جاء به السيد رئيس الجمهورية وزكته الأغلبية الساحقة من أفراد شعبنا.

2 – إن المعطيات التي تضمّنها قانون المالية لسنة 2010 أبرزت جملة حقائق جدير بنا التذكير بها: ومفادها أن الجزائر بفضل السياسة السديدة التي انتهجتها في المجال الاقتصادي والمالي استطاعت أن تتجاوز العديد من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة العالمية... وهي (على الرغم من الانخفاض الواضح الذي سجله سعر المحروقات في الأسواق العالمية) نجحت في تحقيق هذه النتيجة.

3 – لقد ساهم تخلص البلاد من المديونية الخارجية وتقليصها من الديون الداخلية، وأيضا استغلالها للموارد المالية والمتولدة من تراكمات بقايا الميزانيات المالية بداية من سنة 2000، نقول ساهمت هذه العوامل وغيرها مجتمعة مساهمة فعالة في توفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ برنامج التنمية المسطر في قانون المالية لسنة 2010.

4 – الجزائر، خلال الفترة الأخيرة، لم تعرف توترات اجتماعية كبيرة ...وسبب ذلك يعود إلى صواب النهج الذي اتبعته من مدة والمتمثل خاصة في سياسة الحوار مع الشركاء الاجتماعيين التي اعتمدتها من سنوات... كان آخرها الثلاثية التي انعقدت من أيام ، وتوجت بالتوصل إلى التوقيع على اتفاقات هامة ما بين الشركاء الاجتماعيين والحكومة.

5 – لاحظ الجميع ولاشك أن ميزانية 2010 في بابها المتعلق بميزانية التسيير أن هذه الأخيرة عرفت ارتفاعا معتبرا خاصة في الباب المتعلق بمستوى الأجور والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن. وهذا الأمر يأتي بالواقع تطبيقا لتعهدات السيد رئيس الجمهورية بتحسين أوضاع المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود.

لقد قلنا بالماضي أن قانون المالية هو باستمرار عبارة عن (وصفة صحية) للواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد خلال سنة إذ من خلال هذه الوصفة تبرز الجوانب الصحية الجديدة والأعراض المرضية الموجودة ضمن المجتمع...

ومن هذا المنطلق نقول إن قانون المالية الذي صادقنا عليه قبل قليل يؤكد حقيقة مفادها ... أن الوضع الاقتصادي للبلاد هو في عمومه مرضياً...

وهذه الحقيقة بقدر ما تريحنا فهي تحتم علينا بنفس الوقت الدعوة إلى التنبيه إلى واجب انتهاج الصرامة في مجال متابعة تنفيذ أوجه الإنفاق العام وأيضا الدعوة إلى اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لمواجهة التطورات غير المتوقعة والناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي لم تنته تبعاتها بعد والتي بتوجب علينا فيها توخي الحيطة الحذر مما تخفيه عنا حتى الآن.

وفي جانب آخر وعلى صعيد التسيير الداخلي العادي العام يتوجب على الحكومة محاربة كافة السلوكات السلبية وخاصة تلك المتعلقة بالرشوة التي تنخر جسم المجتمع وتضر بالاقتصاد الوطني.

وإننا بالمناسبة نود أن نعبر أمامكم عن ارتياحنا لتصريحات السيد وزير المالية بالأمس في القاعة في الموضوع ونقول له أن لا أحد يشك في أننا من دعاة الشفافية في الانفاق وحسن التسيير الاقتصادي.

6 فيما يخص الأزمة المالية والاقتصادية دائما... وهو أن هذه الأزمة لم تكشف حتى الآن عن كل جوانبها و لا هي أبانت كل خفاياها وليس هناك ما يؤكد أن وصفات العلاج المقترحة حتى الآن... أنها توفر الوقاية المطلقة لاقتصادات العالم...

ولئن جاءت المعطيات المكرسة في قانون المالية لسنة 2010 تقول أن وضعنا المالي والاقتصادي هو عموما جيد... إلا أن هذا الطرح المتفائل يجب ألا يدفعنا إلى المبالغة في التفاؤل طالما أننا لا نمتلك ولا نعرف كافة الأدوات التي تتحكم في تطور وجهة سير الأزمة العالمية...

بالنسبة لاقتصادنا ليس هناك ما يشير إلى أن أسعار المحروقات ستبقى مرتفعة، وأن مردودية منتوجاتنا الفلاحية ستستمر في التحسن (مادامت هذه الأخيرة مرهونة بالأحوال الجوية بدرجة كبيرة)...

وفي الخلاصة نقول الواجب يقتضينا التأكيد أن كل هذه العوامل أو بعضها تفرض علينا على المدى القصير على الأقل البقاء يقضين وحرصين خاصة في مجال تطبيق بنود قانون المالية الذي صادقنا عليه قبل قليل.

لقد منحنا ثقتنا للخطة المالية التي اعتمدتها الحكومة ضمن قانون المالية لهذه السنة ونحن إذ نهنئها ونهنئ أنفسنا على ذلك، فإننا نقول لها أن هذه المصادقة تلزمنا معنويا على الأقل بأن نبقى معنيين بمرافقة عمل الحكومة في تنفيذ مضمون النص الذي قبل قليل زكيناه والتزمنا بدعمه.

وإننا لذلك نأمل من الحكومة التجاوب معنا في هذه المرافقة عبر دعم نشاطاتنا الرامية إلى تفعيل دور مجلسنا الرقابي المتمثل في التحرك الميداني والمساءلة الدورية عبر جلسات الأسئلة الشفوية التي نعتزم تعزيز تنظيمها مستقبلا...

إننا، أيتها السيدات أيها السادة ، نريد أن نؤكد حقيقة هامة مفادها أننا نحرص على أن تنجح الحكومة في تنفيذ مضمون قانون المالية الحالي لأن نجاحها فيه هو أيضا نجاح لنا... بل هو نجاح للبلاد.

في الأخير وبمناسبة إطلالة رأس السنة الهجرية الجديدة 1431 والسنة الميلادية الجديدة ، يطيب لي أن أعرب لكم ومن خلالكم إلى كافة الموطنين والمواطنات عن صادق التهاني وجميل الاطمئنان والهناء، متمنيا للجميع دوام الصحة، ونعمة الهناء، راجيا من المولى جلت قدرته أن ينعم علينا جميعا وعلى وطننا بنعم المسرة والرقي والمنعة، وكل عام وأنتم وذويكم سعداء."

قانون المالية 2010

..تخفيف الضغط الجبائي.. وتعزيز الحماية الاجتماعية

تتمثل أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والمالي المعتمد في إعداد قانون المالية لسنة 2010 فيما يلي:

الابقاء على السعر المرجعي لبرميل البترول الخام ب37 دولار أمريكي

تحديد سعر صرف الدينار ب73 دج للدولار الأمريكي الواحد.

انخفاض مستوى الواردات من السلع بنسبة 2٪ مقارنة بتوقعات سنة 2009, وقد تستقر في حدود 36,8 مليار دولار أمريكي، نتيجة للإجراءات المتخذة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والمتعلقة بضبط التجارة الخارجية.

اعتماد مستوى تقديري للتضخم في حدود 3,5٪ علما أن بنك الجزائر حدد مستوى التضخم بـ 3٪ على المستوى المتوسط.

معدل نمو الناتج الداخلي الخام في حدود 4,5٪ و 5,5٪ خارج المحروقات، والجدير بالذكر أنه سيستمر تأثير النفقات العمومية على مستويات النمو الاقتصادي ولاسيما من خلال القيم المضافة لقطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات.

تقدير مستوى صادرات المحروقات خلال سنة 2010 بـ 37,7 مليار دولار أمريكي، على أساس 50 دولار أمريكي لبرميل النفط الخام.

ميزانية الدولة لسنة 2010

من المتوقع أن يستمر الطلب المعتبر على ميزانية الدولة لتغطية النفقات العمومية خلال سنة 2010, مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية من جهة، وارتفاع مستوى النفقات من جهة ثانية. وينجم عن ذلك عجز في الميزانية وفي الخزينة مرتبط بالناتج الداخلي الخام بنسب 26,2٪ و 25,5٪ على التوالي.

إيرادات الميزانية

تقدر ب 3081,5 مليار دج أي بفارق 3,1٪ مقارنة بنسبة 2009. ويعود هذا الانخفاض في مستوى الإيرادات، بصفة أساسية، إلى تراجع ناتج الجباية البترولية بـ90مليار دج، لاسيما بعد مراجعة الكميات المزمع تصديرها خلال سنة 2010.

نفقات الميزانية

تقدر ب 5860,9 مليار دج أي بزيادة +7,1٪ مقارنة بنسبة 2009, منها نفقات التسيير بمبلغ 2838,0 مليار دج أي بزيادة +6,6٪ ناتجة لاسيما عن ارتفاع أعباء الدين العمومي وارتفاع نفقات الأجور والتخصيص المالي المرصد للصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى جانب تخصيصات مالية للمؤسسات الاستشفائية.

أما بخصوص ميزانية التجهيز، فتقدر ب3022,9 مليار دج أي بزيادة +4.7٪ مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2009, ويفسر ذلك بارتفاع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات بنسبة +4.81 وانخفاض عمليات برأسمال بنسبة –7.52٪. وتتوزع اعتمادات الدفع كالآتي:

أ – مخصصات الاستثمار بمبلغ 2503,4 مليار دج وتتوزع على قطاعات المنشآت الاقتصادية والإدارية والفلاحة والري والتربية والتكوين والمنشآت الاجتماعية ودعم السكن.

ب– العمليات برأسمال بمبلغ 519,4 مليار دج موجهة أساسا لدعم النشاط الاقتصادي، وتغطية الشطر الثاني من التخصيص المالي لرأسمال الصندوق الوطني للاستثمار والبرنامج التكميلي للولايات إلى جانب النفقات غير المتوقعة.

صندوق ضبط الإرادات

سجلت موارد الصندوق استقرار عند مستوى 4280 مليار دج في نهاية شهر جوان 2009 حيث بقيت في نفس مستوى سنة 2008.

مؤشرات في قانون المالية 2010 تسهيل النظام الجبائي وتنسيقيه وذلك من خلال التدابير التالية:

– فرض ضريبة وحيدة بنسبة 20٪ على المداخيل السنوية للمؤسسات الصغيرة والمهن الحرة

– تمديد أجل التصريح بالمداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي إلى غاية 30 أفريل من كل سنة

– مطابقة النظام العام الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي مع النظام المطبق حاليا على المداخيل الأجرية للمهاجرين

– عدم إجبارية المصادقة على الحسابات من طرف محافظي الحسابات بالنسبة لمؤسسات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة والشركات التي يقل رقم أعمالها عن 10 ملايين دج

– رفع حد الاستفادة من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من 3 إلى 5 ملايين دج

متابعة تخفيض الضغط الجبائي على المداخيل

وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

– تخفيض معدل الضريبة على الدخل الإجمالي المفروضة على المداخيل الأجرية المناسباتية من 15 إلى 10٪

– رفع المعدل السنوي للأجور المتحصلة عن النشاطات المناسباتية الخاضعة للخصم التحريري في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي من 500000دج إلى 2000000دج

– إعفاء عمليات إدراج الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في البورصة

– الإعفاء لمدة 3 سنوات من حقوق ورسوم التجهيزات المسرحية الخاصة بالعروض المستوردة لحساب الدولة

– تخفيض معدل الضريبة على الدخل الإجمالي قابلة للتطبيق على فوائض قيم التنازل عن الحصص الاجتماعية.

تعزيز الحماية الاجتماعية

وذلك من خلال التدابير التالية:

- تكفل ميزانية الدولة بحصة الاشتراكات الاجتماعية بعنوان أجور الموظفين في إطار آليات الإدماج الاجتماعي

- تأسيس رسم نوعي على اقتناء اليخوت أو سفن النزهة، يتم تخصيصه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- اقتطاع نسبة 5٪ من الأرباح الصافية لمستوردي وموزعي الأدوية بالجملة، يتم تخصيصه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تشجيع الطاقات القابلة للتجديد

وذلك بإنشاء صندوق وطني للطاقات القابلة للتجديد يمول بنسبة 0,5٪ من الإتاوة البترولية، حيث يساهم في ترقية النشاطات والمشاريع المتعلقة بهذه الطاقات.

– تخفيض كلفة القروض العقارية

– ويتم بإنشاء صندوق لتخفيض معدلات الفائدة على القروض البنكية الموجهة لاقتناء السكنات وبنائها وتوسيعها

– كما سيرخص للخزينة العمومية بتخفيض معدلات الفائدة على القروض البنكية الممنوحة للمقاولين في إطار إنجاز البرامج العمومية للسكن.

تدابير مختلفة

وتتعلق أساسا برفع معدلات بعض الرسوم السارية وتأسيس أخرى على النحو التالي:

– رفع الرسم الإضافي على المنتجات التبغية من 6 إلى 9دج

– تأسيس رسم الطابع ب5000 لتسليم البطاقة المهنية لمساعدة النقل البحري

– رفع إتاوة استخدام الأملاك العمومية المائية لصالح وكالات الأحواض الهيدروغرافية.

– فرض ضريبة بنسبة 15٪ على الدخل الإجمالي لأتعاب وحقوق تأليف الفنانين الذين يكون توطينهم الجبائي خارج الجزائر

– تأسيس رسم على الاعتمادات المسلمة من طرف وزارة السكن لممارسة مهنة الوكالة أو السمسرة العقارية

– رفع إتاوة المياه وإتاوة نوعية المياه

– تمديد الاعفاء لمدة سنوات من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للأسمدة ومنتجات مكافحة الأمراض النباتية

توصيات لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية لمجلس الأمة

إلى جانب تثمين لجنة الشؤون الاقتصادية، والمالية لمجلس الأمة للتدابير الاقتصادية، والاجتماعية الهامة التي تضمنها نص قانون المالية لسنة 2010, فإنها وبعد متابعتها لأسئلة، وانشغالات، وملاحظات أعضاء مجلس الأمة، ورد السيد كريم جودي، وزير المالية، عليها تدعو إلى ضرورة مواصلة الصرامة، واليقظة، والعقلانية في تسيير المال العمومي. وتوصي بما يلي:

– مواصلة الإصلاحات المالية والبنكية
– تبسيط وتحسين إجراءات الحصول على القروض العقارية
– تفعيل وتكثيف الرقابة لحماية المال العام
– الإسراع في إصلاح المالية والجباية المحلية لتمكين الجماعات المحلية من موارد مالية إضافية
– تشجيع وتحفيز الاستثمارات المنتجة خارج المحروقات وتفعيل السياسة الصناعية وسياسة التنمية الفلاحية لإيجاد اقتصاد بديل للمحروقات
– الحرص على التصدي لانعكاسات الأزمة المالية العالمية والعمل على تفادي تأثيراتها على الاقتصاد الوطني
– متابعة انجاز جميع البرامج المسجلة لتحسين معيشة المواطن وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتثمين الكفاءات الوطنية وترقية الموارد البشرية.

المجموعات البرلمانية : الرأي.. الموقف.. والمقاربات

جبهة التحرير الوطني

ضرورة مواصلة الصرامة واليقظة والعقلانية في تسيير المالية العمومية

تقدم السيد العيفة مسعود، نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة بعرض كلمة الكتلة حول قانون المالية 2010 ، هذا نصها:

إنّ انعقاد جلستنا هذه يتزامن مع عدة مناسبات، نذكر منها ذكرى 11 ديسمبر التي أتوجه من خلالها للشعب الجزائري بأسمى وأنبل عبارات التهاني بمناسبة احتفالنا بذكرى اندلاع الثورة التحريرية المجيدة، التي لن يكفي حبر أقلامنا للتعبير عن مدى عظمتها، لأنها ثورة كتبت بطولاتها بدماء زكية طاهرة عزيزة، دماء شهدائنا الأبرار الذين نقف وقفة إجلال وترحم على أرواحهم الطاهرة سائلين المولى عز وجل أن يسكنهم فسيح جنانه وأن يلهمنا ويمدنا بقبس شجاعتهم وبسالتهم لنحافظ على الأمانة ونصل بوطننا الغالي إلى مصاف الدول المتقدمة.

كما نهنئ الشعب الجزائري بعيد الأضحى المبارك ونتقدم بتهانينا الخالصة لشعبنا الأبيّ خاصة والأمة الإسلامية عامة راجين المولى عز وجل أن يعيده علينا باليمن والبركات. ونتمنى لحجاجنا الميامين عودة ميمونة مكللين بسعي مشكور وذنب مغفور وحج مقبول.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعبر عن الفرحة الكبيرة التي صنعها منتخبنا الوطني لكرة القدم بتأهله لنهائيات كأس العالم بجنوب إفريقيا إثر تفوقه على الفريق المصري، وهذا الفوز العظيم نابع من عظمة الشعب الجزائري بتآزره وتلاحمه ووحدته ووقوفه وقفة الرجال الكبار وراء الأعلام الوطنية هاتفين بحياة الجزائر و فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، الذي نثمن دعمه المطلق ومساندته اللامتناهية بتكفله التام بالمناصرين بنقلهم إلى عاصمة السودان الشقيق والتكفل الكلي بالإيواء والإطعام وكذا مجانية الدخول لملعب أم درمان، فهذه القرارات الشجاعة من فخامته زادت من قوة فريقنا الوطني وطاقمه التقني لبلوغ هذا التأهل المستحق والمفتك بجدارة، وبهذه المناسبة لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بتحياتي الخالصة إلى الشعب العربي السوداني الطيب والمضياف وعلى رأسه فخامة الرئيس عمر البشير ونتوجه إليهم بخالص الشكر والامتنان على كرم الضيافة للمناصرين الجزائريين وحفاوة الاستقبال البالغة، ونتمنى لهذا الشعب المخلص لقوميته العربية التوفيق والرفاهية والازدهار.

كما نحي الإعلام الجزائري الشجاع والمحترم على الموضوعية في نقل وتغطية أحداث الفريق الوطني قبل وخلال وبعد المباراة، عكس ما يقوم به الإعلام المصري اتجاه الشعب الجزائري وتحامله على رموز جزائر العزة والكرامة ونعت شعبه بأشين النعوت، ومن هذا المنبر ندد ونستنكر بشدة هذه التصرفات اللامسؤولة والدنيئة ونطالب السلطات المصرية بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه المهزلة وتقديم الاعتذار للشعب الجزائري، ومن هنا نحي المجهودات التي قام بها سفيرنا بالقاهرة السيد المحترم والفاضل عبد القادر حجار خلال تواجد فريقنا والأنصار بمصر، ونشجب التهجمات الشرسة ضد سعادته، ونؤكد له تضامننا الكلي مع مواقفه الشجاعة.

إن المتصفح لمشروع قانون المالية لسنة 2010 ، يلاحظ أنه يتضمن جملة من الإجراءات المكملة، الهدف منها تدعيم البرامج التنموية لكل القطاعات التي من شأنها رفع وتيرة التنمية، ويتجلى ذلك في المحاور التالية :

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني نبارك التعديل الذي مس نص المادة 82 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بتمديد أجل اكتتاب التصريح الخاص بمبلغ الربح الصافي المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين المكلفين بالضريبة والخاضعين لنظام التصريح المراقب من 31 مارس إلى 30 أفريل من كل سنة، حيث سيمنح هذا التمديد للمعنيين الوقت الكافي لإتمام إجراءاتهم. مع الإشارة إلى أن هذا التعديل لم يشمل التمديد فحسب، بل يقدم تسهيلات أكبر وتم اقتراح تمديد آجال استحقاق التصريح المحدد قانونا في حال تزامنه مع أيام العطل الرسمية.

كذلك الأمر بالنسبة للتعديل المقترح على نص المادة 138 من نفس القانون، بتمديد فترة الإعفاء للضريبة على الدخل الإجمالي عندما يتعلق الأمر بالمستثمرين المعتمدين من طرف الوكالة الوطنية لدعم التشغيل بسنتين إذا تعهدوا بتوظيف خمسة عمال على الأقل بصفة دائمة، ونأمل أن يشمل هذا التمديد المستثمرين سواء كان خاضعا للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على الأرباح المحققة.

كما أن اقتراح رفع حد سقف المبالغ المخصصة للتدعيم وللرعاية وللكفالة الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب وكذا الأنشطة ذات الطابع الثقافي، سيساهم في استقطاب اهتمام الوحدات الاقتصادية للمشاركة في تمويل الأنشطة الرياضية والأنشطة ذات الطابع الثقافي، حيث اثبت الواقع الميداني أنّ هناك مؤسسات عمومية تبدي اهتماما خاصا بالنشاط الرياضي والأنشطة المتعلقة بترقية مبادرات الشباب.

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني، نثمن التعديل المقترح لنص المادة29 من الأمر08 – 02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ، حيث يقترح تمديد الإعفاء على الأسمدة والمنتوجات الفوسفاتية ذات الاستعمال الفلاحي إلى غاية31 ديسمبر 2014 بخمس سنوات أخرى حيث سيمكن هذا الإجراء الفلاحين من استخدام هذه المواد للرفع من المنتوج الفلاحي وتحسين نوعيته.

الصحة

إن الوعي الراشد الذي تتمتع به السياسة المسطرة من قبل فخامة رئيس الجمهورية والمنتهجة من طرف الحكومة تضع صحة المواطن على رأس الأهداف التي تسعى لتحقيقها حيث حظي قطاع الصحة بجملة من التعديلات وعزز ببرامج تنموية جد مهمة بدءا بالإصلاحات التي مست هيكلة المنظومة الصحية ككل، وذلك بإنشاء شكل تنظيمي جديد (مؤسسات عمومية إستشفائية ومؤسسات عمومية للصحة الجوارية) بغية تقريب الخدمات الصحية من المواطن وكذا تحسين وتعزيز التأطير الطبي والشبه طبي من خلال فتح فرص التكوين والتحصيل العلمي في هذا الميدان، وهذا دون إغفال لمدى أهمية الطب الجواري والوقائي والذي تدعم ببرامج وطنية جد هامة.

كما نبارك في هذا السياق الخطة المنتهجة في تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية ونؤكد هنا على ضرورة مراعاة المقاييس العلمية للحصول على منتوج صيدلاني ينافس المنتوج العالمي، لاسيما من حيث النوعية والجودة.

السكن

بما أنّ قطاع السكن من أهم المؤشرات العاكسة لصورة التنمية، لم يستثنى من إقتراحات هذا المشروع في إطار الحسابات الخاصة للخزينة بإنشاء صندوق تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة للعائلات لإقتناء وبناء وتوسيع السكن في إطار البرامج المدعمة من طرف الدولة، حيث سيتم تمويل هذا الصندوق عن طريق إعتمادات الميزانية المنصوص عليها والمسجلة في قانون المالية. ومن خلال هذا الإجراء سنتمكن من رفع قدرة المواطن على اكتساب سكن لائق.

إنّ المشاريع والتدابير المقترحة في قطاع السكن والتهيئة العمرانية يجعل هذا القطاع في مستوى تطلعات و طموحات مواطنينا ويعزز الجهود الجبارة التي بذلت خلال الخماسي السابق بإنجاز مليون سكن مكنت من التقليل من حدة أزمة السكن، مما يطمئن و يبشر بأن الخماسي المقبل ستكون له وتيرة إنجاز أكبر وأشمل لكل أنماط السكن (اجتماعي، تساهمي، ريفي...إلخ)

المنظومة التربوية

إن سياسة الإصلاحات التي مست المنظومة التربوية ليست الصورة الوحيدة للإنجازات التي حققت في قطاع التربية والتكوين والتعليم، حيث أن السياسة المنتهجة في هذه القطاعات هي ضمان التعليم لكافة المواطنين من السن القانوني للدراسة إلى غاية نهاية المسار الدراسي، بدءا من التعليم التحضيري حتى الجامعي، وكذا التكوين والتعليم المهنيين، وتجلى ذلك في الكم الهائل من الهياكل التربوية التي تم إنجازها عبر كامل التراب الوطني، وكذا ترقية بعض المراكز الجامعية إلى جامعات، الأمر الذي سمح باستيعاب ما يفوق عشرة ملايين متمدرس ما بين تلاميذ وطلبة في كل الأطوار.

وفي هذا الصدد وبغرض تحقيق التوازن بين المجهود المادي والفكري، نحن نطالب في حزب جبهة التحرير الوطني بتحسين الوضعية الاجتماعية لمؤطري هذا القطاعات على كل المستويات. .

الشغل

لقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير من الدولة، حيث خُص بزخم هائل من البرامج و الآليات التي تهدف إلى توفير أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل في إطاراته المختلفة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتشغيل،الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة...إلخ)

وما السياسة الهادفة إلى استحداث 3 ملايين منصب شغل، والتي تحقق جزء منها ميدانيا لخير دليل على مدى العناية التي توليها الدولة للتكفل بشبابنا بتوفير دخل مالي ولو بصفة مؤقتة، ولم تتوقف عند هذا القدر فحسب بل توجت هذه المساعي بالعمل على إدماج هؤلاء الشباب بصفة دائمة.

وفي سياق حديثنا عن الشغل والتشغيل، نرى أنه أضحى من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لتحديث الآليات الإنتاجية للمؤسسات واستغلال طاقاتها المهنية وكفاءاتها العلمية . كما نؤكد على ضرورة إنعاش الصناعة التقليدية وعصرنتها.

الفلاحة

إن القرار المتخذ من قبل فخامة رئيس الجمهورية بمسح ديون الفلاحين وباقي الإجراءات التي اتخذت بغرض توفير ظروف ملائمة للفلاحين، توجت بسنة فلاحية لم يشهد لها مثيل منذ فجر الاستقلال خاصة في مجال الحبوب، وهذا دليل على نجاعة القرارات والإجراءات المطبقة. وفي هذا الصدد فإننا في حزب جبهة التحرير الوطني نطالب بالآتي :

– فتح الطرقات والمسالك عبر المناطق الريفية
– تزويد المناطق الريفية بالكهرباء والطاقة الشمسية
– إنشاء سدود قصد توفير موارد مائية
– تجديد وعصرنة العتاد الفلاحي
– تقريب المرافق العامة من المناطق الريفية الآهلة السكان.

الصيد البحري

تكتسب بلادنا شريط ساحلي بـ 1200 كلم وثروة سمكية هائلة بإمكانها تلبية حاجيات مواطنينا من هذه المادة الغذائية الأساسية. وهنا نطالب بتحديث الموانئ والتجهيزات الأساسية للصيد، وبالتالي الاستغلال الفعلي الذي يبقى بعيدا عن ما هو متوقع، بحيث يتطلب تكثيف أدوات الصيد وتوزيعها عبر كافة المناطق الساحلية والاهتمام بحفظ هذه المادة سريعة التلف بكيفية جيدة وتقديمها للمواطن بأسعار مقبولة.

الأشغال العمومية

إن اقتصادنا مرهون بمدى تكفلنا بقطاع الأشغال العمومية، لأن الطرق تعتبر الشريان الرئيسي لحركة الاقتصاد وبالتالي فقد لاحظنا أنه خص بجملة من البرامج التنموية

الاستثمارية، كالطريق السيار شرق–غرب الذي يُعد مكسبا عظيما وإنجازا ضخما من شأنه المساهمة بنسبة كبيرة في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية.

ونؤكد على ضرورة اهتمام الدولة بشبكات الطرق الولائية والبلدية عبر التراب الوطني.

الشباب و الرياضة

لقد حظي قطاع الشباب والرياضة بقسط كبير من الأهمية، حيث أولت الحكومة في مخطط عملها اهتماما بالغا من خلال دعمها للحركة الرياضية، لحماية شبابنا من الانحرافات والآفات الاجتماعية، وعزز هذا القطاع بهياكل من مركبات أولمبية إلى ملاعب جوارية وقاعات رياضية وغيرها.

ونطالب بتشجيع الرياضات المدرسية والجامعية قصد توفير جو ترفهي للمتمدرسين، ونؤكد على ضرورة دعم الرياضة الجوارية للأحياء قصد إشراك مواطنينا في نشاطات رياضية مختلفة وهادفة.

النقل

لقد تضمن البرنامج الخماسي 2004 / 2009 مشاريع كبرى متمثلة في إنجاز وتجديد شبكة السكة الحديدية التي تساهم بشكل فعّال في التنمية الاقتصادية وكذا ربط المناطق ذات الكثافة السكانية عبر التراب الوطني.

ونحن في حزب جبهة التحرير الوطني نثمن ما تقوم به الحكومة في إنشاء مؤسسات عمومية للنقل الحضري عبر المدن الكبرى.

المواد الاستهلاكية

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني نشيد بالاهتمام البالغ الذي توليه القيادة السياسية ممثلة في شخص فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بانتهاج سياسة راشدة من أهم دعائمها المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن يظهر جليا من خلال تدعيمها للمواد الاستهلاكية الأساسية، مما يجعلها في متناول ذوي الدخل المتوسط والضعيف.

ومن خلال البرامج المسطرة والتي تكمن في إنشاء موانئ جافة عبر مختلف الولايات وبالتالي التحكم في المواد الخاضعة لسياسة العرض والطلب وضبطها بآليات محكمة تمكن من مراقبتها.

التضامن الوطني

لقد وضعت السياسة المسطرة من طرف حكومتنا باب التضامن الوطني ضمن أحد أعمدة الخطة المنتهجة لتحقيق التنمية البشرية في وطننا، إذ لا يمكن تصور تنمية بشرية دون التكفل بكل فئات المجتمع لاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والمعوزين...إلخ، حيث أن رفع قيمة المنح المخصصة لهذه الفئات بهدف توفير أقصى حد من ظروف المعيشة الكريمة لهي أكبر دليل على المساعي المبذولة للتنفيذ الميداني لهذه السياسة.

كما أن الإجراءات والتدابير المتخذة في دراسة ملفات المستفيدين من هذه المنح، مكنت بشكل كبير تسليمها لمستحقيها.

المحافل الدولية

إن حضور الجزائر الدائم في المحافل الدولية ودعمها لسياسة التحرر عبر العالم ومحاربة التمييز العنصري هي نابعة من مبادئ أول نوفمبر وتجلى ذلك في حنكة الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مما أدى إلى جعل الجزائر تحظى باحترام دولي وأضحت وجهة النظر الجزائرية في المنتديات الإقليمية والعالمية محل اهتمام وقبول.

ضف إلى ذلك الصورة المشرفة لدى العالم التي من خلالها استخدمت الاستثمارات الخارجية والتبادلات التجارية خلال تولي فخامة رئيس الجمهورية سدة الحكم، بعدما كان حصار مضروب على البلاد خلال العشرية السوداء، ولا ينكر أحد الإنجازات الكبرى التي تحققت خلال العشرية الماضية في شتى المجالات ودلالة على ذلك الورشات المنتشرة هنا وهناك.

إن تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مضبوط وفق إستراتيجية محكمة وتخطيط عالي الهمة مستوفي لكل التوازنات الاقتصادية آخذا بعين الإعتبار كل التغييرات والتحولات التي يشهدها العالم حاليا والمتمثل في الأزمة الاقتصادية العالمية، ويعتبر في نظرنا تحديا كبيرا يستوجب تضافر جهود الجميع ولا مناص من الوصول مادامت القيادة الراشدة والسياسة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة حفظه الله ورعاه وسدد خطاه، ومن هنا لابد من استعمال الصرامة وسياسة التقشف في إطار التسيير العقلاني والسليم للموارد العمومية ومحاربة التبذير وبدون اللجوء إلى الاحتياط ولابد من عزم الحكومة على مواصلة البرنامج الخماسي لرئيس الجمهورية انطلاقا من الواقع.

إن البرنامج التنموي للسنوات القادمة يجب أن ينصب على المحاور التالية:

– استكمال ترسيخ الحكم الراشد في دولة الحق و القانون.

– ترقية الاستثمار المحلي المنتج و المتنوع.

– منح الإعتمادات المالية لإتمام للمشاريع التنموية التي تشهدها بلادنا في شتى المجالات.

قبل ختام كلمتي، نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نجدد تزكيتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2010 الموضوع أمامنا لما يحويه من آفاق وبرامج واعدة تبشر باقتصاد متطور ومزدهر في كل المجالات، مما يحقق حتما قفزة نوعية قادرة على دفع عجلة التنمية الشاملة في إطار السياسة المستدامة.

وهذا كله ينبئ بتغيير جذري لمسار اقتصادنا نحو الرقي والازدهار، ونتمنى توفير كل الوسائل والآليات وتذليل كل الصعوبات لتنفيذ هذا المشروع الهادف".

الثلث الرئاسي

عرض السيد عبد الله بوسنان، مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بمجلس الأمة، كلمة الكتلة حول مشروع قانون المالية 2010, هذا نصها:

"يشرفني ويسعدني أن أقدم كلمة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي حول مشروع قانون المالية الذي نناقشه اليوم.

لا يفوتنا ونحن نعيش الذكرى التاسعة والأربعين لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 أن نترحم على أرواح شهدائنا الأبرار ونحي شعبنا البطل الذي كان دوما مع التاريخ ومع المحطات الوطنية الهامة، كما لا ننس كذلك اليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر الذي يصادف جلستنا هذه أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل الهيئات والجمعيات الوطنية والدولية الساهرة على ترقية الإنسان وصون كرامته وحقوقه، وفي هذا المجال فإننا نعتز بما قامت به بلادنا وندعو إلى تفعيل كل ما من شأنه المحافظة على حق الإنسان في أنحاء المعمورة، كما يتسنى لنا ونحن قاب قوسين أو أدنى من حلول السنة الميلادية الجديدة أن نتقدم إلى شعبنا الباسل بتهانينا وأمنيتنا له بالخير والصحة والعافية راجين أن تكون سنة 2010 سنة ازدهار وتطور ورقي في ظل الاستقرار والأمن والرفاه.

إن أعضاء الثلث الرئاسي وهم يستمعون إلى عرض السيد الوزير المحترم بشأن قانون المالية ، فإنهم يقفون متأنيين ومتأملين في سجل الإنجازات الكبرى التي تحققت على مدى عشريتين كاملتين وهي إنجازات لا يمكن إنكارها بل تفرض على القاصي والداني والمضاد والمحب التوقف عندها إن لم نقل الانبهار والإشهاد لها.

وفي مجال الاستثمارات الوطنية التي تطرق إليها قانون المالية موضوع الحال لاسيما ونحن نشق طريقنا كمرحلة أولى لتطبيق المخطط الخماسي (2009–2014)، فإننا نثمن عاليا التوجيهات التي ما فتئ رئيس الجمهورية يسديها إلى السلطات التنفيذية مؤكدا على ضرورة التوجه نحو اقتصاد منتج وذلك بالعودة إلى الصناعة القادرة على خلق الثروة وإنشاء مناصب عمل دائمة من جهة، وتساهم دون ريب بوتيرة قوية في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتكون الضمانة الأساسية لفترة ما بعد البترول من جهة أخرى.

إن إرساء قواعد متماسكة وقوية لإقلاع اقتصاد متكامل نلمسها في الإفرازات التي أسفرت عن الورشات الكبرى لإصلاح هياكل الدولة، وصولا إلى إصلاح العديد من المؤسسات وإضفاء أساليب الشفافية والصرامة في تطبيق القوانين والعمل بدون هوادة من أجل صون المال العام بعيدا عن التبذيرمع ضرورة تدعيم آليات الرقابة وإنجاز المشاريع في آجالها المحددة.

إننا نثمن عاليا ما جاء في محتويات قانون المالية الحالي آملين أن تجسد مواده وبنوده على أرض الواقع استجابة، لما نأمله ونرجوه من المشاريع المبرمجة في إطار هذا القانون.

إننا في مجموعة الثلث الرئاسي نود إبداء رأينا في المجالات التالية:

المجال الاجتماعي

بداية نشيد بما تحقق في مختلف الميادين ونؤكد على إعطاء المزيد من الاهتمام والعناية للحماية الاجتماعية، وينبغي في البداية أن نحيي الجهود المبذولة من قبل الحكومة الرامية إلى دعم المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، وتعزيز تنظيمات الرقابة وأجهزتها، وبطبيعة الحال ينبغي أيضا أن تؤسس الإصلاحات المزمع القيام بها على المحافظة لمبدأ التضامن والتغطية الشاملة للضمان الاجتماعي، وفي هذا المضمار نقترح تدعيم آليات التسيير الجيد ومن المفيد حسب رأينا النظر في كيفية عرض ميزانية الضمان الاجتماعي أمام البرلمان و يمكن أن يتم ذلك بمناسبة مناقشة قانون المالية.

وبخصوص ما تعرفه الساحة الوطنية من بعض الشوائب والانحرافات لاسيما ما تعلق بظاهرة المخدرات يجب بهذا الخصوص أن نستحدث مراكز جهوية متخصصة لمعالجة المدمنين مع وجوب اتخاذ إجراءات وقائية وذلك بإشراك المؤسسات الإعلامية والتنظيمات الاجتماعية قصد محاربة الظاهرة والقضاء عليها.

الشباب

كما يعرف الجميع إن نصف المجتمع وأكثر من ذلك شباب، هذه الطاقة البشرية التي يعول عليها في مواصلة بناء المجتمع تفرض علينا المزيد من الاعتناء بها وتوجيهها وإعدادها إعدادا جيدا، ثقافيا وتكوينيا مع توفير المزيد من وسائل الترقية الاجتماعية والترفيهية والرياضية، وما الهبة الوطنية التي عشناها أخيرا والتي تفوح منها عطور الوطنية المخلصة وتماسك المجتمع الجزائري لدليل قاطع على مدى المواطنة والوطنية التي يتمتع بها الشباب الجزائري خاصة ومجتمعنا بصورة عامة لذا وجب على المؤسسات المعنية أن تولي اهتماما أكبر لهذه الشريحة الاجتماعية الهامة، وعلى الحكومة والقطاعات المعنية أن تسهر على تطبيق التوصيات التي أسفرت عن الملتقى الوطني للشباب تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية.

البطالة

لقد أظهرت الإحصاءات الأخيرة أن نسبة البطالة تقلصت بشكل واضح، فهي لا تتجاوز 11 %منها 52 ٪ من الشباب، وعلى الرغم من هذا التحسن الملحوظ فإننا في مجموعة الثلث الرئاسي نرى أن العمل على اتخاذ إجراءات في هذا الموضوع كأن تكون علاوة البطالة الدائمة لكل بطال لمساعدة الشباب الذي علينا أن نعتني به اعتناء ملائما لأنه الطاقة الفاعلة في المجتمع.

الصحة

و في مجال الصحة فإننا نثمن كل الجهود المبذولة على مستوى القطاع إلا أننا نؤكد الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير وقائية عاجلة لمكافحة الفيروس الذي يغزو العالم حاليا وقد مس مجتمعنا بشكل يدعو إلى القلق.

إن الوضع ينذر بالخطر، وعلى المؤسسات الصحية مواجهته بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة والتي يجب أن تتوفر في كل هياكل الصحة على المستوى الوطني.

وعلاوة على هذا فإن الصحة العمومية في بلدنا على الرغم مما أنجز فإنها لا تزال تعاني بعض المشاكل والظواهر التي بإمكان الجهات المختصة معالجتها والتخلص منها لاسيما ما يتعلق بقدم التجهيزات الطبية في كثير من مستشفيات منها المستشفيات الجامعية، علما بأن قانون المالية موضوع الحال قد أولى عناية فائقة لقطاع الصحة على غرار باقي القطاعات.

المجال الاقتصادي

إن النظرة الاستشرافية التي انطلق منها قطاع الفلاحة توحي بأن هناك تدابير و إجراءات جدية في إطار إعادة السياسة العامة و التوجهات المتعلقة بتجديد الفلاحة و عالم الريف و نعتقد أن هذا البناء مهيكل من حيث الجانب النظري في اتجاه البناء الصحيح للاقتصاد الوطني. و قد تأكد لنا هذا بكل جلاء من خلال تفحصنا لبعض فصول قانون المالية الذي أكد على تصحيح الاختيارات و المناهج توخيا لإقلاع اقتصادي متين يضمن التطورات الاجتماعية في مختلف المجالات.

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على ضرورة التطابق والتنسيق بين وزارة الفلاحة ومختلف الوزارات لاسيما الصناعة بشقيها الثقيلة والخفيفة والمتوسطة، معتقدين بأنه لا يمكن لقطاع الفلاحة أن يتطور أو أن يصل إلى تطبيق الرؤية الاستشرافية إلا إذا كان ممولا بوسائل وإمكانات عن طريق الصناعة وفي هذا المجال فإننا نثمن كل الإستراتيجيات والمنهجيات القائمة لذى هذه القطاعات وقطاعات أخرى مؤكدين على وجوبية التطبيق الفعلي والميداني لاسيما وأن الخطة الخماسية حبلى بما تحمله من مشاريع عظيمة قوامها 150 مليار دولار وهو ما يوحي بأننا قد شرعنا في بداية التحضير والإعداد لما بعد البترول.

إننا نحرص كل الحرص على دعوة القطاعات والمؤسسات المعنية بالاقتصاد الوطني أن تضع نصب أعينها ما يعيشه العالم في ظل الأزمة المالية التي قد لا نكون في منأى عنها وهو الأمر الذي يتطلب البحث بعمق عن إستراتيجية ووسائل وإمكانات يمكن استغلالها لجعل بلدنا بعيدا عن تداعيات هذه الأزمة الخطيرة.

التجارة

وفي مجال التجارة نلفت النظر إلى ظاهرة الأسواق العشوائية والفوضوية التي أثرت سلبا على المواطن وقدرته الشرائية.

إن التذرع بحرية اقتصاد السوق لا يمنع في اعتقادنا من أن تتخذ الجهات المعنية التدابير والإجراءات التي من شأنها تحديد هامش الربح لكل بضاعة.

وفي موضوع استيراد بعض المتعاملين ورجال الأعمال أبناء الوطن، وانطلاقا من مبادئ الدستور الذي ينص على سواسية المواطن أمام القانون فإننا نلفت الانتباه إلى عدم الوقوع في بعض المطبات.

وفي الأخير فإننا نزكي و نبارك القانون المالي الحالي داعين كل المؤسسات والجهات المعنية إلى التطبيق الفعلي ومحاربة ظاهرة التبذير وتبديد الأموال العمومية والسهر الكامل عل صون المال العام الذي هو المفتاح لكل تطور ورقي على جميع الأصعدة وفي هذا المقام فإننا نؤكد توجيهات فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى التوازنات الوطنية في كل المجالات ومحاربة كل ما من شأنه أن يكدر صفو المجتمع وان يكون عاملا في بعض الانحرافات.

إننا نعيش في عالم لا مكانة فيه للضعيف لذا وجب علينا أن نتسلح بالوطنية الخالصة التي عبر عنها المجتمع الجزائري في هبته الأخيرة وفي طليعته الشباب الجزائري الذي أعاد إلى الوطن تلكم الروح الوطنية التي نفخر بها جميعا فأملنا مزيدا من الانتصارات لبلدنا عل درب التنمية الشاملة المستدامة وفق التوجيهات والحكمة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية كل ذلك في كنف المصالحة الوطنية التي كانت ثمارها ما يعرفه المجتمع من أمن واستقرار فتحية خالصة لكل الجهود المفعمة بحب الوطن والوفاء له."

التجمع الوطني الديمقراطي

تقدم السيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة بعرض كلمة المجموعة حول قانون المالية 2010, هذا نصها:

"أودّ في البداية أن أتوجه باسم كتلة التجمع الوطني الديمقراطي إلى فريقنا الوطني لكرة القدم، وإلى السيد رواوة وسعدان، والطاقم الفني بأحرّ عبارات التهاني إثر التأهّل المستحق إلى كاس إفريقيا وكاس العالم.

كما ننوّه ونشيد بالشعب الجزائري العظيم والبطل على ما أبداه من روح وطنية عندما واجه همّ الدنيا بكل ثبات، كما نشكر الشكر الجزيل السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي جنّد كل الوسائل إلى جانب فريقنا الوطني ومناصريه.

نشكرك، سيدي الرئيس، لأنك زرعت الجزائر عزّا وكرامة ونماء، فالشعب كله ملتفا حولك عرفانا منه على إنجازات عظيمة، كما أن مصداقيتكم، سيدي رئيس الجمهورية، ضمنت كل النجاحات وكل الانتصارات حتى في المريخ.

أما أولئك الذين يشنون حملة ضد الجزائر فأقول لهم ما قاله الشاعر : "وما في كلام الناس في ما يريبني أصول ولا لقائله أصول".

فيما يخص قانون المالية الذي أمامنا قانون المالية 2010, تلاحظ كتلة التجمع الوطني الديمقراطي أنه جاء ليكمل قانون المالية التكميلي لسنة 2009, وهو يندرج في صميم الجهود التي يبذلها السيد رئيس الجمهورية من أجل النهوض بجميع القطاعات اقتصادية كانت أو اجتماعية، وبما أن المنطق يقضي بأن كل بناء ينبغي أن يقوم على أساس ويتبع خطة، فإننا نرى أن هذا القانون أضمن الطرق للاستجابة لحاجيات المجتمع وتطوير مستوى معيشته، وهو قانون يضمن القدرة على خلق الثروة وتوفير العمل، وتأمين التغطية الضرورية للاحتياجات الأساسية.

فلا تهمنا النظريات التي نستلهم منها أو التجارب التي نقتدي بها، فكل ما يهمنا هو ازدهار الوطن ورفاهية المواطن.

فالكل يعرف أم كل القوى الاقتصادية الكبيرة تعتمد على عاملين أساسين للنهوض، وهما قطاع عمومي في صحة جيدة، وقطاع خاص قادر على خوض مغامرة تحويل المجتمع وضمان تراكم الثروة.

إن الإستثمار العمومي الذي أُنجز ويُنجز، وفّر ويوفّر منشآت قاعدية في جميع المجالات ومن شأنه تدعيم الاستثمار المنتج، فالغلاف المالي الذي يفوق 150 مليار دولار فرصة تاريخية للجزائر لإنشاء هيكل قاعدي استثنائي، كما أنه سيترك أثرا إيجابيا ملموسا في الإطار المعيشي للمواطن.

كما أن الميكانيزمات التي وُضعت في هذا القانون تدعّم أكثر المستثمر، وهذا ما سيرقي كل الطاقات الوطنية خارج المحروقات.

وهذا ما يدفعنا أن ننوّه من جديد بقانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي يحمي المنتوج الوطني، وأغلب الأصوات المعارضة التي سمعناها لحدّ الآن، إنما تعبّر عن مخاوف ظرفية وضيقة تدفعها مطامع معروفة، لكن الرأي العام الوطني لم يغفل يوما واحدا عن هؤلاء القادمين من نوادر "كليلة ودمنة".

عن قانون المالية هذا قد تكفّل بسياسة العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني؛

– فأزيد من 900 مليار دينار قد وجّهت لأجور أعوان الدولة.
– وأزيد من 1000 مليار دينار للدعم الاجتماعي.
– وأكثر من 130 مليار لدعم مكافحة البطالة.

وإذا نظرنا إلى ميزانية الاستثمار العمومي فنجد أزيد من 3000 مليار دينار موجّهة للتعليم والصحة والسكن والمنشآت الأساسية.

كما أن مبلغ 45 مليار دولار ستتمّ تعبئته في مطلع السنة القادمة في إطار البرنامج الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية للفترة الممتدة بين 2010– 2014 والذي يتجاوز مبلغه الإجمالي 150 مليار دولار.

كما لاحظت أيضا كتلة التجمع الوطني الديمقراطي أن المشروع لا يتضمن أي عبئ أو رسم جديد بالنسبة للمواطن، وهذا ما جعل المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي في المجلس الشعبي الوطني لا تقترح أي تعديل وصوّتت لفائدة هذا المشروع، ونحنِ بدورنا ما سنقوم به في هذا المجلس الموقر.

إذ نشيد على يد الحكومة على ما تبذله من جهد واجتهاد في التفكير والتدبير نجلب انتباهها إلى بعض النقاط التي نراها ضرورية.

أولا: ترى كتلة التجمع الوطني الديمقراطي أنّ إشراك المجالس البلدية والولائية في تحديد البرامج العمومية سيساعد في تحديد الأولويات التي يتطلّع إليها أغلبية المواطنين، حتى لا تلهينا الكماليات الغير المبرّرة على الحاجيات الحقيقية.

وعلى إثر ذكر البلديات، أحيّي من هذا المنبر كل أعضاء المجالس البلدية على المجهودات التي يقومون بها يوميا لتسهيل وحلّ مشاكل المواطنين.

ونحن نعرف أن البلدية هي الخلية الجوارية المباشرة للمواطن، وعلى مستواها نستطيع أن نعطي للعلاقة بين الدولة والمواطن مدلولها الحقيقي.

ثانيا: ننتظر من الحكومة أن تراقب النفقات العمومية بصرامة أكبر، حتى نتفادى الإفراط وسوء الإنفاق، كما نأمل أن تتمكّن الحكومة من إيجاد حلول مناسبة لتحسين القدرة الشرائية.

إن رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون واستكمال النظام التعويضي الجديد للموظفين، وكذا مراجعة اتفاقيات الفروع في القطاع الاقتصادي، فإذا أضفنا، السيد الوزير، محاربة المضاربين والطفيليين في القطاع التجاري بصرامة أكبر سيساعد المواطن لا محالة.

وعليه، ينبغي أن يعرض على البرلمان مراجعة القانون التجاري على نحو يضمن دفاعا أفضل عن المستهلكين.

ثالثا: إنّ دعم قطاع الفلاحة، وتفعيل قطاع البناء بتسهيل القرض الموجّه للبناء وكل الإجراءات الأخرى الموجّهة للمؤسسات العمومية، مع كل هذا يجب أن ندعّم أكثر مؤسساتنا الوطنية حتى تجابه المنافسة وتكون قادرة على المساهمة أكثر في إنجاز البرنامج العمومي للتنمية، بدون أن ننسى العمل على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ التحول الذي نريده لبلادنا واقتصادنا يتطلّب منهجا عقلانيا، ويستدعي أيضا يقظة الضمير.

وهنا نشكر الحكومة التي وضعت ميكانيزمات تضع حدًا للانفتاح الفوضوي للسوق الذي كان في خدمة الإنتاج الأجنبي.

فالانفتاح، أخواتي إخواني، لا يعني التخلّي عن واجب الدفاع عن مصالح بلدنا وشعبنا.

ومن هذا المنبر نطالب من المواطن الإقبال واستهلاك المنتوج الوطني ليضمن مناصب شغل دائمة.

كما نعبّر عن ارتياحنا للقواعد التي وضعت والتي ستؤدّي بشركائنا إلى مزيد من الإنتاج بالجزائر وعدم الاكتفاء بتحويل الأرباح فقط.

فيجب أن تتّجه الأموال التي تضخّ من الخزينة العمومية نحو تفعيل الإنتاج الوطني وليس نحو عمليات الاستيراد.

وهنا ندعو بعض المستوردين الجزائريين إلى التحلّي بالروح الوطنية وعدم رمي أموالنا أموال الجزائر باستيراد أشياء لسنا بحاجة إليها ونستطيع أن نستغني عنها.

كما نطالب الحكومة بالتمسك بكل المواقف التي تخدم اقتصادنا وعدم التنازل عنها سواء مع الاتحاد الأوروبي أو المنظمة العالمية للتجارة، فلا نريد أن ندخل مطأطئي الرؤوس في صفقة مغفّلين ندفع ثمنها من عرقنا وحتى من كرامتنا، فالعلاقات الدولية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة وتبادل المنافع، فلم يعد ثمة من وسيلة للبقاء في هذا النظام الدولي سوى حديث المصلحة الأكيدة والثابتة.

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تدعو كل المثقفين كل المناضلين وكل السياسيين الواعين على ترسيخ في وعي إخوانهم وفي سلوكهم ذلك الإحساس الرائع بالانتماء الفعلي للجماعة الوطنية، إحساسا يشعرهم في وقت واحد بالثقة والاعتزاز، فيسهر على حماية كل مكسب ويسعى لترقيته وتعميم نفعه، فالدولة لا تستغني عن أي جهد مهما صغر وتستدعي الجميع للوقوف في صف واحد لمواجهة متطلّبات الحياة، فالانتساب إلى الجماعة الوطنية بالخصومة والعداء لا يخدم أحد.

إخواني، إني اشدّ على أيديكم جميعا فليس لنا وطن آخر غير الجزائر ولا قدر آخر غير العمل".

حركة مجتمع السلم

عرض السيد مخلوفي محمد، ممثل عن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم بمجلس الأمة، كلمة الكتلة حول مشروع قانون المالية 2010، **هذا نصها:**

"لا يفوتني في مستهل هذه المداخلة أن أسدي جميل الشكر والعرفان لأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وكذا الطاقم الحكومي الذين سهروا على إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2010 ومختلف التقارير التمهيدية المقدمة للمناقشة والإثراء والمصادقة .

لقد جاءت مناقشة قانون المالية والميزانية لسنة 2010 في أجواء وطنية متميزة بالبهجة والتفاؤل والأمل:

– بدأ بإحياء الذكرى الخامسة والخمسين لملحمة الفاتح نوفمبر المجيدة التي أسست (لإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية) وكذا ذكرى انتفاضة 11 ديسمبر 1960 واللتين تجعلان من دماء الشهداء أمانة في أعناقنا ينبغي أن نظل نطالب فرنسا بالاعتراف بجرائمها الشنيعة المرتكبة أثناء الحقبة الاستعمارية بالجزائر حتى تتقدم بالاعتذار الرسمي للشعب الجزائري وتعويض كل الضحايا.

– ثم الانتصار الكروي الباهر الذي أعاد الأمل في نفوس شبابنا وأبناءنا والذي ينبغي أن نؤكد من خلاله نحن في حركة مجتمع السلم أن الرياضة وسيلة لتوحيد الشعوب وإقرار السلم ونبذ التعصب، ولذلك تجدنا ندين كل السلوكات والتصرفات والتصريحات التي تخرج عن الإطار الرياضي والاحترام المتبادل، وبالمناسبة نحيي كل من ساهم في تحمل مسؤولية تجاوز هذه الاستفزازات بروح عالية من المسؤولية يميزها حسن المعاملة والخلق فهنيئا لنا جميعا ونتمنى المزيد وبالتوفيق وفي جميع ميادين الحياة فالأمة قادرة على رفع التحدي إن توفرت لها الشروط والأسباب بالعزم والإرادة الصادقة، كما لا يفوتنا أن نهنئ الشعب الجزائري بعيد الأضحى المبارك وحجاجنا الميامين لتأديتهم مناسك الحج .

قبل التطرق إلى ما ورد في قانون المالية والميزانية ينبغي التأكيد على جملة من القضايا:

– تثمين النتائج التي توصلت إليها الثلاثية والتي ترمي إلى تعزيز استقرار الجبهة الاجتماعية، ونؤكد على ضرورة مناقشة كل الملفات التي تساهم في تحقيق العيش الكريم للمواطن بصفة عامة والعامل بصفة خاصة، منها:

– المراجعة الدورية للأجر القاعدي المضمون،
– وملف التقاعد،
– وطب العمل،
– ومختلف المنح والعلاوات.

– تثمين استجابة الحكومة الإيجابية لمطالب عمال التربية والتعليم مع التحفظ على التأخر الذي أدى إلى تعطيل الدراسة ثلاثة أسابيع كاملة لأبناءنا التلاميذ.

– دعوة الحكومة إلى الحوار مع عمال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وباقي الشرائح العمالية في مختلف القطاعات وتفهم مختلف المطالب الاجتماعية واحتوائها.

– دعوة الحكومة إلى توفير الإمكانات الصحية والوقائية بشكل استعجالي لمواجهة الأمراض الوبائية وعلى وجه الخصوص " أنفلونزا الخنازير " حفظ الله الأمة جميعا منها.

تأتي مناقشة قانون المالية والميزانية في إطار السياق المتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، على الرغم من أن النظام المالي والمصرفي الجزائري غير مندمج بشكل قوي في النظام المالي العالمي، ولكن الاستجابة كانت وستبقى قوية من حيث تأثر مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا راجع لارتباطه بالسوق العالمية وسوق النفط بشكل خاص، ويظهر ذلك جليا في تأثر عائدات الجزائر من صادرات المحروقات، وانخفاض إيرادات صندوق ضبط الإيرادات، وفي نسبة العجز المسجلة في ميزانية سنة 2010.

إن ما ورد في قانون المالية والميزانية لسنة 2010، مقارنة بما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 يظل متواضعا من حيث التدابير التشريعية والإجراءات التحفيزية في مجال الجباية والاستثمار، كونها جاءت في مجملها دون أثر اجتماعي إيجابي من شأنه تقليص أكثر لصعوبات الجبهة الاجتماعية حيث بقيت إجراءات حيادية بالنسبة للمواطن.

كما تبقى التحفيزات الموجهة لدعم الاستثمار رهينة المنظومة البنكية المعقدة والتي تحتاج إلى إرادة سياسية لإصلاحها وتحديثها وتطويرها بما يتلائم والموروث الثقافي والديني للمجتمع الجزائري.

وفي هذا الإطار فإننا في حركة مجتمع السلم ستظل ننادي بضرورة اعتماد المعاملات المالية اللاربوية وانتهاج النظام المصرفي الإسلامي وفتح الشبابيك الإسلامية في كل المؤسسات البنكية الجزائرية.

ولعل عدم اعتماد هذا المبدإ في المعاملات البنكية أدى إلى:

– العزوف عن كل أشكال القروض وخاصة الموجهة لدعم الاستثمار،

–وجود كتلة نقدية هامة خارج المعاملات البنكية ،

– وجود معاملات تجارية ضخمة خارج إطار البنوك والمؤسسات المالية.

إن ما ورد في مشروع القانون والخاص بتيسير وصول المواطن إلى بناء أو اقتناء أو إكمال بناء مسكن من خلال تخصيص صندوق خاص بتخفيض معدلات الفائدة على القروض البنكية الموجهة لاقتناء وبناء مسكن، فالسؤال المطروح هو: مادام أن الدولة استطاعت أن تتكفل بجزء كبير من الفائدة فلماذا لا تتكفل بكل الفوائد ؟ ! إننا نرى بضرورة جعل هذه القروض بدون فائدة، مع ضرورة تسهيل الإجراءات والشروط المتعلقة بالاستفادة منها حتى تستفيد الفئات المعنية من هذا التدبير.

إن الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2010 لصالح الجماعات المحلية والمتمثلة أساسا في اتخاذ تدابير لتدعيم الجباية المحلية لهي إجراءات جديرة بالتثمين، ولكنها تبقى حلولا ترقيعية لا تساهم إلا بشكل محدود في دعم التنمية المحلية مما يستوجب ضرورة إصلاح الجباية المحلية بما يحقق التوازن في الميزانية ويحرر الجماعات المحلية من التمويل المركزي للدولة.

وفي هذا الإطار فإننا في حركة مجتمع السلم نؤكد على ضرورة دعم المنتخب المحلي ماديا برفع منحة المسؤولية والتمثيل وإبعاد مهامه عن كل أنواع الإغراء والإكراه.

وكذا دعوة الحكومة إلى حماية القدرة الشرائية للمواطن جراء الارتفاع المستمر للأسعار وخاصة أسعار المواد الاستهلاكية رغم إجراءات التسقيف المتخذة إلا أن التحكم في السوق الوطنية بات هاجسا يقتضي اتخاذ إجراءات ردعية صارمة في حق المضاربين والمحتكرين.

أما فيما يخص الإجراء الوارد في المادة من نص المشروع المتعلق بالشركات المساهمة في رعاية أو التكفل بدعم الجمعيات الرياضية والثقافية، فإننا نقترح إضافة الجمعيات الخيرية إلى بقية الأصناف من الجمعيات.

وفي إطار شطر البرنامج الخماسي المتضمن في الميزانية القطاعية لسنة 2010 فإننا ابتداء نثمن المجهودات التي بذلتها الدولة في انجاز المشاريع المهيكلة وعلى رأسها:

– الطريق السيار شرق – غرب،
– شبكة السكة الحديدة ،
– وبرامج السكن وخاصة السكن الريفي.

إلا أننا ننبه إلى خطورة الوضع على مستوى سوق مواد البناء المختلفة التي مازالت تخضع إلى المضاربة والتي قد تؤثر على وتيرة إنجاز المشاريع.

كما نلفت الانتباه إلى ضرورة :

1 دعم شبكة الطرق الداخلية وخاصة الوطنية والولائية،

2 دعم شبكة الكهرباء وخاصة الكهرباء الريفية وكذا توسيع الاستفادة من غاز المدينة،

3 دعم برامج تجنيد المياه السطحية،

4 تفعيل وتشغيل مراكز النفايات المنزلية،

5 دعم الخدمات الصحية على مستوى المستشفيات، وتوسيع مراكز استقبال مرضى السرطان والأمراض المزمنة شفاهم الله وعافاهم وحفظ الجميع منها، آمين".

قانون المالية لسنة 2010 يستبعد تأثيرات الأزمة العالمية على الجزائر
ويعزز ثقة الجزائر في قدراتها الاقتصادية والمالية

تعزيز الاستثمار وتوسيع آليات الحماية الاجتماعية

تسعى الحكومة إلى رفع الإنفاق على الاستثمارات لإنجاز البرامج والمشاريع الاقتصادية من ناحية ، والحماية الاجتماعية قصد توسيعها ، في إطار الجهد المبذول في هذا الاتجاه ، من ناحية ثانية ، وذلك بعد التزكية التي حصلت عليها ، أخيرا ، من طرف البرلمان ، بغرفتيه ، من خلال الموافقة على قانون المالية والميزانية للسنة الجديدة .ويترجم هذا المسعى سلامة الاقتصاد الوطني من انعكاسات الأزمة المالية العالمية التي مازالت تعصف بأهم وأكبر الاقتصاديات ، الأمر الذي يعني أن الجزائر عرفت كيف توظف أموالها .

وهكذا ، فقد حظي الجانب الاجتماعي باهتمام كبير في هذا القانون الذي أعطى الضوء الأخضر للحكومة لزيادة النفقات الموجهة للحماية الاجتماعية ، وذلك بالرغم من التراجع الذي عرفته مداخيل صادرات البترول ، منذ أكثر من سنة ، والذي لم يؤثر على السياسة الحكومية في مجالي الاستثمار والرعاية الاجتماعية، وهو ما تم تأكيده ، أكثر من مرة ، من طرف المسؤولين ، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة ، والوزير الأول، السيد أحمد أويحيى .

ووفقا لهذا المسعى ، يقدر الغلاف المالي للسياسة الاجتماعية للدولة بما يقارب 1000 مليار دينار خصص 453 مليار دينار منها للدعم الموجه للمؤسسات الاستشفائية ، أي بزيادة أكثر من ثمانية بالمائة ، و37 مليار دينار للمساهمة السنوية في صندوق احتياطي التقاعد و190 مليار دينار للمساعدات العمومية الموجهة لدفع منح التقاعد والمنح الضعيفة والتعويضات الضعيفة الموجهة للمتقاعدين وأصحاب المعاشات من مختلف الشرائح الاجتماعية.

وفي هذا الإطار أيضا تنوي الدولة مواصلة دعم أسعار الحبوب والحليب والماء ونقل البضائع إلى جانب الخدمات التي تقدمها مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي لفائدة السكان من خلال تخصيص غلاف مالي يصل إلى 260 مليار دينار .

كما تخصص الدولة 29 مليار دينار لفائدة المتمدرسين من أبناء الأسر المحرومة والزيادات في منح الطلبة والمتربصين ابتداء من دخول 2009 و10 ملايير دينار لتعويضات ضحايا الإرهاب والمأساة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، يخصص قانون المالية 230 مليار دينار لتبعات مراجعة الأجر الوطني الأدنى المضمون، وذلك وفقا لاتفاق الثلاثية الأخير الذي أقر رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 12000 دينار إلى 15000 دينار، وكذا تطبيق النظام الجديد لتعويضات الموظفين.

أصعب التحديات

وفي مجال مكافحة البطالة أكد هذا القانون تخصيص ما يزيد عن 100 مليار دينار منها 84 مليار دينار لتمويل منح التضامن الجزافية وإنشاء مناصب شغل مؤقتة و24 مليار دينار لجهاز المساعدة على الاندماج المهني و10 ملايير دينار موجهة لصناديق الضمان الاجتماعي تعويضا عن تخفيضات الاشتراك التي يستفيد منها أرباب العمل في إطار إجراءات تشجيع المؤسسات على إنشاء مناصب الشغل.

وأكثر من هذا أبدى قانون المالية للسنة الجديدة اهتماما كبيرا بملفين هامين وهما التشغيل والاستثمار حيث خصص غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دينار لتشجيع تشغيل الشباب والاستثمار الاقتصادي منها 38 مليار دينار تمثل مساعدات لإنشاء مناصب الشغل من قبل الشباب و106 مليار دينار لمساعدات الاستثمار الفلاحي و100 مليار دينار لدعم الاستثمار الصناعي.

وعلى صعيد آخر، وبخصوص الميزانية ، يلاحظ أن الإيرادات تقدر بقيمة 3081 مليار دينار، في حين تبلغ قيمة النفقات 5860 مليار دينار وستتم تغطية العجز المتوقع في ميزانية السنة الجديدة من المتوفر من أموال صندوق ضبط الإيرادات الذي يفوق رصيده 4000 مليار دج.

وتبلغ ميزانية التسيير 2838 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 6,6 % مقارنة بميزانية السنة الجارية.

وفيما يتعلق بميزانية التجهيز والاستثمار، يلاحظ أن هذه الأخيرة تبلغ في مجموعها ما قيمته 3332 مليار دينار جزائري من تراخيص البرامج (بزيادة تفوق 7 بالمائة) وتشمل اعتمادات تصل إلى 3023 مليار دينار.

و بخصوص الإطار الاقتصادي الكلي الذي تم الاعتماد عليه في صياغة نص القانون فانه يتوقع تسجيل نسبة نمو للناتج الداخلي الخام تقدر بـ 4 بالمائة (5,5 % خارج المحروقات) على أساس 37 دولارا سعرا قاعديا متوسطا لبرميل النفط.

أما نسبة التضخم فيتوقع قانون المالية للسنة الجديدة أنها ستصل إلى 3,5 % بينما ستبلغ الواردات حوالي 37 مليار دولار خلال سنة 2010.

وعلى صعيد آخر ، يلاحظ أن أهم الإجراءات القانونية الواردة في نص القانون تتمثل أساسا في تسهيل وتنسيق النظام الجبائي و كذا متابعة تخفيض الضغط الجبائي على المداخيل، إلى جانب تعزيز الحماية الاجتماعية وتخفيض كلفة القروض العقارية.

مبنى وزارة المالية

واقع المشاريع

يتوقع قانون المالية لسنة 2010 مداخيل قدرها 3081,5 مليار دينار (مقابل 3178,7 مليار دينار في قانون المالية التكميلي لسنة 2009) وتقدر المداخيل الجبائية العادية (مساهمات مباشرة وغير مباشرة ومنتجات جمركية...) بمبلغ 1068,5 مليار دينار، فيما بلغت الإيرادات العادية (مداخيل أملاك الدولة...) 44,7 مليار دينار للسنة الجديدة، أي سنة 2010.

أما بخصوص الجباية النفطية فقد أشار قانون المالية إلى أنها تقدر بقيمة 1835,8 مليار دينار لسنة 2010 مقابل 1927 مليا ر دينار لسنة 2009.

و يرى هذا القانون انه من المنتظر أن تتراجع إيرادات الميزانية بسبب انخفاض ناتج الجباية البترولية أساسا بقيمة 90 مليار دينار تقريبا بسبب تراجع كميات المحروقات المتوقعة والمزمع تصديرها في سنة 2010 .

وفي هذا السياق ، يرمي المخطط الخماسي الجديد الذي يصل غلافه المالي إلى 150 مليار دولار ، والذي أعلنه رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة ، منذ عدة أشهر ، إلى دعم المؤسسات الاقتصادية ، بطريقة أو بأخرى، لتمكينها ليس فقط من مواصلة الاستثمار، ولكن أيضا تمكينها من مواجهة مختلف التداعيات المحتملة للأزمة المالية العالمية، وهذا من خلال مساعدتها على مواصلة أنشطتها الاقتصادية و التنموية ، وهذا يعني أن الجزائر ستواصل الاستثمار بالرغم من هذه الأزمة ، وذلك ما أكده أكثر من مسؤول حكومي في العديد من المرات . وفي ذات السياق يندرج أيضا تصريح وزير الطاقة والمناجم السيد شكيب خليل، على هامش إحدى الندوات البترولية لمنظمة أوبك التي انعقدت بالعاصمة النمساوية ، والذي مفاده أن الجزائر بإمكانها تحمل الأسعار الحالية للبترول لمدة تصل إلى ثلاث سنوات .

كل التصريحات المعلنة من طرف المسؤولين الجزائريين بخصوص إمكانيات الجزائر المتوفرة لمواصلة الاستثمار ومختلف البرامج التنموية، بالرغم من الأزمة المالية العالمية ، تشير إلى عدم تأثر البلاد بهذه الأزمة وتؤكد بالأرقام القدرات والوسائل المتاحة للقيام بالعمليات التنموية في إطار المخطط الخماسي الجديد .

قانون لتأكيد الثقة

وسيرتكز المخطط الخماسي الجديد والذي سيمتد بين سنتي 2010 و2014 على أولويات عديدة ، كاستكمال البرامج والمشاريع الكبرى المتبقية و البرامج الجديدة المسجلة في إطار مواصلة الاستثمار، وكذا مواجهة الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية .

وسيشكل دعم الاستثمار أهم تلك الأولويات، ويتأكد ذلك أكثر بعد التعرف على التنصيب الرسمي للصندوق الوطني للاستثمار من طرف وزير المالية السيد كريم جودي، والذي خصص له غلاف مالي يصل إلى 150 مليار دينار، والموجه، أساسا، لتمويل المشاريع المنتجة التي بإمكانها استحداث مناصب عمل جديدة تخصص للحد من مشكل البطالة الذي مازال يضرب بقوة، خاصة في أوساط الجامعيين .

وكانت الوثيقة الحكومية المقدمة، أمام البرلمان، والمتمثلة في مخطط عمل الحكومة إلى أن التنمية الاقتصادية سجلت تقدما كبيرا ومتواصلا ، بفضل برنامج الاستثمارات الجاري تنفيذه ، لاسيما ، منذ سنة 2005 والذي ستتم مواصلته بشكل مكثف ، مبرزة أن النمو الاقتصادي حافظ على مستواه الجيد منذ 2004 سنة وهو ما أكده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وكذا صندوق النقد الدولي الذي أشاد بالاقتصاد الجزائري أكثر من مرة ، وذلك بالنظر إلى النتائج المسجلة على عدة مستويات كالنمو الاقتصادي والتوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى .

هذا، وقد أوضح مخطط العمل المتضمن برنامج رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة بخصوص التنمية الاقتصادية، أن استقرار الإطار الاقتصادي الكلي منذ مطلع هذه العشرية يعد إيجابيا للتنمية الوطنية وفضلا عن نوعية المؤشرات المالية المختلفة ، يظل التضخم مستقرا ، حيث سجل نسبة 3,5 بالمائة في سنة 2007 و و صل في نهاية سنة 2008 إلى 4 بالمائة ، ليعود مرة أخرى إلى نسبة 3,5 بالمائة في 2009 ومن المنتظر أن يستقر عند هذا المستوى خلال 2010 .

وأكد السيد أحمد أويحيى ، من جهة أخرى ، أن التطور الذي سجلته مختلف قطاعات الاقتصاد المنتج قد بات مؤكدا ، من خلال تدفق الاستثمارات التي قدر حجمها الإجمالي بأزيد من 8000 مليار دينار ، أي ما يعادل 123 مليار دولار بين سنتي 2004 و2005 وما يمكن استخلاصه من قانون المالية لسنة 2010 هو أن الجزائر ستواصل ضخ مزيد من المبالغ المالية لفائدة الاستثمارات والحماية الاجتماعية قصد الإنعاش الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وهو ما يؤكد ثقتها في الإمكانات المالية المتوفرة التي تجعلها في مأمن من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية .

رشيد لواري

.. لملاءمتها ومطابقتها مع القانون الدولي والمواثيق الأممية ذات الصلة

حقوق الإنسان.. ينبغي أن تكون موكولة للكفاءة الأكيدة

نالت الأمرية الرئاسية المتضمنة قانون إنشاء اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، يوم 08 أكتوبر 2009 ، ثقة غالبية أعضاء مجلس الأمة.

وتميزت الجلسة التي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس بعرض السيد الطيب بلعيز، وزير العدل حافظ الأختام، لمضمون القانون معتبرا النص الذي وافق عليه البرلمان بغرفتيه دعما جديدا لحقوق الإنسان في الجزائر، وسيساهم في تحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا.

وارتكز هذا التشريع على المبادئ الأساسية المكرسة لمهام اللجنة واستقلاليتها تاركا تفاصيل مهامها وتشكيلها وكيفيات تعيين أعضائها وكذا سيرها للتنظيم.

فقد تمحورت الأحكام الواردة في هذا الأمر أساسا على تدعيم استقلالية اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان، وتكريس قانونها الأساسي عن طريق نص تشريعي، وذلك من أجل مطابقتها للمبادئ المصادق عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993 والمعروفة "بمبادئ باريس"، حيث تشترط الهيئة الأممية على الدول الأعضاء ضرورة تكريس إنشاء هذه الهيئات بموجب نص دستوري أو قانوني للاعتراف بها في المحافل الدولية ذات الصلة، ولمشاركتها في أشغال مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويهدف النص الذي قدم من طرف السيد وزير العدل حافظ الأختام إلى تحديد الإطار العام لمهام اللجنة والمتمثل في دراسة للحالات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان والتكفل بها، بالتنسيق والتشاور مع السلطات المختصة، ودون أن تحل محلها. وإمكانية إبداء اللجنة للملاحظات والآراء والاقتراحات والتوصيات حول كل مسألة تتعلق بترقية حقوق الإنسان وحمايتها، كما يمكنها القيام بكل الأعمال المدرجة ضمن عمليات التوعية والتحسيس والاتصال الاجتماعي. وكذا ويخول للجنة مهمة إعداد تقرير سنوي عن وضعية حقوق الإنسان في الجزائر يرفع إلى رئيس الجمهورية وينشر في أجل شهرين بعد تصفية القضايا محل التسوية، خلافا لما كان الأمر عليه سابقا.

وضمن النص الجديد المزيد من الشفافية في انتقاء أعضاء اللجنة بقصد تمثيل أوسع لأعضائها، القائم على مبدأ التعددية الاجتماعية والمؤسساتية، حيث يشمل المؤسسات العمومية والمنظمات الوطنية والمهنية والمجتمع المدني، وكذا بعض الدوائر الوزارية.

وتطرق المشرع إلى أن اختيار أعضاء اللجنة يكون من بين المواطنين ذوي الكفاءة الأكيدة والأخلاق الرفيعة والمعروفين بالاهتمام الذي يولونه للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة.

وأورد الأمر أن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها يتم بموجب مرسوم رئاسي لعهدة مدتها أربع سنوات، قابلة للتجديد، بناء على اقتراح المؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني ذات الطابع الوطني التي تتكفل بحقوق الإنسان.

كما أشار النص أن حضور ممثلي رئاسة الجمهورية والحكومة أشغال اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها يتم على سبيل الاستشارة فقط، وبدون صوت تداولي.

للإشارة فقد صدر مرسوم رئاسي رقم 09–263 المؤرخ في 6 رمضان عام 1430 الموافق لـ 30 آوت 2009, أوضح مهام اللجنة وتشكيلها وسيرها عن طريق التنظيم وكيفية تعيين أعضائها بدل انتخابهم باعتبار اللجنة هيئة عمومية أنشأتها الدولة لتعزيز وترقية حقوق الإنسان، كما أن أغلبية الأنظمة العالمية في قوانينها لجأت إلى التعيين أعضاء هذه الهيئات. وأن تعيين أعضاء اللجنة بعد ترشيح تنظر فيه مسبقا تشكيلة تتألف من الرئيس الأول للمحكمة العليا ورئيس الدولة ورئيس مجلس المحاسبة، تتولى التأكد من أن هؤلاء تتوفر فيهم الشروط التي يتطلبها القانون من كفاءة أكيدة وأخلاق عالية واهتمام بحماية حقوق الإنسان وصيانة الحريات العامة.

في مجال الرقابة البرلمانية

آلية الأسئلة الشفوية تتعقب الانشغالات .. وتعبر عن صوت المواطن في العديد من مناطق البلاد

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 08 أكتوبر 2009 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة و خصصها للأسئلة الشفهية.

تجهيزات طبية أصلية

توجه السيد بلعباس بلعباس عضو مجلس الأمة إلى السيد السعيد بركات وزير الصحة بسؤال حول نوعية ومصدر الأجهزة الصحية التي تقتنيها وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات وذلك بسبب ما تعرفه من أعطاب تؤدي إلى توقفها عن العمل مدة طويلة أو نهائيا وهو ما يؤدي إلى التساؤل حول مصدرها وعن نوعية المراقبة التي تخضع لها هذه المعدات حين شراءها.فأجاب السيد الوزير بأن عملية الاقتناء تخضع للمراقبة من قبل المختصين على مستوى المراكز الصحية للتأكد من المواصفات التقنية المتفق عليها والمدرجة في دفتر الشروط الخاص بعملية الاقتناء ، أي عقد التوريد. ومن بين الشروط التي يتضمنها دفتر الاقتناء وجود 3 سنوات ضمان و 10 سنوات توفير لقطع الغيار، أما عن كونها أصلية أولا فوضح الوزير بأن دفتر الشروط يلزم المستوردين باستيراد هذا العتاد حصريا لدى المنتجين أو ممثليهم المرخص لهم من قبل سلطات بلد المنشأ، كما يجب على المستوردين حسب "المادة 5 "من دفتر الشروط تقديم وثائق تثبت نوعية المنتوج والمتمثلة في: شهادة المطابقة لمقاييس بلد المنشأ سارية المفعول ، شهادة بيع في بلد المنشأ وكذا شهادة العلامات ونظام نوعية ساري المفعول، بالإضافة إلى شهادة التصدير الصادرة عن بلد المنشأ.

إضافة إلى كل هاته الشروط فإن ملف استيراد خاص بالعتاد والأجهزة يجب أن يحتوي على شهادة التجهيز الأصلي،

كما أضاف السيد الوزير بأن كل هذه لا ينفي وجود عتاد غير أصلي والذي لا يكون وراء توقف الآلات عن العمل، فغالبا ما يكون السبب هو بطاريات العتاد التي يجب أن تتغير دوريا. وإلى حين توفيرها يكون جواب مسيري هذه التجهيزات في المستشفيات إلى مستعمليها بأنها معطلة. الأمر الذي يدفع الكثيرإلى التوجه مباشرة إلى المراكز الصحية الخاصة.

كما أكد السيد بركات في سياق آخر أن الوزارة الوصية تقوم بكل ما في وسعها لتوفيرالإمكانات الصحية التي تقتنى بأموال الشعب قبل كل شيء. وفي هذا الإطار تم تسطير برنامج تكوين 250 عاملا في صيانة هذه المعدات بغرض المحافظة عليها. كما تم إقالة عدد كبير من مسؤولي المراكز الصحية الذين لم يلتزموا بمسؤولياتهم اتجاه توفير استعمال هذا العتاد للمواطن الجزائري.

....تحفيز الصيادلة على العمل في المناطق النائية

وعن العراقيل التي تعترض الصيدلي لممارسة نشاط حر في حين تجد الاختصاصات الأخرى سهولة في ممارسة نشاطها الخاص.

تقدم السيد كمال بوناح عضو مجلس الأمة بسؤال قرأه نيابة عنه السيد محمد زيان خوجة فأجاب السيد الوزير بأنه ككل المهن الحرة الأخرى فإن مجلس أخلاقيات المهنية هو من يمتلك الحق بمنح الاعتماد لكل صيدلي يرغب في ممارسة نشاط حر لاختصاصه ،وما يحدث حاليا هو أن مجلس أخلاقيات هذه المهنة قد ركز أعماله على منح بطاقات الاعتماد متناسيا عدة جوانب في شخصية الصيدلي

وسمعته فحسب قانون سنة 1985 فإن الصيدلي بعد أن يمنح بطاقة الاعتماد يمكنه فتح صيدلية بمسافة لا تقل عن 200 متر عن أي صيدلية أخرى. وأضاف السيد الوزير أنه ابتداء سنة 2005 صدر نص يسمح للشباب بفتح صيدليات في الأماكن المعزولة ولهذا الغرض طالبت الوزارة الوصية بمجلس أخلاقيات المهنة الإسراع بإصدار هاته البطاقات. ومن جهة أخرى أشار السيد بركات إلى العجز الكبير الذي تعانيه المستشفيات والمراكز الصحية العمومية من ناحية تأطير الصيادلة في حين يبلغ عدد الصيادلة الأحرار 8000 صيدلي.

إجراءات للاستفادة من الخبرات الجزائرية في الخارج

فقد أجاب السيد مراد مدلسي ممثل الحكومة عن سؤال السيد بلعباس بلعباس عضو مجلس الأمة الذي ألقاه نيابة عنه السيد محمد خوجة ،عضو المجلس عن العدد الحقيقي للإطارات الجزائرية المهاجرة وحول الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لاسترجاع هاته الكفاءات لتوظيفها بما يخدم الجزائر.

وزير الشؤون الخارجية أجاب أن التنظيم المتعلق بالجالية الجزائرية بالخارج هو من أولويات الحكومة الجزائرية ووزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق مع الهيئات الوطنية الأخرى ذات الاختصاص.

فحسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد الإطارات الجزائرية المقيمة بالخارج يفوق 15300 إطار، في حين تدل الأرقام غير الرسمية على وجود أزيد من 40000 إطار منهم 10000 طبيب غادروا الجزائر خلال العشرية السوداء. فالولايات المتحدة الأمريكية بها حوالي3000 باحث في ميادين علمية مختلفة. في وقت تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد فرنسا والصين في تزويد كندا باليد العاملة.

وفي هذا الصدد أضاف الوزير أن الجزائر قد دعت ومازالت تدعو هؤلاء إلى المساهمة في التنمية الوطنية عبر سبل التشاور القائمة على تدابير تحفيزية على المستوى القانوني والتنظيمي.

فبالإضافة إلى خيار العودة هناك صيغة التعاون عن بعد عبر نقل الخبرات وخلق مؤسسات اقتصادية في ميادين الإنتاج والخدمات.

وأوضح السيد مدلسي أنه من بين الترتيبات الهادفة لتسهيل مهمة الجالية الجزائرية في الخارج هناك مبادرة إنشاء بنوك تدخر فيها أموال الجزائريين المهاجرين. وكذا تشجيع أعضاء الجالية على الاستثمار في الجزائر وتحفيز مبادرة التوأمة بين مؤسسات كانت جامعية أو مراكز بحث أجنبية من أجل تجديد المعرفة وتبادل التجارب.

وفي نفس الإطار طرح السيد عبد الله بن التومي سؤالا على السيد مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية، قرأه نيابة عنه السيد نور الدين بلعرج حول مختلف المشاكل التي تعاني منها جاليتنا بالخارج خاصة منها ظاهرة التجنيس وتأثير الثقافة الأجنبية على أبناء المهاجرين ومدى اهتمام الدولة الجزائرية بهذه المشاكل.

فأجاب السيد مدلسي بأن الدولة الجزائرية تعمل على ترقية النشاطات الثقافية الموجهة للجالية الجزائرية في الخارج كما تساهم في طبع مقررات مدرسية مناسبة لأبناء الجالية الجزائرية وأشار وزير الشؤون الخارجية في هذا السياق إلى الدور الذي يقوم به المركز الثقافي الجزائري في باريس من حيث أهميته وطاقته الاستيعابية وفروع مكتبته المتنوعة

كما تحدث السيد الوزير عن مشاريع فتح مراكز ثقافية جزائرية عبر العالم.

وفيما يخص الجمعيات الجزائرية في الخارج فقد تم حسب السيد مدلسي إحصاء 464 جمعية حيث أن 18 بالمائة من الجالية الجزائرية أغلبها موجودة بفرنسا كما تعمل وزارة الشؤون الخارجية على عدة مشاريع لفتح مدارس لأبناء الجالية بالخارج تعمل حسب البرنامج الساري في الجزائر، كما يجري إعداد اتفاقية مع السلطات الفرنسية لإدراج تدريس اللغة العربية.

أما بالنسبة لتقييم نشاطات القنصليات فإن ممثليات الهيئات الديبلوماسية التي يبلغ عددها 125 والتي تتزايد يوما بعد يوم تعمل على مواكبة التطور الذي تعرفه الجالية الجزائرية في الخارج آخذة بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها موطن الهجرة.

وعن تطوير التبادلات بين الجالية الجزائرية في الخارج وبين الجزائر تبذل الحكومة جهودا كبيرة لتسهيل ظروف نقلها وتوفير هياكل استقبالها وتنظيم رحلات استكشافية لها في قلب الجزائر. كما تواصل الممثليات القنصلية –حسب مسؤول القطاع– العمل على تشجيع الاستثمار وتقول الإحصائيات أنه ما بين سنة 2000 و2008 أحصي حوالي 50 مشروع في القطاع الصناعي كما توجد مشاريع أخرى لم تدخل قيد الإحصاء تعد أفراد الجالية طرفا فيها.

وفيما يخص الهجرة غير الشرعية فقد قامت الجزائر بتوقيع اتفاقية إعادة المهاجرين غيرالشرعين مع مراعاة ظروف نقلهم و هذه الدول هي : فرنسا،اسبانيا، إيطالا، ألمانيا وسويسرا.

دعم للمؤسسات الكفيلة بالنهوض بالاقتصاد الوطني

قدم السيد كمال بوناح عضو مجلس الأمة بسؤال إلى السيد عبد الحميد الطمار، وزير الصناعات وترقية الاستثمارات حول عدم توجه الجزائر إلى إنشاء مؤسسات وشركات عمومية وخاصة تبرز إستراتيجيتها على السوق الواعدة للبلاد بغرض تحقيق المشاريع الضخمة مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب.

فكان رد السيد عبد الحميد الطمار، الغائب في مهمة رسمية على لسان السيد محمود خوذري، وزير العلاقات مع البرلمان الذي أكد أن إنشاء هذا النوع من المؤسسات من أولويات الحكومة ويندرج ضمن الأهداف الاقتصادية الكلية وذلك:

أولا: لدعم التنمية والشغل وتوازن ميزان المدفوعات

ثانيا: بناء استراتيجية شاملة لإنعاش وتنمية الصناعة بالجزائر وفي هذا الإطار قامت وزارة الصناعة بإنجاز دراسة تشخيصية لفروع النشاطات الواعدة التي تملك فيها الجزائر قدرات تنافسية ويتعلق الأمر على الخصوص بالفروع الصناعية التي سيتم تطويرها انطلاقا من الموارد الطبيعية المتوفرة ببلادنا مثل : –البتروكيمياء ، الحديد والصلب، المعادن غير الحديدية، الإسمنت.

–فروع صناعية مندمجة مثل التعدين، الميكانيك، الكهرباء، الصناعات الإلكترونية والصناعات الصيدلانية.

– إن سياسة إعادة انتشار القطاع العمومي– أضاف ممثل الحكومة– تتمثل في إعادة فتح تجمعات صناعية كبرى سواء عمومية أو مختلطة. وقد شرع مؤخرا وفي نفس السياق في إعداد دراسات كاملة هدفها الرئيس، تحديد كل الوسائل الكافية لتحقيق مؤسسات تنافسية قادرة على التنمية والابتكار".

وقد سمحت هذه الدراسات بتحديد عشر مؤسسات كبرى في المجال الصناعي تنشط في ميادين: الأسمدة، مواد البناء، السيارات الصناعية، الصناعات الغذائية الصناعات الالكترونية ،عتاد الأشغال العمومية.

– الخدمات: النقل الجوي والبحري

– نشاطات الدعم ، خدمات البناء الأشغال العمومية والري

وقد اعتمد مجلس مساهمات الدولة بعد هذه الدراسة المؤسسات التالية : صيدال ، الخطوط الجوية، المؤسسة العمومية للصناعة الإلكترونية ،المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، مؤسسة مواد البناء.

كما سيتم في المستقبل القريب عرض مؤسسات أخرى للدراسة للحصول على موافقة مجلس المساهمات.

ولاية برج بوعريريج قطب صناعي يلقى كل الدعم

أما سؤال السيد عبد الله بن التومي عضو مجلس الأمة في قطاع الصناعات فقد نقل انشغال ولاية برج بوعريريج وبالتحديد مناطقها الصناعية التي تتطلب اهتماما أكبر من الوزارة الوصية من خلال تخصيص المبالغ المالية المناسبة لتهيئتها وتعجيل الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح رخص انطلاق بعض المشاريع فيها، تشجيعا للاستثمار، كما طالب وزارة الصناعات بالتنسيق مع وزارة النقل لربط بعض مناطق برج بوعريريج الصناعية بالسكك الحديدية.

فأجاب السيد ممثل الحكومة بأن وزارة الصناعات وترقية الاستثمارات، تخصص مبالغ كبيرة لتهيئة المناطق الصناعية ومبالغ أقل لتهيئة مناطق النشاطات الصناعية بسبب كثرتها.

ولهذا فإن صندوق التنافسية الصناعية المسؤول عن نشاطات إعادة تأهيل منطقة "مشطة فطيمة" التي تحدث عنها عضو مجلس الأمة قد خصص مبلغا يفوق المليار دينار تدفع على مراحل أما فيما يخص استفادتها من النقل بالسكك الحديدية فقد أكد السيد خوذري بأنه أمر سيتم تنسيقه بين الوزارتين المعنيتين. و فيما يخص الإسراع بمنح الرخص للمستثمرين فهو إجراء إداري لا هروب منه يتم عن طريق الوكالات والمؤسسات الكفيلة بذلك.

إجراءات للحد من ظاهرة التهرب الجبائي لحماية للإنتاج الوطني

أجاب السيد الهاشمي جعبوب على سؤال السيد حسين داود، عضو مجلس الأمة المتعلق بكيفية محاربة جريمة التهرب الجبائي التي يرتكبها المستثمرون الأجانب قبل مغادرتهم أرض الجزائر بدون رجعة. فأوضح بأنه ومنذ سنة 1990 بدأ يظهر تواجد الأجانب في تجارة التجزئة، الاستيراد والتصدير والصناعة بشروط في حين بقيت الجزائر ترفض إلى غاية يومنا هذا ممارسة الأجانب غير المقيمين فيها لأي نشاط تجاري. وهو ما تطالبها به اليوم الولايات المتحدة الأمريكية لما فيه من مخاطر على الاقتصاد الوطني مثل : التهرب الضريبي. وأشار الوزير إلى أن عدد التجار الأجانب في الجزائر قد بلغ 6454 أواخر سنة 2008، 95 بالمائة منهم مقيمون بالعاصمة وفي ما يخص كيفية مراقبة نشاطهم التجاري فإن غرفة التجارة هي المسؤولة عن مراقبتهم على المستويات التالية .

1 مراقبة استيراد السلع في المطارات والموانئ

2 مراقبة احترام التشريع الجزائري

3 الالتزام بقواعد عمل الضمان الاجتماع والمتابعة الجبائية

4 احترام قواعد النظافة والنوعية

فالتهرب الجبائي ظاهرة يقوم بها الوطنيون والأجانب، وتكون صعوبة متابعة الأجانب بعد مغادرتهم أرض الوطن من رغم وجود اتفاقيات دولية في هذا الشأن.

وقد قامت وزارة التجارة في هذا الإطار بإجراء تحقيقات ميدانية حيث تم اكتشاف 1586 مخالفة منها :

– الممارسة خارج العنوان
– عدم الفوترة وعدم التصريح بالعمال
– انتاج مواد مخالفة للمعايير الوطنية
– ممارسة نشاط غير مصرح به

وقد أدت هذه المتابعات إلى تحرير أكثر من 1300 محضر مخالفة تم إرسالها للعدالة مع شطب هؤلاء المتعاملين المخالفين من السجل التجاري.

ويتضمن قانون المالية 2009 وسائل تهدف إلى تطهير النشاط التجاري من هذه الظاهرة بوجوب وجود متعاملين وطنيين يضمنون المتعامل الأجنبي إضافة إلى استحداث وسيلة "التعريف الجبائي" وكذا عقوبة الشطب في حالة المخالفة.

كما أعلن السيد جعبوب عن وجود مرسوم قيد التحضير يعيد النظر في شروط الممارسة التجارية للأجانب في الجزائر.

النقل بالسكة الحديدية في ولاية سوق أهراس مشاريع في الأفق

تساءل السيد محمد الطيب سناني عضو مجلس الأمة عن الوضعية المزرية التي وصل إليها خط السكة الحديدية الرابط بين ولاية سوق أهراس و الحدود مع الجمهورية التونسية والذي يبلغ طول 60 كلم وعن سبب غلق المحطات الموجودة على طول هذه المسافة.

فاجاب السيد الوزير بأن تحديث هذا الخط يدخل ضمن سياسة النهوض بقطاع السكك الحديدية والتي شرع في تحقيقها منذ سنة 1999 حيث اهتمت الدولة بتحديث الخطوط وصيانتها وإنشاء سكك جديدة كما اهتمت برفع سرعة القاطرات فكل الخطوط القديمة ستخضع لنشاط تحديث على مستوى السبائك ، العوارض ووسائل النقل ككل على مسافة 1500 كلم وخلال المخطط القادم 2010 ـ 2014 .

الدليل على ذلك هو ما يتم فعليا وحاليا في ولاية برج بوعريريج (رد على سؤال السيد عبد الله بن التومي لوزير الصناعات وترقية الاستثمارفي نفس الجلسة).

كما اعتمد مبدأ كهربة كل الخطوط التي هي قيد التحديث هذا بالإضافة "إلى انجاز خطوط جديدة عبر الوطن ستشمل 6000 كلم"

وضمن هذه العملية يندرج خط مدينة واد سوق أهراس موضوع السؤال والذي يوجد دفتر شروطه على مستوى مجلس الصفقات العمومية لإصدار المناقصة الخاصة به – أضاف السيد الوزير–.

برامج السكن ...تخفيف المعاناة ... وتعويض المتضررين

سأل السيد بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة عن برنامج المليون سكن وعن مدى تجسيد سياية الحد من ظاهرة تمركز السكان في الشريط الساحلي.

أجاب السيد نور الدين موسى ،وزير السكن والعمران أن برنامج 2005–2009 قد سمح بتحسين التوجيهات الرامية إلى التقليل من الضغط على الساحل علما أنه من ضمن البرنامج الإجمالي والبالغ مليون ووستة مائة وخمسين وحدة سكنية تمثل فيها برامج الهضاب العليا نسبة 37 بالمائة بينما تمثل ولايات الجنوب 13 بالمائة أي ما يمثل 50 بالمائة من البرنامج الإكمالي.

كما يتم مراجعة حوالي 1050 مخطط من مجموع 1541 مخطط بحيث تمت دراسة الداخلية حالة كل بلدية ومتطلباتها من ناحية العقار كما أضاف السيد نور الدين موسى أن التنسيق بين المخططات القطاعية هو ما سيمكن من دفع السكان إلى النزوح إلى المناطق.

أما السيد بابا أحمد عضو مجلس الأمة فقد طرح انشغالا يخص سكان مدينة أدرار الذين أستفادوا من منح لترميم سكناتهم ،هاته المنح التي تقدر بـ 50000 ألف دينار جزائري وهو مبلغ زهيد في نفس الوقت يمنعهم من الاستفادة من منح أخرى في المستقبل.

فأجاب السيد وزير السكن والعمران مذكرا بأن التنظيم الموجود حاليا يحدد كيفيات وشروط الحصول على الدعم المالي حيث أن الإستفادات تكون للأسر التي لا تملك دخلا يفوق 6 مرات الحد الأدنى للأجور والتي لم تستفد مسبقا من دعم الدولة في إطار السكن وهنا فإن الاستفادة من الإعانة تكون متعلقة بتقدير تقرير الخبرة للمبلغ اللازم للترميم .

وطمأن السيد الوزير المعنيين بأن التنظيم الساري المفعول لا يمنع مواطنا ما من إعانة أخرى إذا كان مسكنه محصيا ضمن حضيرة السكن الهش مثلما هو الأمر بالنسبة للسكنات الموجودة في مدينة أدرار.

أما السيد شخاب الخمسي عضو مجلس الأمة فقد طرح سؤالا آخر في قطاع السكن يتعلق بوضعية عدد من السكان يقطنون بحي 270 مسكن بوسط مدينة خنشلة.

حيث أوضح السيد الوزير بأنه بعد التحقيق تبين أن عدد من المواطنين القاطنين بالسكنات موضوع السؤال والتي تم توزيعها 264 مسكن منها 52 مسكنا لم تكن تتوفر فيها مستلزمات الدهن والأبواب والنوافذ .

وعلى أساس أحكام القانون81–01 الذي ألغى منذ تاريخ 01 جانفي 2001 بموجب المادة 40 من قانون المالية 2001 وبالفعل فقد استفاد قاطني 20 مسكنا من حذف قيمة المستلزمات التي لم تكن موجودة بالمساكن حين شرائها.

وبالنسبة لعدد السكنات الباقية والتي تم استلامها دون مستلزماتها سيتم اقتطاع هاته المستلزمات من المبلغ الإجمالي.

وبالنسبة لثمن المساكن –أضاف ممثل القطاع– بأن ثمنه يحدده السعر المرجعي للمتر، مساحة المسكن، معاملات المناطق الفرعية التي عددها خمسة، معاملات الأصناف التي عددها 4 ومعاملات القدم.

في النشاط البرلماني الرقابي

جلسة استماع

ارتفاع الأسعار..كيف يمكن التخفيف من الالتهاب؟

كانت مسألة ارتفاع الأسعار وسبل التحكم فيها، موضوع جلسة استماع عقدتها لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة بحضور الهاشمي جعبوب وزير التجارة، يوم الأحد 18 أكتوبر 2009 بحضور السيد محمود خوذري وزير العلاقات مع البرلمان .

وزير التجارة تطرق خلال تدخله التمهيدي إلى نشاطات قطاع التجارة مركزا على مهام كل المصالح العاملة في دائرته وخاصة تلك التي تتكفل بمجال مراقبة وقمع الغش مؤكدا على الأهمية التي توليها دائرته الوزارية لدعم أساليب المراقبة التي تهدف إلى الحد من فوضى الأسواق الموازية كما ذكر بالإجراءات المتخذة لمكافحة ظاهرة المضاربة والتي تعتبر السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية.

عرض السيد الهاشمي جعبوب، تلته مناقشة ثرية تناول فيها أعضاء من المجلس أهمية تعزيز وسائل مراقبة ومكافحة الغش مقترحين الاستفادة من تجربة الجزائر السابقة في تنظيم أسواق الفلاح ومساحات البيع الأخرى الخاصة بالتسويق والتوزيع. كما شدد بعض أعضاء المجلس على ضرورة تطبيق القوانين والصرامة واللجوء إلى القوة العمومية لإحلال النظام في أسواقنا، إذا ما تطلب الأمر ذلك للوقوف أمام ارتفاع الأسعار الفاحش والمضاربة التي أصبحت اليوم وأكثر من أي وقت مضى تهدد القدرة الشرائية للمواطن البسيط وكذا الصحة العمومية في الجزائر.

وعقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 29 أكتوبر 2009, برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضور السادة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير قطاع الموارد المائية، ووزير التربية الوطنية، ووزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
وقد خصصت هذه الجلسة لتوجيه مجموعة من الأسئلة الشفوية إلى أعضاء الحكومة على النحو التالي:

يكفي طلب الشهادة النهائية للحصول عليها..

أكد السيد رشيد حروابية، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في رد عن سؤال السيد كمال بوناح، والمتعلق بعدم تحصل المتخرج من الجامعة الجزائرية سواء تعلق الأمر على مستوى التدرج أو ما بعد التدرج على الشهادة النهائية واعتماده على الشهادة المؤقتة أنه يكفي لتسليم الشهادة النهائية لأصحابها أن يتقدموا بطلبها على مستوى مؤسساتهم الأصلية.

وأضاف السيد رشيد حراوبية أن الوزارة عبر مختلف مصالحها المعنية لم تدخر أي جهد لتوفير الشهادات النهائية باعتبارها المؤسسة المخولة بذلك، فقد سلمت الوزارة العام الماضي أكثر من 36 ألف شهادة نهائية لخريجي مؤسسات التعليم العالي في جميع الأطوار بفروعها وتخصصاتها.

وأشار الوزير أنه بغية تسهيل عملية الحصول على الشهادات النهائية من خلال اعتماد اللامركزية، منذ سنة 2001 أوكلت مهمة تحضير وإمضاء الشهادات النهائية لمديري الجامعات طبقا للمذكرة الوزارية رقم 404 والمذكرة الوزارية رقم 453 الصادرتين سنة 2001, باستثناء الشهادة النهائية التي تمنحها المدارس الوطنية العليا والمعاهد الوطنية سابقا حيث يتم إمضائها من طرف مدير التكوين والتعليم في مرحلة التدرج بتفويض من الوزير وتبقى شهادة الماجستير والدكتوراه تمضى من طرف وزير التعليم العالي.

أما عن الشطر الثاني لسؤال السيد كمال بوناح والمتعلق باقتراح تسليم ميدالية يكرم من خلالها أساتذة التعليم العالي كما هو معمول به في مختلف جامعات العالم عوضا عن تقديم هدايا رمزية فقد اعتبر السيد رشيد حراوبية، أن الاقتراح وجيه وسيؤخذ بعين الاعتبار

خاصة وأن تكريم الأستاذ الجامعي بما يليق من مكانته العلمية المرموقة بصفته من النخبة الوطنية من أولويات الوزارة خاصة وأن جل المؤسسات الجامعية تنظم سنويا حفلا تكريميا بحضور السلطات المعنية تخصص من خلالها للأساتذة والطلبة المتفوقون على مستوى دفعاتهم مكافآت معتبرة كمنحهم أجهزة للإعلام الآلي وتزويد الأساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي بلباس خاص يرمز إلى مكانتهم على مستوى هيئة التدريس وعادة ما تتوج المناسبة بأخذ صور تذكارية.

تدعيم سلك شرطة المياه ب 438 منصب جديد..

أما في القطاع الموارد المائية، فقد تقدم السيد بودوحان مسعود بسؤال للسيد عبد المالك سلال، وزير الموارد المائية، حول إجراءات تفعيل سلك شرطة المياه، فأجاب الوزير أن مرسوم 8 نوفمبر 2008 جاء ليوضح كيفية تفعيل سلك شرطة المياه، وذلك بتصنيف الهيئة إلى ثلاث رتب هي رتبة مفتش، ورتبة رئيس مفتشين، ورتبة مفتش قسم. كما حدد المرسوم شروط توظيفهم.

وفي نفس السياق أشار الوزير إلى أن الجزائر تعد 160 مهندس قائمين على وظيفة شرطي المياه في انتظار تدعيم القطاع ب 438 منصب جديدا في إطار قانون المالية الجديد لسنة 2010, مع العلم أن شرطة المياه ليست الوحيدة المكلفة بالحرس على الملك العمومي للري، بل تساندها في المهمة كل من مصالح الدرك ومصالح أخرى.

عن عدم التحاق بعض الأساتذة في القرى النائية بمناصبهم في بداية السنة..

يرجع لأسباب شخصية وليس للتأطير دخل في ذلك..

وفي سؤال للسيد بلعباس بلعباس موجه للسيد أبو بكر بن بوزيد وزير التربية ويتعلق بحل مشكل عزوف معلمين وأساتذة من الالتحاق بالمدارس المتواجدة في المناطق الريفية رغم ما بذلته الدولة من مجهودات كبيرة في إنجازها وتجهيزها بالمكيفات الهوائية، أجاب السيد الوزير أن التغيب المسجل راجع إلى تزامن الدخول المدرسي مع بداية شهر رمضان ولا دخل للتأطير في ذلك. فإن الدولة سعت جاهدة لاتخاذ التدابير اللازمة وتوظيف الأساتذة في المناطق النائية وتحفيزهم بمنحهم سكنات وظيفية والتي بلغ عددها 2400 مسكن.

وأضاف الوزير أن الإصلاحات التي اتخذتها الدولة في خمس سنوات أخيرة مكنت من توحيد الامتحانات على مستوى كل مواطن، حيث أصبح امتحان شهادة الابتدائي والمتوسط والبكالوريا يجري في وقت موحد في وقت كانت الجزائر مجبرة للظروف المناخية أن تنظم أربع بكالوريات : بكالوريا شرق وغرب وجنوب وشمال. أما مع التكيفات اللازمة، أصبح طلبة الجنوب موفر لهم جو ملائم للامتحانات وجو آخر ملائم للدراسة في البرد القارس.

كل التدابير الشكلية والموضوعية لإجراء المسابقات في القطاع اتخذت..

ودائما حول سؤال السيد بلعباس بلعباس والذي طرحه نيابة عنه السيد سناني محمد الطيب والمتعلق بأسباب تأخر نتائج المسابقة التي أجرتها وزارة التربية الوطنية وفقا للمرسوم التنفيذي 315-08 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، وإجراءات تدارك الحد من التلاعبات مستقبلا قال السيد بن بوزيد أن الكم الهائل للمترشحين للامتحان الذي أجري ولأول مرة في جويلية 2008 قصد الانطلاق الجيد شهر سبتمبر، والذي بلغ 48 ألف موظف من مختلف الأسلاك، لجأت الوصايا إلى العديد من المراكز أين حدث بعض التجاوزات في مجال عدم احترام دفتر الشروط الخاص بمسابقة التوظيف الموسمي من طرف المديرية العامة للوظيف العمومي وهذا ما دفع قطاع التربية إلى القيام بالتحقيقات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك التلاعبات بالاشتراك مع المديرية العامة للوظيف العمومي بهدف إعطاء كل ذي حق حقه. الأمر الذي أسفر عن إلغاء بعض من هذه المسابقات وإعادة تصحيح البعض الآخر منها بالتنسيق مع المديرية العامة للوظيف العمومي الأمر الذي من أجله سجل التأخير عن الإعلان عن النتائج، وذلك لطول الإجراءات الرقابية من طرف لجنة المداولات المؤلفة من مديرية الوظيف العمومي ووزارة التربية.

وأما عن تفادي هذه الأحداث مستقبلا، فقد أكد الوزير أن القانون الخاص بقطاع التربية الجديد والمؤرخ في 11 آوت 2008 والذي يحدد عملية تنظيم المسابقات والامتحانات المهنية على مستوى القطاع.

وأضاف الوزير أن خلال المسابقات القادمة أخذت بعين الاعتبار جميع الجوانب الشكلية والموضوعية. كما دعت المؤسسات الوطنية المكلفة بتنظيم المسابقات والامتحانات المهنية بمؤسسات جديدة تخفق العبء على المؤسسات السابقة مع قذف اختبار شفوي من الرتب والأسلاك الذي تخضع إلى التكوين وإبقائها في الرتب الخاصة بالتوظيف الخارجي. التقليل من المواد التي يمتحن فيها المترشح وتعديل وتحذيف برامج التكوين المتخصصة في مختلف الرتب والأسلاك.

وانتهز الوزير الفرصة ليؤكد أن كل القطاعات بما فيها قطاع التربية له مشاكل عويصة مع قطاع الوظيف العمومية، مشيرا إلى أن على سبيل المثال الحكومة منحت لقطاع التربية 15 ألف منصب جديد قبل شهر سبتمبر، لكن لحد الآن المسابقة لم تجري، ولا يستوعب الوزير لماذا لا تجري نهاية السنة لضمان دخول مدرسي جيد؟.

تكييف مواقيت العمل في المناطق الجنوبية.. والتصريح لدى الضمان الاجتماعي

في قطاع الضمان الاجتماعي تقدم السيد أحمد بابا بسؤال للسيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، خاص بعدم تطبيق الإدارة العمومية للمرسوم التنفيذي المكيف لمواقيت العمل لسكان الجنوب، في الفترة الصيفية، وفقا لما يلائم توفير ظروف عمل جيد، هذا إلى جانب، التساؤل عن إمكانية إعادة النظر في المرسوم ومتطلبات ورغبات العاملين.

فكان رد الوزير بالتذكير أن تكييف مواقيت العمل في مناطق الجنوب جاء استجابة للرغبة التي أبداها موظفو وعمال وسكان منطقة الجنوب، وذلك لما تتميز به المنطقة في الفترة الصيفية. كما أشار الوزير إلى أن مسألة التكييف تجد سندها القانوني في الأمر 97-03 المؤرخ في 11 يناير1997 المحدد للمدة القانونية للعمل لاسيما المادة الثالثة منه، واستجابة لرغبة المواطنين وعملا بأحكام هذا الأمر تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 07-226 المؤرخ في 26 يوليو2007 الذي كيف أوقات العمل بالنسبة لفصل الصيف فقط والذي تم بموجبه تنظيم ساعات العمل في ولايات الجنوب خلال الفترة الممتدة من الفاتح جوان إلى 30 سبتمبر وذلك من الساعة السابعة صباحا إلى الساعة الثانية عشرة زوالا. ثم من الثانية عشرة ونصف زوالا إلى غاية الثالثة بعد الزوال.

وأكد السيد الطيب لوح، أن الحكمة من وراء تكييف أوقات العمل في الصيف في منطقة الجنوب هي جعل المواطنون والعمال يعملون في ظروف مناخية ملائمة خلال فترة الحر الشديد.

أما بخصوص التطبيق الميداني، فأشار الوزير أن المعلومات الواردة إلى وزارته من بعض الولاة تشير أن أحكامه تطبق بصفة عادية على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية. وإذا ظهرت صعوبات في التطبيق في بعض الولايات فسبب ذلك يرجع إلى التنظيم المحلي في بعض القطاعات التي يمكن التشاور حوله بين السيد الوالي ونواب البرلمان بغرفتيه الممثلين للمنطقة. وذلك عملا بالمادة الرابعة من المرسوم التي تنص على أنه يمكن تكييف الأوقات الصيفية مع سير المصالح بقرار وزاري مشترك بين المدير العام للوظيفة العمومية والقطاع المعني. وهنا نعود إلى اشكالية الوظيفة العمومية التي تطرح ثانية !

وتبقى مسؤولية محاربة آفة عدم التصريح بالعمال وهدر حقوقهم مشتركة بين جميع المؤسسات والأفراد كل على مستواه..

العامل..محل استغلال وحمايته واجب الهيئات المعنية

أما عن رده على سؤال السيد نور الدين لعرج، عضو مجلس الأمة، الذي طرحه نيابة عن السيد بلعباس بلعباس، والمتعلق بالإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، لضمان الحماية والحق للعامل الجزائري، بالحد من ظاهرة عدم التصريح به لدى الضمان الاجتماعي في بعض المؤسسات الوطنية، وحرمانه بذلك من حقه في المتابعة الصحية، والتقاعد، وتعريضه لضغوطات، وظروف عمل قاسية، والأمر سيان بالنسبة للمرأة العاملة، أكد السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أن ظاهرة عم التصريح بالعمال دولية، تعاني منها كل من الدول المتقدمة والدول النامية، حتى أن نسبتها وصلت في بعض الدول إلى 60 في بعض النشاطات كالخدمات.

وأضاف الوزير أن تحقيقات مديرية العمل في الجزائر أقرت أن ظاهرة عدم التصريح بالعمال منتشرة بنسبة أكبر في القطاع الخاص، خاصة تلك المؤسسات التي توظف أقل من عشر عمال.

وأما عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للحد من الآفة، فقد أوضح الوزير أنه، وعلى المستوى التشريعي، تم أدخال أحكام قانونية جديدة ضمن قانون المالية لسنة 2003. تعلقت بالتنسيق وتبادل المعلومات والتعاون الإداري بين مختلف هيئات الرقابة المعنية من الضرائب والضمان الاجتماعي وقطاع التجارة.

كما تم، في نفس السياق، تعديل القانون رقم 83-14 المتعلق بواجب المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي وذلك في سنة 2004، حيث تم تشديد العقوبات المتعلقة بهذه المخالفة وتوسيع صلاحيات مفتشية العمل إلى مراقبة ومعاينة هذه المخالفات وفرض غرامة تتراوح ما بين عشرة آلاف دينار جزائري و عشرين ألف دينار عن كل عامل غير منتسب، بعدما كانت هذه الغرامة في السابق لا تتجاوز خمسة آلاف دينار.

هذا إلى جانب إصدار قانون جديد 08-08 والمتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي الذي سمح بتحيين الأحكام المتعلقة بالمنازعات في الضمان الاجتماعي بما يمكن من المراقبة وتحصيل موارد الضمان الاجتماعي بالسرعة المطلوبة.

وأما عن الإجراءات المتخذة على المستوى التنظيمي، فقد ذكر السيد الطيب لوح، أنه قد تم إصلاح مديرية العمل من حيث التنظيم والتكوين وتوفير الوسائل المادية التي تسمح لمفتشي العمل بالقيام بمهام الرقابة على أكمل وجه. كما تم إعادة تنظيم مراقبي الضمان الاجتماعي وذلك بموجب مرسوم تنفيذي حدد الشروط التي يجب أن تتوفر في المراقبة. وتدعيما للإصلاحات، أنشأ الصندوق الوطني للتحصيل الذي خولت لهم مهام تسهيل المراقبة بالنسبة للقطاع الاقتصادي.

وحماية لحقوق العامل الجزائري، أدخل، مؤخرا، شرط تقديم وثيقة من الضمان الاجتماعي تبين عدد العمال المصرح بهم، بالنسبة للمقاولين قبل المشاركة في المناقصة الخاصة بالصفقات العمومية.

وتبقى المسؤولية في محاربة آفة عدم التصريح بالعمال وهدر حقوقهم، على حد تأكيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مشتركة بين جميع المؤسسات والأفراد كل على مستواه، وضمن صلاحياته. فللعامل دور وللتنظيمات النقابية دور كذلك بالتصريح للضمان الاجتماعي إذا لم يتم ذلك من طرف المستخدم.

وأشار الوزير أن زيارات المراقبة لمفتشية العمل قد انتقلت من 96 000 عام 2005 إلى 108 200 عام 2008 أي بزيادة 33,5 % كما وافقت معطيات الديوان الوطني للإحصائيات المتعلقة بالتشغيل والتي أجريت في ديسمبر 2008 معطيات الضمان الاجتماعي المتعلقة بنسبة العمال المصرح بهم في المؤسسات الوطنية.

أما عن شطر السؤال الخاص بالمرأة وضمان حقوقها، فقد ختم السيد الطيب لوح عرضه بالتأكيد أنها تحضى بكل الحقوق كشريكها الرجل وأنها متواجدة اليوم في جميع ميادين العمل بما فيها تلك ذات السيادة أين وصلت نسبة المرأة العاملة في سلك القضاء في الجزائر حسب إحصائيات هذه السنة 37 في الوقت الذي تسجل نسبة منعدمة في القضاء الجالس في الكثير من دول العالم.

الذكرى الـ 55 لاندلاع ثورة التحرير المباركة

رئيس المجلس يهنئ

في نهاية هذه الجلسة العلنية اغتنم السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، الفرصة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين لاندلاع الثورة التحريرية، ليهنئ أعضاء البرلمان ومن خلالهم كافة أفراد الشعب الجزائري على الانتصارات التي حققها والاعتزاز بالمكاسب التي تمت خلال مرحلة البناء والتشييد الوطني، متمنيا مواصلة المجهودات والتضحيات في سبيل بناء وطننا الكبير.

كما اغتنم رئيس مجلس الأمة، هذه الفرصة السانحة، للترحم على أرواح الشهداء الأبرار الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل عزة وكرامة وطننا العزيز، من جهة، والإشارة إلى أن هذه الذكرى والوقفة من شأنها تعزيز التواصل بين الأجيال، والشعور بالاعتزاز، والانتماء والتقدير للذين قدموا دمائهم من أجل تحرير الوطن، وأولئك الذين قدموا عرقهم من أجل بناء الجزائر الوطن العظيم، من جهة أخرى.

كما عقد مجلس الأمة يوم الخميس 12 نوفمبر 2009 جلسة علنية خصصها لطرح الأسئلة الشفهية.
ترأس الجلسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة،الذي ألقى كلمة بمناسبة رحيل السيد بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة السابق(تجدون الكلمة كاملة في الركن المخصص للمرحوم المجاهد يشير بومعزة في هذا العدد)

تنظيم صندوق الزكاة وتحسين الشكل العمراني للمساجد

أحيلت الكلمة للسيد كمال بوناح عضو مجلس الأمة الذي طرح سؤالا على السيد بوعبد الله غلام الله ، وزير الشؤون الدينية والأوقاف حول السياسة المنتهجة لجمع أموال الزكاة وحول الإجراءات التحفيزية التي من الممكن أن تساهم في الرفع من قيمة الصندوق الوطني للزكاة. كما طرح السيد بوناح سؤالا في سياق آخر عن عدم الاهتمام في الجزائر بالهندسة المعمارية للمساجد. متسائلا عن غياب هيئة وطنية تضم الوزارات المعنية لتختص بهذا الجانب؟

عن الزكاة أجاب مسؤول قطاع الشؤون الدينية، بأنه مشروع يستحق كل الرعاية والاهتمام ، ولكنه في نفس الوقت لا يمكنه الاعتماد على خطاب تحفيزي-مثلما ما تقوم به بعض الدول الإسلامية- غير ذلك الذي تتبرع به مؤسسة التلفزة والإذاعات الوطنية إضافة إلى المجهود المشكورالذي يقوم به أئمة المساجد عبر التراب الوطني. ورغم النشأة الحديثة لصندوق الزكاة في الجزائر فإنه قد عرف قفزة نوعية منذ سنة 2004 حيث لم يحصل إلا على 11 مليون دينار بينما سجل هذه السنة 68 مليون دينار "وهذا التنامي- أضاف السيد الوزير- دليل على إيجاد المنهج المناسب لتحصيل أموال الزكاة وحصول الثقة بين الصندوق والمزكين".

ويتجه التفكير اليوم كما صرح السيد بوعبد الله غلام الله إلى كيفية تنظيم صندوق الزكاة الذي منح هذه السن مثلا حوالي3000 قرض مصغر للشباب الذين يملكون حرفا.

أما عن الشكل العمراني للمساجد فقد أشار السيد الوزيرإلى أن رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة قد أبدى شخصيا مبادرات حول هذه القضية حيث يتم اليوم وضع تصاميم تبنى بها المساجد في المستقبل، تراعى فها الخصائص المعمارية الجزائرية وتستعمل فيها التقنيات الحديثة. وفي هذا الإطار عرفت مدينة وهران مؤخرا تنظيم ملتقى دولي.

تفعيل عملية مسح الأراضي

أجاب السيد كريم جودي ، وزير المالية على سؤال السيد حسين داود حول استفادة المستثمرين الصناعيين أو في مجال البناء في ولاية المسيلة من قطع ارض لتنفيذ مشاريعهم بعقود امتياز ليفاجؤا بعد تسديد مستحقاتهم وإنهاء مشاريعهم بعدم حصولهم على عقد الملكية النهائي مع أنهم تحصلوا على العقد الأولي واستوفوا جميع الشروط. حيث صرح ممثل الحكومة أنه بعد صدور

الأمر المتعلق بتحديد الشروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة للاستثمار فإن هذا الامتياز يمنح لمدة 33 سنة قابلة للتجديد مرتين وغير قابلة للتحويل. وتجدر الإشارة إلى أنه كل التعليمات الخاصة بكيفيات معالجة هذه المسائل قد أعطيت في أوانها لمصالح أملاك الدولة ويبقى على المتعاملين الذين استفادوا في هذا الإطار أن يتقربوا من مصالح أملاك الدولة المؤهلة إقليميا لتلبية طلباتهم شريطة التوفر على الشروط القانونية

كما أجاب السيد كريم جودي عن سؤال طرحه السيد عبد الله بن التومي حول مدى نجاح عملية مسح الأراضي والعراقيل التي تواجهها حاليا قائلا بأن هذه العملية التي جسدها الأمر 75–74 المؤرخ في سنة 1975. فإن عملية مسح الأراضي التي انطلقت فعليا سنة 1979 بهدف مسح 11,5 مليون هكتار في المناطق الريفية و500 ألف هكتار في المناطق الحضرية واجهتها بعض العراقيل تمثلت في الإمكانات المحدودة وتسخيرها إن وجدت لعمليات أخرى كالثورة الزراعية وتعيين حدود البلديات. ورغم استمرار هذه العملية واستفادتها من التكنلوجيا الحديثة المتمثلة في صور الأقمار الصناعية إلا أن مهلة مسح الأراضي التي حددت ب15 سنة لم تحترم بسب الظرف الأمني الذي عرفته الجزائر وكذا بعض الأسباب الشخصية كغياب المالك الحقيق للأرض أثناء مسح الأراضي واليوم أضاف السيد الوزير وبعد تحسن الظروف الأمنية سجل تقدم في العملية يقدر ب59 بالمائة سنة 2006.

وبغرض التمكن من إنهاء عملية المسح في سنة2014 في المناطق الريفية والحضرية و2010 في المناطق السهبية سخرت إمكانيات كبيرة وإجراءات سريعة ينتظر منها تحسين نسبة الأشغال المسجلة سالفا ،أكد السيد الوزير.

أما بالنسبة لتطهير الوضعية القانونية للعقارات فقد سمحت العملية بترقيم 920 ألف مجموعة ملك في جوان الفارط في المناطق الريفية ومن بينها 20300 مجموعة ملك تقرر ترقيمها مؤقتا و717 ألف تم ترقيمها بصفة نهائية كما تم في نفس الاتجاه تسليم 201900 دفتر عقاري.

تجسيد الحفاظ على الثـــــــــروة الغابية ..من النصوص القانونية..إلى الواقع

تقدم السيد محمد الطيب سناني عضو، مجلس الأمة بسؤال للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية طرحه نيابة عنه السيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة حول حالة الغابات المزرية والإجراءات التي اتخذتها الوزارة الوصية للحد من تدهور الغطاء النباتي والثروة الحيوانية وعن مدى وجود التنسيق بين القطاعات المعنية بهذا المجال.

فأجاب السيد رشيد بن عيسى ، وزير الفلاحة والتنمية الريفية بأن الجزائر تولي اهتماما خاصا بعملية التشجير ومكافحة التصحر من خلال البرنامج الوطني للتشجير الذي انطلق سنة1999والنتيجة اليوم هي 500ألف هكتار من الأراضي شجرت بمشاركة السكان أنفسهم.

–فتجربة الجزائر –قال السيد الوزير– معترف بها في هذا الشأن والدليل على ذلك ترأسها للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر". وتترجم عملية التحسيس الوطني بانطلاق عملية لكل طفل شجرة السنة الماضية.

أما من ناحية التاطير القانوني فالجزائر سنت عدة قوانين في هذا المجال ولكنها تتطلب فقط الصرامة في تنفيذها. وكذلك فيما يتعلق بالثروة الحيوانية فالقانون المتعلق بحماية الحيوانات المهددة بالانقراض والقانون المتعلق بالصيد كفيل ميدانيا بتغطية هذا الجانب. وهناك عمل كبير أضاف السيد رشيد بن عيسى ، لتحسين الآداء في مكافحة حرائق الغابات التي تهلك حوالي 20 ألف هكتار سنويا.

تهيئة كل الظروف لانجاح موسم الحصاد القادم

أما السيد نور الدين لعرج فقد تساءل في قطاع الفلاحة دائما ، عن المشاكل التي تصاحب عمليات الحصاد وعن الإجراءات التي يمكن أن تتخذ مستقبلا في هذا الإطار لتحسين المردود بالنظر إلى كميات المحصول الهائلة التي عرفتها السنة الماضية.

وزير الفلاحة صرح بان عملية الحصاد للسنة الماضية أحيطت بكل العوامل الايجابية لإنجاح الموسم ومنها الإجراء الرئيس والمتمثل في تطبيق سياسة التجديد الفلاحي، ورفع الأسعار الممنوحة للمنتجين الفلاحيين في شراء منتجاتهم. حيث شرع بتحيين وتقوية تعاونيات الحبوب الجافة ، كما قامت الوزارة بإجراءات للتحفيز المالي للأسمدة والبذور كما جندت 400 حصادة لكل هكتار.هذا بالإضافة إلى عامل الأمطار الغزيرة التي هطلت على كل التراب الوطني.

هذه الإجراءات التي كانت نتيجتها الايجابية 6,1 مليون طن للعام الماضي وهو رقم تدل الإحصائيات بأنه لم يسجل منذ1876.

أما عن النقائص التي واجهت العملية فقد صرح السيد الوزير بأنه من بينها قدم آلات الحصاد وسيتم السنة القادمة ،وتفاديا لتكرار ما حدث اقتناء 500 حصادة جديدة .

قانون للإشهـــــــــــــار ..في الأفق

تقدم السيد بوجمعة صويلح بسؤال للسيد أحمد أويحي ، رئيس الحكومة حول مدى التقدم الحاصل في إعداد قانون للإشهار ؟

وقد جاءت الإجابة على لسان السيد عز الدين ميهوبي، كاتب الدولة لدى رئيس الحكومة مكلف بالإعلام والاتصال الذي صرح بوجود ورشة للتنسيق بين وزارتي الاتصال ووزارة التجارة لإنشاء بطاقية وطنية تمكن الحكومة من معرفة عدد الوكالات التي تنشط في المجالين الاتصالي والاشهاري ومدى مطابقتها للقانون ، لأنه حسب رأيه فإن كل الأسئلة التي تطرأ الآن سواء على المستوى وسائل الإعلام أو على مستوى كثير من الهيئات هي بسبب حالة الانزلاق التي يشهدها الاشهار من حين لآخر،

ويمكن القول بأنه حاليا يعتمد على نصوص تنظيمية لإدارة هذا القطاع الحيوي الهام في انتظار صدور نص قانوني معمق يستجيب للتحولات التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال ويتعلق الأمر أساس بإنضاج مضامين هاته النصوص التي من دون شك ستتكفل بالإجابة على الانشغالات المطروحة وتسعى إلى إيجاد حلول ناجعة لمسائل حيوية وذات ارتباط وثيق بتطور المجتمع الجزائري في إطار إعادة دراسة قانون الإعلام ، الإشهار وسبر الآراء.

وبالمناسبة في خضم موعد انغولا

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 10 ديسمبر 2009 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة خصصها لطرح جملة من الأسئلة الشفهية المتعلقة بعدة قطاعات حيوية وبقضايا وطنية راهنة.

رئيس مجلس الأمة ألقى في افتتاح هذه الجلسة كلمة هذا نصها :

بودي ، والمناسبة تسمح لي بذلك ، أن أتقدم إليكم ، زميلاتي زملائي بالتهنئة بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

كما أجد الفرصة مواتية لكي أجدد أمامكم وباسمكم التهنئة لفريقنا الوطني لكرة القدم على تحقيقه الفوز لنهائيات كأس إفريقيا وتأهله للمشاركة في مونديال كرة القدم لـ2010.

بودي أيضا أن أتوجه بالشكر لفريقنا الوطني وطاقمه الفني على آدائه الرائع ومهنيته العالية التي استطاع بها أن ينتزع إعجاب واعتراف الجميع بتحقيق النتيجة على الرغم من الظروف القاسية التي عانى منها...

– الشكر والتقدير والعرفان نرفعه لفخامة رئيس الجمهورية على العناية الفائقة التي أولاها لفريقنا الوطني وللحدث الكروي التاريخي الذي صنعه هذا الفريق وللتسهيلات التي أمر بتوفيرها للاعبين و الأنصار و أثناء لقاءاته...

– ولن ننسى في شكرنا وعرفاننا مناصري الفريق الوطني وكافة المواطنين والمواطنات الذين وقفوا بقوة إلى جانب فريقهم وهي الوقفة التي كان لها أبعد أثر في رفع معنويات لاعبينا وتحقيق النتيجة.

– لقد رفع الفريق الوطني من خلال هذه الانتصارات الراية الوطنية عاليا وجعلها تحتل المكانة الجديرة بها ضمن رايات الدول المتفوقة في عالم كرة القدم الدولية... وهو بإنجازه الكبير هذا استطاع أن يدخل الفرحة والاعتزاز في نفوس كل الجزائريين والجزائريات داخل وخارج الوطن.

– لقد عززت النتيجة الكروية لحمة الجزائريين كافة ...وأبرزت جليا وحدة صفوفهم فظهروا للعالم في أجمل مظهر وأحسن صورة...

...شعب بكامله بشبابه وبشيوخه برجاله وبنسائه كلهم خرجوا للساحات والشوارع فرحين ومبتهجين... ومن قلوبهم غنوا ورقصوا.

فكانت الفرحة بالانتصار وكان الاعتزاز بالانتماء لهذا الوطن وهذا الشعب...

هذه هي حقيقة الحدث الرياضي التاريخي.

–أما ما عدا ذلك، فهو كلام لا يشرف قائليه ولا يكبرهم في عيون الناس ولا يؤثر فينا...ويأتي اليوم الذي يدرك فيه المخطؤون كم كان خطأهم كبيرا وكم كان تجنيهم على الجزائر مجحفا...لكن هذا الأمر أضر بالواقع بأصحابه قبل أن يؤثر فينا ...وهو في كل الحالات لن يقلل من قيمة ووزن بلدنا وشعبنا المعتز بتاريخه ، الواعي بدوره،بمكانته إقليميا ودوليا ماضيا حاضرا ومستقبلا.

الذين حاولوا إلحاق الضرر بالجزائر جاءهم الجواب واضحا من قبل شعبنا ، من قبل شبابنا ...الجواب جاء أيضا من خلال موقف مؤسساتنا التي تصرفت بحكمة وروح مسؤولية...

– وفي تعاملها مع تبعات الحدث أنها حقا دولة محترمة وشعبها شعب عظيم ،شعب عبر تاريخه الطويل لم يطأطأ الرأس لأحد ولن يفعل والجزائركما يعرف الجميع لا تسير إلا في الطريق الذي تختاره هي لنفسها.

ما يمكن قوله الآن :

هو أن فريقنا الوطني قد كسب النتيجة ، وحقق النجاح ،وضمن التأهل.

أماما عدا ذلك فلنترك المجال فيه للجهات المعنية من خلال توفير الأجواء المناسبة لذلك لتواصل تأدية دورها ولندعم جهودها العاقلة والمسؤولية بنفس الروح وبنفس الحكمة التي سيرت بها الموضوع حتى الآن... تمنياتنا بالتوفيق لفريقنا الوطني لتحقيق مزيد من الانتصارات في المواعيد القادمة ، إن شاء الله.

الداخلية والجماعات المحلية:

أجاب السيد محمد يزيد زرهوني وزير القطاع على سؤال السيد رشيد أعرابي عضو مجلس الأمة عن مشكل قبول بعض الأسماء للمواليد الجدد ورفض الأسماء الأخرى رغم من أن هذا الإجراء قد يختلف من بلدية لأخرى ومن شخص لآخر رغم وضوح القانون في هذا الجانب؟

حيث أوضح ممثل الحكومة بأن المشرع الجزائري قد وضع منهجية وإجراءات قانونية واضحة للتسمية من خلال الأحكام الواردة في الأمر رقم 70/20 المؤرخ في 10 فيفري 1970 المتضمن قانون الحالة المدنية الذي يحدد قواعد تنظيم وتسيير الحالة المدنية وحالة الأشخاص داخل الوطن وخارجه كما يحدد صلاحيات ومسؤولية ومهام ضابط الحالة المدنية وقواعد مسك مختلف سجلات الحالة المدنية وكذلك كيفية تحرير وإصدار العقود المدنية.. بالإضافة إلى كيفية اختيار الأسماء والألقاب وتسجيلها وتعديلها وتصحيحها.

حيث تنص المادة 61 من هذا الأمر إلى ضرورة التصريح بالولادة إلى ضابط الحالة المدنية خلال الخمسة أيام الأولى من تاريخ الولادة قصد تقيده في سجلات الحالة المدنية وإلا فرضت عليه العقوبات المنصوص عليها في المادة 442 الفقرة 3 من قانون العقوبات.

كما حدد ت المادة 64 الأشخاص الذين لهم الحق في اختيار أسماء المواليد الجدد وهم على التوالي الأب والأم وفي حالة عدم وجودهما المصرح

وبالإضافة على هذا الإطار القانوني، أضاف السيد الوزير فقد بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى إعداد قاموس وطني لأسماء الأشخاص تضمنه المرسوم 81/26 المؤرخ في 07 مارس 1981 .حيث يهدف هذا القاموس إلى حماية الأطفال من كل الأسماء التي من شأنها أن تجلب لهم السخرية أو التهكم مما يعوق نموهم في المجتمع من جهة.

وتجنب من جهة أخرى منح الأطفال أسماء أجنبية أو التي بإمكانها ان تعتبر انتهاكا لتاريخنا مثل بيجون أو (صلان)..

وأضاف السيد زرهوني بأن المصرحين الحق لهم اختيار أسماء مواليدهم على أن أن يكون الاسم جزائريا، أما إذا صادف المواطن عراقيل من هذا النوع فله أن يستخدم وسيلتين هما :

تقديم عريضة إلى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية التي تقوم بتقديم الحل المناسب وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل.

تقديم عريضة أمام المحكمة المختصة التي تأمر ضابط الحالة المدنية بتسجيل المولود الجديد حسب الاسم الذي اختاره المصرح.

تحديث مصالح الحالة المدنية ووضع رقم تعريف وطني

وفي سياق تحديث العمل في البلديات، تحدث وزير الداخلية عن الإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام لمسايرة المتطلبات الجديدة لهذا العصر من تأمين لوثائق الهوية والسفر ومطابقتها للمعايير الدولية الجديدة كما سيشرع أضاف الوزير ابتداء من سنة 2013 في إحداث السجل الوطني للحالة المدنية مع وضع رقم تعريف وطني وحيد لكل مواطن.

في قطاع العدالة :

أجاب السيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام على سؤال السيد أحمد بابا عضو مجلس الأمة المتعلق بالوضعية القانونية للجزائريين المولودين خارج الجزائر وخاصة المسجلين في القنصليات وسفارات الدول المجاورة كدول: مالي والنيجر الذين لا يستطيعون استخراج شهادة الجنسية أو بطاقة التعريف الوطنية إلا أمام محكمة حسين داي و عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للتخفيف من معاناة هؤلاء الأشخاص عملا بمبدأ تقريب العدالة من المواطن.

فأوضح السيد الطيب بلعيز وزير العدل حافظ الأختام في رده على هذا السؤال بان المادة 61 من قانون الحالة المدنية والمؤرخ في سنة 1970 تنص على المدة القانونية للتصريح بالمواليد الجدد في الجزائر والمقدرة بخمسة أيام ويؤدي عدم احترام هذه المهلة التعرض إلى جنحة يعاقب عليها قانون العقوبات :المادة 442 الفقرة الثالثة أما بالنسبة للولايات الجنوبية فقد حددت مهلة التسجيل ب 10 أيام ويمنع على ضابط الحالة المدنية منعا باتا تسجيل أي مولود خارج هذه المدة ليلجأ المعني مباشرة إلى رئيس المحكمة المختصة الموجودة في دائرة المولود لاستخراج

حكم يقضي بتسجيل هاته الحالة. أما فيما يخص المولودين في الخارج لاسيما المولودون في مالي والنيجر فإن المادة 98 99 وما تليها من قانون الحالة المدنية تنص بأن مدة التصريح بالمولودين بالخارج يتم التصريح لا يجب أن تتعدى الـ10 ليخضع هؤلاء فيما بعد لنفس الإجراءات التي تطبق على المولودين في الجزائر وما يحدث في هذه الحالات القليلة الت تحدث عنها وللأسف عضو مجلس الامة –قال السيد الوزير– هو أن المواليد لا يسجلون في القنصليات إلا بعد مرور مدة طويلة تفوق الستة أشهر وأكثر. وعند توجههم لاستخراج وثائق الهوية من محكمة تامنراست يجد القاضي نفسه ملزما بتطبيق القانون بطلب عقد ميلاد الأب والجد المولودين بالجزائر إضافة إلى شهادة ميلاد الشخص المعني ولكن بغياب حكم قضائي من المحكمة المختصة فإن القاضي يجد نفسه ملزما بإرسال هذه القضايا إلى محكمة حسين داي بالجزائر المختصة في هذا النوع من القضايا كي تفصل نهائيا في هذا المشكل ليستطيع الشخص فيما بعد استخراج جنسيته من الولاية التي يقطن فيها بعد.

أما السيد الطيب سناني، عضو مجلس الأمة فقد تقدم بسؤال للسيد الطيب بلعيز حول الإجراءات الفعلية التي تتخذها الدولة لمحاربة الفساد بكل أنواعه خاصة في ظل ما تنشره الصحف اليومية الوطنية من فضائح.

حيث أجاب وزير العدل متحدثا في البداية على طبيعة جريمة الفساد التي تعرفها كل المجتمعات. هاته الأخيرة التي تعترف بخطورة هذه الجريمة وتتفق على محاربتها والوقاية منها. وهذا ما فعلته الجزائر بسنها لقوانين تردع وتحاسب المفسدين. مذكرا بمناقشة مجلس الأمة ومصادقته على قانون محاربة الفساد سنة 2006 . هذا القانون الذي جاء ÷ حسب السيد بلعيز وبقواعد وأحكام مهمة تتعلق بالوقاية ثم المكافحة ثم الهيئات التي أسندت لها الإستراتيجية العامة لمكافحة الفساد. مضيفا أن الجزائر كانت رائدة في سن قانون الفساد في العالم بأسره ، بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجزائية حيث انصبت التعديلات الأخيرة التي أجريت على هذا القانون على تسهيل مهام الضبطية القضائية للكشف عن المفسدين، كما تم النص على تعيين قضاة مختصين في الفساد ومحاكم متخصصة أيضا في الجريمة المنظمة . والأهم من ذلك كما قال السيد الوزير " الإرادة السياسية الحازمة والصارمة للسيد عبد العزيز بوتفليقة،رئيس الجمهورية في مكافحة

الفساد بجميع أشكاله وصوره.

أما ميدانيا أضاف السيد الوزيرفقد عرفت سنة 2006 جدولة 818 قضية فساد فصل في 680 منها وأدين فيها 930 شخص .

أما في سنة 2007 فقد جدولت 1054 قضية فصل في 861 منها و أدين فيها 1789بالفساد.

أما سنة 2008 فقد عرفت جدولة 807 قضية فصل في 793 منها وأدين فيها 1694 شخص.و في السداسي الأول لسنة 2009 فقد فصل في 411 قضية فساد من أصل 479 وأدين فيها 673 شخص. وما يستخلص من هذه الإحصائيات أنه منذ الشروع بالعمل بهذا القانون فقد حوكم نهائيا5086 شخص في 2691 قضية. وتوجد حاليا قضايا أمام الضبطية القضائية، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل حسب السيد بلعيز على قيام مؤسسات الدولة بمهامها على أحسن وجه فالقضاء أضاف المتحدث يعمل بصمت وحياد وتجرد .

الأشغال العمومية

أجاب السيد عمار غول وزير الأشغال العمومية على سؤال السيد بلعباس بلعباس عضو مجلس الأمة حول تأخر مشروع الطريق المزدوج المدية الجلفة الاغواط غرداية .قائلا بأن الأولية في البرنامج الخماسي السابق قد أعطيت للطريق الحيوي السيار شرق غرب . لتنطلق في الوقت الحالي دراسات أولية أخرى تهم الطريق الرابط ولاية البليدة إلى أبعد من ولاية غرداية، والتي تمس أكثر من ألف كلم ، لتتفرع بعض المقاطع إلى ولاية ورقلة. وفي هذا الإطار تم الانتهاء من دراسة 320 كلم الأولى من هذا المحور الأساسي : البليدة ÷ المدية– الجلفة ÷ الأغواط. أما ما بقي من المسافة فهو محل دراسات .

وسيتم في إطار البرنامج الخماسي القادم 2010–2014 الانطلاق في مشروع 130 كلم على مستوى ولاية الجلفة : المحور الأول حاسي بحبح إلى حدود ولاية المدية والمحور الثاني من بلدية الجلفة إلى الحدود مع ولاية الأغواط. وذكر السيد الوزير بأن

ولاية الجلفة كانت قد نالت مبلغا ماليا معتبرا خلال المخطط الخماسي الفارط في إطار العمليات السبع الخاصة بتدعيم الطرق المحاذية.

وفي نفس الإطار ولكن هذه المرة حول ولاية المسيلة طرح السيد حسين داود نائب رئيس مجلس الأمة سؤالا عن وضعية الطريق الوطني الرابط بين سيدي عيسى عبر عين لحجل إلى المسيلة مقر الولاية والطريق الرابط بين المسيلة حمام الضلعة إلى حدود ولاية برج بوعريريج والشطر الثاني الرابط بين بلدية أولاد منصور وخطوط سيدي الجير التي تحصد يوميا العديد من الأرواح .

أوضح السيد عمار غول بان ولاية المسيلة كانت ومازالت ضمن أولويات برنامج تجديد وتهيئة الطرقات الداخل في إطار المخطط الخماسي السابق2005–2009 .

أو من خلال البرنامج الخماسي القادم 2010–2014 الذي خصص مبالغ هامة للتكفل بانشغالات الولاية من حيث تهيئة الطرق الولائية والوطنية بنسبة 70 بالمائة فالطريق المار مثلا: من سيدي عيسى إلى عين لحجل متعلق بالطريق الوطني رقم 8 من الجزائر إلى البليدة على مستوى الأربعاء تابلاط على مستوى ولاية المدية يعتبر من المداخل الإستراتيجية الموضوعة في المخطط التوجيهي للطرق السريعة على مستوى قطاع الأشغال العمومية الذي يضع هذا الطريق كطريق استراتيجي ليصبح طريقا مزدوجا. وهو ما يتم اليوم فعليا فالدراسات جارية لتنفيذ مشروع طريق مزدوج ما بين عين الحجل والمسيلة وحمام الضلعة وولاية برج بوعريريج.

كما ستستفيد ولاية المسيلة من مشروع طريق يربط خميس مليانة بالمدية مرورا بالبرواقية نحو سيدي عيسى نحو برج بوعريريج ،ومشروع آخر يربطها بالطريق السيار شرق –غرب كما ستعرف الولاية مستقبلا مرور الطريق السريع نحو الهضاب العليا.

قطاع الصحة

جاء سؤال السيد عبد الله بن التومي عضو مجلس الأمة لوزيرالصحة وإصلاح المستشفيات حول قضية الساعة في العالم و الجزائرألا وهي انتشار وباء أنفلونزا الخنازير في وقت تحوم فيه الشكوك حول مصدره وفعالية اللقاح الذي يحمي منه كما –قال عضو مجلس الأمة– متسائلا في نفس الوقت.

وعن الإجراءات التي سخرتها الجزائر للوقاية من هذا المرض ومواجهته .وزرير الصحة السيد سعيد بركات أوضح من خلال رده على سؤال عضو مجلس الأمة بان انتشار هذا المرض دفع بمنظمة الصحة العالمية إلى إعلان حالة الطوارئ في 24 أفريل 2009 لتقوم وزارة الصحة في اليوم الموالي أي في 25 أفريل 2009 بتقديم برنامج وطني للوقاية من المرض أو التقليص من انتشاره ويصادق على هذا البرنامج على مستوى مجلس وزاري مصغر وعلى مستوى الحكومة حيث تم تنصيب لجنة وزارية ولجنة وطنية للخبراء ولجنة قطاعية لمتابعة الوباء. هذا المخطط الذي احتوى على عدة محاور هي :

– المراقبة الصحية والتصدي
–تنظيم مصالح الصحة والعناية التكفل بالمرضى
–التكوين الطبي وشبه الطبي
–الإعلام والاتصال

كما حددت مراحل يسير بها العمل في مجابهة هذا الوباء:

المرحلة الأولى :

اتخاذ إجراءات لمنع دخول هذا الوباء بعد ظهوره في العديد من الدول تتمثل في تعزيزات صحية في المطارات والموانئ البحرية والحدود البرية.

المرحلة الثانية : متابعة الحالات التي ظهرت في الجزائر، وحتي المحيط الذي تعرض للاحتكاك بهذه الحالات. كما شدد السيد بركات على ضرورة التوجيه السريع للأشخاص إلى المستشفى من قبل الأطباء المختصين الذين يعاينون هؤلاء المرضى كما تحدث عن أهمية الرقم المجاني الذي وضعته الوزارة تحت تصرف المواطنين.

وعن توفير اللقاح أوضح مسئول قطاع الصحة الأول أن الجزائر تنتظر قدوم20 مليون جرعة أي ما يعادل 60 بالمائة من إجمالي سكان الجزائر وهي النسبة التي حددتها منظمة الصحة العالمية للقضاء على الوباء. وعن مصدر هذا اللقاح فقد طمأن مسئول القطاع المواطنين بأنه أي اللقاح يخضع حاليا لتجارب دقيقة في المخابر الجزائرية قبل أن يشرع في استخدامه. أما فيما يخص الأقنعة الواقية فقد أضاف السيد الوزير بأن الوزارة تعمل على توزيعها في ظروف عادية من غير تهويل. وعن الإجراءات المتعلقة بانتشار المرض في المدارس فإن البروتوكول ينص على غلق القسم الذي به حالة مرض

لمدة 7 أيام وغلق المدرسة التي بها ثلاث أقسام مصابة نفس المدة .وهي فترة كافية لظهور أعراض المرض. وفي الأخير شدد السيد سعيد بركات وزير الصحة على احترام عامل النظافة الذي يعتبر أهم عنصر حماية من هذا المرض.

أما السيد الواد محمد ،عضو مجلس الأمة فقد طرح سؤلا حول عملية زرع القوقعةالأذنية للمرضى المصابين بالصمم العميق وعدم النطق والظروف التي تجري بها هذه العملية الدقيقة التي تتطلب شروطا معينة من حيث جاهزية المراكز ونوعية الطواقم الطبية كما تساءل عضو مجلس الأمة عن وجود قائمة ضبطتها الوزارة تحدد هذه المراكز التي تختص في هذا النوع من عمليات الزرع.

السيد بركات أكد في رده على السؤال بأن المستشفيات التي تجري بها هاته العملية في مراكز مؤهلة وتقدر ب11 مركزا قامت لجنة وزارية خاصة بتأهيلها وتصنيفها وهي مزودة بالأجهزة اللازمة والعامل البشري المؤهل وتحضير المريض نفسيا وعلاجيا. ومنذ سنة 2007 أجرت هاته المراكز 659 عملية وهو رقم بالنسبة لزرع القوقعة الأذنية في الخارج . وتجدر الإشارة– أضاف السيد الوزير– أن جل هذه العمليات كللت بالنجاح

كما أوضح أنه سيتم تحديد برنامج وطني لتقييم هذه العملية ودفعها إلى الأمام بغرض التقليص من عمليات النقل إلى الخارج.

أما السيد كمال بوناح ، عضو مجلس الأمة فقد طرح سؤالا حول المشاكل التي تعاني منها مستشفيات الجزائر في توفير الخدمات سواء من ناحية الهياكل أو التأطير الطبي في ظل انتشار المراكز الصحية الخاصة.فأكد الوزير أنه فيما يخص الصحة العمومية في الجزائر فإن القطاعين الخاص والعام متكاملان رغم

النسبة الكاسحة التي تشغلها المستشفيات العمومية التي تمثل 93 بالمائة من مجموع القطاع الصحي مقابل 6,5 بالمائة للقطاع الخاص وهو ما يجعله المكمل لا أكثر للقطاع العمومي حين يعمل بنزاهة وأساليب يقرها مجلس أخلاقيات المهنة .كما أن القانون لا يمنع الأطباء المختصين والعاملين في القطاع الخاص من العمل بالمراكز الصحية العمومية. فالجزائر اليوم تضم أكبر الأخصائيين في جميع الميادين وهي تحاول أن توفر لأبنائها ظروف العمل حتى تتفادى انتقالهم إلى دول أخرى. كما تسعى جاهدة للوقوف على المشاكل التي تعيق السير الجيد للخدمات بالمستشفيات والمراكز الصحية.

البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

تقدم السيد عبد الله بن التومي عضو مجلس الأمة بسؤال للسيد حميد بصالح وزير البريد والمواصلات وتكنولوجيات الاتصال قراه نيابة عنه السيد بوعلام درامشيني نائب رئيس مجلس الأمة.

السؤال كان عن الكيفية اتي يتم بها توزيع البطاقات المغناطيسية والتأخيرات المسجلة في توزيع دفاتر الصكوك والنقص المسجل في توفير الآلات الموزعة للأوراق المالية وكذا الأعطاب التي كثيرا ما تتعرض لها هاته الأخيرة.

فأجاب السيد حميد بصالح بأن ما تحدث عنه عضو مجلس الأمة هو عدد من المشاكل يعاني منها قطاع البريد وقد اتخذت الوزارة مؤخرا بعض الإجراءات كحلول لهاته المشاكل والمتمثلة في مراجعة تسيير مكاتب البريد وتبني تقنيات جديدة تسمح بضمان كل العمليات البريدية على مستوى جميع الشبابيك بفضل إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وهذا في 200 مكتب بريدي كمرحلة أولى لتدعم هذه العملية ابتداء من 201 بإدخال هذه التكنولوجيات على 600 مكتب بريدي سنويا . كما يسعى بريد الجزائر في مجال سحب الأموال إلى تجسيد برنامج اقتناء وتركيب آلات من هذا النوع سنويا ابتداء من 2010 حيث يوجد حاليا حوالي 700 شباك أوتوماتيكي.

أما بالنسبة للأعطاب التي تعرفها آلات توزيع الأوراق المالية فتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعطاب القليلة ترجع عادة إلى قدم الأوراق المالية حيث يقوم بنك الجزائر حاليا بعملية تجديد لهاته الأوراق و في بعض الأحيان إلى اضطراب في الشبكة المعلوماتية التي يتم حاليا تجديدها وفق آخر البرتوكولات

وتقوم مصالح البريد بمراقبة هذه الآلات من خلال مركز خاص يستطيع التدخل بمجرد حصول عطب.

السكن والعمران:

طرح السيد كريم عباوي عضو مجلس الأم سؤالا على السيد نور الدين موسى وزير السكن والعمران حول النقائص التي تعاني منها السكنات التي تدخل في إطار البناء لتساهمي مستدلا ببعض النماذج الموجودة على المستوى الوطني كما تساءل عن وجود دراسة تقييمية تستدرك هاته النقائص في المستقبل وإذا ما يجري التفكير في وضع سياسة عمرانية شاملة واستحداث صيغ أخرى تتلاءم والقدرة الشرائية للمواطن.

فيما يخص تقييم صيغة السكن التساهمي، أوضح السيد نور الدين موسى، وزير السكن والعمران بأن كل المصالح المختصة تقوم بالمتابعة المستمرة على مستوى كل ولاية فالبرنامج الخاص المسجل في الفترة الخماسية التي تكاد تنقضي. والذي عرف تنفيذ 288 ألف وحدة سكنية موزعة على 4473 مشروع .بمعدل 64 وحدة سكنية للمشروع الواحد حيث عرف هذا المشروع تسجيل بعض النقائص وبعض التأخيرات وأضاف السيد الوزير بأن النسبة التي يتحملها المرقون العموميون في هذا البرنامج تساوي 55 بالمائة مقابل 45 بالمائة للمرقين العموميين .

وفي ما يخص الإطار القانوني لهذه العملية فإنها تسير بموجب أحكام المرسوم 93-03 المؤرخ في الفاتح من مارس 1993 الذي فتح المجال أما كل شخصي مادي أو معنوي يستطيع ممارسة هذا النشاط. كما أن هذا المرسوم قد وسع نشاط الترقية العقارية ليشمل انجاز وتحديد الأملاك العقارية القابلة للبيع.

ويتضح جليا كما قال السيد الوزير، أن أساس العلاقة بين المرقين والمكتتبين هو عقد البيع على التصاميم الذي يسيره القانون العام ويبقى العقد شريعة المتعاقدين كما اردف السيد الوزير قائلا : إن للمرقي الحق في اختيار مكاتب الدراسات التي تشرف عليها مديرية التعمير.

أما بالنسبة لإعداد قائمة المستفيدين فقد أكد الوزير على أن هذه القائمة التي يعدها المرقون الخواص تبقى خاضعة إجباريا لدراسة لجنة ولائية تعمل وفق الشروط الموجودة في برنامج السكن التساهمي وهي: عدم حيازة مسكن وعدم الحصول على سكن ضمن برنامج إعانة من الدولة وعد حيازة قطعة أرض صالحة للبناء.

كما أجاب السيد الوزير عن تساؤل السيد عبد الكريم عباوي المتعلق بعدم تجاوز الطوابق السكنية الخمس طوابق وهو ما يؤدي إلى استغلال مساحات كبيرة للبناء في حين يقلص من عدد المستفيدين متأسفا على عدم تخصص المؤسسات الجزائرية في مجال البناء في هذا النوع من البنايات في حين تمثل المؤسسات الأجنبية نسبة 7 بالمائة فقط من برنامج المليون وحدة سكنية.

إستقبالات الرئيس

وفد عن البرلمان الأوروبي المكلّف بالعلاقات مع بلدان المغرب العربي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 15 نوفمبر 2009 بمقر المجلس، الشيخ راوي عين الدين، رئيس مجلس شورى المفتين لفيدرالية روسيا ورئيس الإدارة الدينية لمسلمي القسم الأوروبي من روسيا.

خلال هذا اللقاء الذي حضره وزير الشؤون الدينية بوعبد لله غلام الله ، تم التطرق إلى العلاقات التاريخية والمميزة بين الجزائر وفيدرالية روسيا وتم استعراض سبل تدعيمها وتفعيلها في شتى المجالات الاقتصادية، الثقافية والسياسية. كما تم التطرق إلى ضرورة العمل على نشر القيم الحقيقية للدين الإسلامي والتصدي للمفاهيم الخاطئة المشوهة لصورة الدين الحنيف.

واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 16 ديسمبر 2009، بمقر المجلس، وفدا عن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

خلال هذا اللقاء، تم التطرق إلى أهمية هذه اللجنة من خلال عرض المهام الموكلة إليها، واستعراض جوانب من مساهمات مجلس الأمة في مجال ترقية، وحماية حقوق الإنسان، سواء عن طريق التشريع أو آليات الأسئلة الشفوية، والمكتوبة، وجلسات الاستماع.

كما تم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول قضايا تتعلق بحقوق الإنسان والشعوب في القارة الإفريقية.

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" بالجزائر

ستقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم 23 ديسمبر 2009 ، بمقر المجلس ، يد Mamadou Mbaye، ممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD " بالجزائر.

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى أهمية التعاون وضرورة مواصلته وتفعيله انطلاقًا من تقييم النشاطات المشتركة التي تم تنظيمُها بالتنسيق والتعاون بين الطرفين وتحديد خطة عمل مستقبلية تنسجم مع المهام التي يتولاها البرلمان وتهدف خاصة إلى ترقية آليات الإسناد الفني والإداري والاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة.

استقبالات نواب الرئيس

استقبل السيد عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم 05 نوفمبر 2009، بمقر المجلس ، وفدا عن حزب المؤتمر الشعبي العام اليمني برئاسة السيد سلطان سعيد البركاني، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية. وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية الجيدة بين البلدين الشقيقين وتطلعهما إلى المزيد من الجهد في سبيل تثبيتها ودعمها كما تم خلاله تبادل وجهات النظر حول قضايا الساعة في المنطقة العربية.

– كما استقبل السيد عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم 23 نوفمبر 2009، بمقر المجلس، السيدة، "ألايدا شيقيفارا" ابنة المناضل الثوري CHE GUEVARA ورئيسة مركز يحمل اسمه للدراسات، وكان اللقاء فرصة لاستعراض العلاقات التاريخية المشتركة بين الشعبين والثورتين الجزائرية والكوبية.
وقد حرص الجانبين على تعزيز وتدعيم مثل هذه الزيارات لتمتين أواصر التعاون والتواصل فيما يخدم مصلحة الشعبين والبلدين الصديقين.
حضر هذا اللقاء سفير كوبا بالجزائر.

البرلمان الافريقي

الذكرى العاشرة لتأسيس البرلمان الإفريقي

شارك السيدان مصطفى بودينة ، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة النقل، الصناعة الاتصالات ، العلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي وأحمد حنوفة عضو مجلس الأمة وعضو بالبرلمان العربي الإفريقي في فعاليات إحياء الذكرى العاشرة لتأسيس البرلمان الإفريقي التي جرت بمبادرة من الجماهيرية الليبية بمدينة سيرت الليبية يوم 09 سبتمبر .2009

اجتماعات البرلمان الإفريقي

شارك وفد من البرلمان الجزائري في اجتماعات البرلمان الإفريقي المنعقدة بمدينة ميدراند(جنوب افريقيا) يومي 08 و09 أكتوبر 2009 . الوفد ضم كلا من السادة :
– بوعلام درامشيني ، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسا للوفد.
– شيهاب صديق ، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني
– مصطفى بودينة ، عضو مجلس الأمة ، رئيس لجنة النقل والمواصلات والعلوم والتكنولوجيا والطاقة بالبرلمان الإفريقي
– عبد القادر رقيق عضو مجلس الأمة

وقد خصص هذا الاجتماع لدراسة آليات وإجراءات تحويل البرلمان الإفريقي إلى جهاز تشريعي دائم وتعميم قرارت الاتحاد الإفريقي على المؤسسات الوطنية وترقية الشبكة الإفريقية للمعلوماتية البرلمانية لدى مختلف البرلمانات الإفريقية مع اقتراح الأدوات التي تتضمن تبادل المعلومات بصورة عقلانية وفعالة والمشاركة الكاملة للشعوب الإفريقية في عملية تكامل القارة.

للتذكير فإن البرلمان الإفريقي يعتبر من أهم أجهزة الاتحاد الإفريقي ، يتكون من 46 دولة عضوة يمثل كل دولة 05 أعضاء ، وتم تنصيبه في شهر مارس2004 ، ومقره جنوب إفريقيا.

كما شارك عضوا مجلس الأمة : مصطفى بودينة وأحمد حنوفة في اجتماعات البرلمان الإفريقي المنعقدة في الفترة مابين 19 أكتوبر إلى غاية 05 نوفمبر 2009 بميدراند (جنوب إفريقيا) ، حيث خصصت هذه الاجتماعات لدراسة مواضيع اللجان والدورة العادية الأولى للفترة التشريعية الثانية للبرلمان الإفريقي.

وعرفت هذه الدورة مناقشة العديد من المواضيع ذات الصلة بمستقبل البرلمان الإفريقي(تحوله إلى هيئة دائمة) وكيفيات وآليات تحسين أداءه وتفعيل دوره ، فضلا عن العديد من المواضيع التي تهم القارة الإفريقية وشعوبها.

ملتقى حول تحويل البرلمان الافريقي إلى جهاز تشريعي

وكانت لمصطفى بودينة عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الاتصالات والنقل والعلوم بالبرلمان الإفريقي، مشاركة في ملتقى حول تحويل البرلمان الإفريقي إلى جهاز تشريعي " دراسة لبعض النماذج "بمدينة " سنتريون" جنوب إفريقيا فيما بين 15 و17 نوفمبر .2009

وفي الاجتماع التشاوري المشترك بين البرلمان الإفريقي ولجنة الممثلين الدائمين بمدينة "سان سيتي" بجنوب إفريقيا يومي 18 و19 نوفمبر 2009

اجتماعات البرلمان العربي الانتقالي

الدورة العادية الثانية للبرلمان

شارك السيدان عبد الله بوسنان ومحمد الطيب سناني عضوا مجلس الأمة وعضوا البرلمان العربي الانتقالي في اجتماعات الدورة العادية الثانية بالبرلمان العربي الانتقالي للعام 2009 وذلك بالمقر الدائم للبرلمان العربي الانتقالي بدمشق(سوريا) يومي 12و13 سبتمبر 2009
وقد تضمن جدول الأعمال الموضوعات التالية :
1– التصديق على مضبطة جلسات الدورة السابقة
2– بند الرسائل
3– مشروع النظام الأساسي بالبرلمان العربي الدائم
4– النظر في القرارات المتخذة من قبل البرلمان واللجان والمكتب.

إجتماعات المنتدى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة

شارك السيدان : عبد الحميد بن الشيخ الحسين و بومسلات التهامي ، عضوا مجلس الأمة في اجتماعات المنتدى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة ، التي نظمت بجنيف سويسرا في الفترة ما بين 28 و30 سبتمبر 2009 من قبل المنظمة العالمية للتجارة.

وتخلل اجتماعات الملتقى العمومي للمنظمة العالمية للتجارة اجتماعا برلمانيا ينظم بالتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوربي يوم 30 سبتمبر 2009. وذلك حول موضوع : "هل الإجراءات الحمائية بإمكانها حماية التجارة ؟ رأي المشرع"

ندوات دولية وملتقيات

ندوة للاتحاد البرلماني الدولي حول قضايا المرأة

شارك وفد من مجلس الأمة تكون من السيدات والسادة : فوزية بن باديس عضو مجلس الأمة ،مقراني ناصر ، عضو مجلس الأمة في اجتماعات الندوة البرلمانية الرابعة للجان البرلمانية المعنية بوضع المرأة وقضايا المساواة بين الجنسين التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف سويسرا يومي 28 و29 سبتمبر 2009 .

ودارت مجريات الندوة الرابعة حول موضوع "هل البرلمانات مفتوحة للنساء؟ تقييم

ندوة حول "خروقات حقوق الانسان في الصحراء الغربية"

شارك السيد بوجمعة صويلح ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية ، التعاون الدولي والجالية الجزائرية في المهجر في الندوة الدراسية الخاصة بموضوع سخرو و قات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية" بفيتري – باريس(فرنسا) في الـ24 أكتوبر 2009 وتناولت الندوة بالدراسة والنقاش المواضيع التالية :

الاستعمار والقمع في الصحراء الغربية
المفقودين بالصحراء الغربية بين الأمس والحاضر
الحق بالدراسة والعمل بالصحراء الغربية
عالمية حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي (الحق في تقرير المصير ، الموارد الطبيعية).

للعلم تنعقد هذه الندوة بدعوة من جمعية أصدقاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية(RASD) وجمعية عائلات المساجين والمفقودين الصحراويين وجمعية الصداقة والتضامن مع شعوب إفريقيا وكذلك لجنة احترام الحريات والحقوق الإنسانية للصحراء الغربية.

الملتقى السنوي للنساء البرلمانيات بإفريقيا

شاركت السيدة زهرة ظريف بيطاط نائب رئيس مجلس الأمة في اجتماع مجموعة العمل حول حقوق المرأة ، التمكين والمساواة وكذا الملتقى السنوي للنساء البرلمانيات بإفريقيا واسبانيا التي عقد بمدير ما بين 03 و06 نوفمبر 2009 حيث ناقشت المشاركات النقاط التالية :

– المصادقة على المصطلحات المرجعية لمجموعة العمل
– فتح الحوار حول آخر التطورات والمستجدات في ما يخص المشاركة السياسية للمرأة في أفريقيا واسبانيا
– تشخيص التحديات والعراقيل
– تحديد الأولويات لفترة العمل 2009–2010
– بلورة توصيات واضحة دقيقة من أجل تنفيذ الأولويات على المدى القصير المتوسط والبعيد المدى.

ملتقى برلماني حول الأمن الغذائي

شارك السيد بابا أحمد ، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلس الأمة ، في ملتقى برلماني حول الأمن الغذائي ، الذي انعقد بروما يوم 13 نوفمبر 2009 موازة مع فعاليات مؤتمر القمة العالمية حول الأمن الغذائي الذي جرت أشغاله من 16 إلى 18 نوفمبر 2009

وقد حمل الملتقى عنوان : "انشغال البرلمانات بمواضيع الزراعة ، الجوع ، أللأمن الغذائي في زمن الأزمة الاقتصادية".

وقد كان الاجتماع البرلماني فرصة لبرلمانيي المعمورة للتشاور والتحاور حول السبل والإجراءات التي يمكن اتخاذها للقضاء على آفة الجوع مع أفق 2015.

الندوة الأوربية 35 للتضامن مع الشعب الصحراوي

يشارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال الندوة الأوربية 35 للتضامن مع الشعب الصحراوي ، المنظمة ببرشلونة اسبانيا فيما بين 20 و22 نوفمبر 2009 ويتكون الوفد من السادة :

بوجمعة صويلح عضو مجلس الأمة رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالمهجر
بسايح محمد ، عضو مجلس الأمة
غومة ابراهيم عضو مجلس الأمة

إجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا

المرحلة الرابعة من الدورة العادية للعام 2009

شارك وفد عن مجلس الأمة تكون من السادة أعضاء مجلس الأمة :

بوزيد لزهاري ،سابق محمد ،خلاف محمود في اجتماعات المرحلة الرابعة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا للعام 2009 ، التي نظمت في الفترة من سبتمبر إلى 02 أكتوبر 2009 بستراسبورغ فرنسا.

وناقشت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا خلال هذا الاجتماع العديد من المواضيع أهمها

– تقارير الملاحظة الانتخابية لانتخابات ألبانيا ، بلغاريا ومولدوفا
– النزاع الروسي–الجيورجي،
– ترقية الخدمات في مجالات الانترنت وغيرها من الوسائط الحديثة
– التحديات الواجب رفعها لمواجهة تداعيات التغيير المناخي
– التربية الثقافية
– تسيير المؤسسات الديمقراطية في مولدوفا
– المياه كرهان استراتيجي في المنطقة المتوسطية

وقد شملت اجتماعات المرحلة الرابعة أيضا :

– انتخاب أمين عام جديد للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا

كما ناقش الحضور مستقبل مجلس أوربا في ظل المتغيرات الحالية.

للعلم يشارك البرلمان الجزائري بانتظام في أشغال الجمعية ، كما أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا كانت قد صادقت بالاجماع على استحداث صفة" شريك في الديمقراطية "

يمكن الشركاء من دول جنوب المتوسط وغيرها في آسيا من المشاركة الفعلية في اجتماعات الجمعية.

الاجتماعات الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا

الاجتماع السادس للمنتدى البرلماني حول المتوسط

شارك وفد برلماني جزائري يتكون من السادة عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة ، رئيس الوفد.
– ناصر بوداش ، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة
– عبد اليمين بوداود ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
– ابراهيم ساعو ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

في فعاليات الاجتماعات الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا (AP/OSCE) التي نظمت بأثينا (اليونان) في الفترة ما بين 09 و12 أكتوبر 2009.

وتضمن برنامج عمل الاجتماع السادس للمنتدى البرلماني حول المتوسط موضوعات : التحديات الواجب رفعها من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوربا في المنطقة المتوسطية ، بالإضافة إلى موضوع "التجارة والتعاون الاقتصادي في المنطقة المتوسطية"

للعلم فإن الجزائر تحوز على صفة العضو الشريك في التعاون بمنظمة الأمن والتعاون في أوربا.

اجتماعات للجمعية البرلمانية الأورو- متوسطية (APEM)

شارك السيد عبد الله بن التومي – عضو مجلس الأمة وعضو لجنة Ad hoc للطاقة ، البيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية الأورو– متوسطية في اجتماعات هذه اللجنة بمدينة لينز النمساوية يومي 12 و13 أكتوبر 2009حيث تمحور الاجتماع حول موضوع " تسيير المياه في المنطقة المتوسطية"

اجتماعات الدورة العلنية الرابعة للجمعية البرلمانية للمتوسط (APM)

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان في اجتماعات الدورة العلنية الرابعة للجمعية البرلمانية للمتوسط يومي 23 و24 أكتوبر 2009 باسطنبول تركيا

وتشكل الوفد من :

السيدة ليلى الطيب ، عضو مجلس الأمة ، رئيسة للوفد
السيد تازدايت صالح ، عضو مجلس الأمة
السيد سليماني جيلالي ، عضو مجلس الأمة
السيد فيضالة عبد القادر ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للمتوسط
السيد علي بوصوف ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
السيد سي بشير نور الدين ، رئيس دراسات بالمجلس الشعبي الوطني

وقد تمحور جدول أعمال دورة اسطنبول على المحاور التالية :

اللجنة الأولى :

–الشرق الأوسط
–الإرهاب
–الجريمة المنظمة

اللجنة الثانية

–الطاقة البيئة والتغيرات المناخية
–الماء
–تسيير الكوارث
–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اللجنة الثالثة :

–الحوار فيما بين الثقافات
–النساء والسياسة في المتوسط
–الهجرة القسرية

للعلم فإن الجمعية البرلمانية المتوسطية منظمة برلمانية متعددة الأطراف تضم برلمانات الدول المطلة على المتوسط وبعض برلمانات الدول القريبة من المتوسط.تأسست في عمان الأردن في سبتمبر 2006 تتويجا لمسار طويل من الحوار والعمل بمبادرة من الاتحاد البرلماني الدولي وقد عقدت الدورة الثانية بمالطا (2007) والدورة الثالثة بموناكو (2008)

وجدير بالذكر أن اجتماعات اسطنبول لحقها الاجتماع الأول للأمناء العامون للبرلمانات العضوة بالجمعية البرلمانية للمتوسط وذلك يوم 25 أكتوبر 2009 باسطنبول والتي عرفت مشاركة الأمينين العامين لغرفتي البرلمان الجزائري.

اجتماع النساء البرلمانيات لرابطة مجالس الشيوخ ، الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد من البرلمان الجزائري

تكون من السيدات :

دليلة حليلو ، عضو مجلس الأمة رئيسة للوفد
بولحبال فريدة ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
دحماني جميلة ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

في اجتماع النساء البرلمانيات لرابطة مجالس الشيوخ ، الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ، وذلك يومي 06 و07 أكتوبر 2009 بأبوجا (نيجيريا)

ونظم هذا الاجتماع بالتنسيق بين الرابطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرلمان النيجيري وانعقد تحت عنوان "دور المرأة في تنمية الأوطان الحديثة "ويهدف إلى:

– تشجيع مشاركة المرأة الأفريقية في ولوج مراكز اتخاذ القرار والمجال السياسي
– حث الحكومات العربية والإفريقية على ضرورة منح المرأة فرصة –الحصول على التعليم والمشاركة في الإدارة وفي التسيير المركزي والمحلي
– الترويج للدور الهام الذي تلعبه المرأة في عملية التنمية الوطنية وبقية القطاعات الأخرى في المجتمعات الحديثة.

أشغال الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي

الدورة السنوية الـ55 للجمعية

شارك وفد مشترك من غرفتي البرلمان في الدورة السنوية الـ55 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي التي انعقدت ما بين 13 و17 نوفمبر 2009 "بادنبرا" المملكة المتحدة

تكون الوفد المشارك من السادة شلوفي مصطفى رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة ، رئيس الوفد
– رشيد عساس عضو مجلس الأمة
– مباركي محمد عضو مجلس الأمة
– شيهوب مسعود نائب بالمجلس الوطني الشعبي
– حرشاوي عبد الكريم نائب
– أسعد احمد نائب

وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة عضو متوسطي شريك منذ دورة سلوفينيا ماي 2005

اجتماعات الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية

لجنة السياسة والأمن وحقوق الإنسان

شارك السيد عبد الله بن التومي عضو مجلس الأمة في اجتماع لجنة السياسة والأمن وحقوق الإنسان ، التابعة للجمعية البرلمانية الأورو متوسطية التي انعقد في 03 نوفمبر 2009 ببروكسل عاصمة بلجيكا.

حيث درس المشاركون خلال هذا الاجتماع المواضيع التالية:

– تبادل وجهات النظر حول مسار السلام بالشرق الأوسط وجهود الأمريكية لإحلال السلام.
– مناقشة الوضع في لبنان من أجل تشكيل الحكومة مع التحيًات،
– مسار برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط
– حرية التعبير واحترام الأديان

بغرض الاطلاع .. أعضاء من المجلس في الميدان:

في ولاية وهران

تبعا لإرشادات السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وفي إطار الخرجات الاستطلاعية التي دأب المجلس على تنظيمها بغية الإطلاع على واقع التنمية في مختلف ولايات الوطن وتقديم المساعدة والدعم اللازمين لدفع مسيرة التنمية وكذا ضمان استمرارها. قام وفد عن لجنة التربية والتكوين والشؤون الدينية والأوقاف لمجلس الأمة بزيارة ميدانية إلى ولاية وهران وهذا من 13 إلى 16 أكتوبر 2009 .

وقد تكون الوفد من السادة : محمد الحافظ بوزقاق رئيسا للوفد؛ السيد العمري احمين عضوا؛ محمد بن طبة عضو؛ والسيد محمد الصالح حرز الله عضوا.

انطلقت الزيارة من مقر الولاية حيث اجتمع أعضاء الوفد بالسيد. والي ولاية وهران إلى جانب رئيس المجلس الشعبي الولائي ومدير التربية لولاية وهران والمدير الولائي للتكوين ورئيس جامعة وهران ومدير جامعة العلوم والتكنولوجيا ومدير المعهد التكنولوجي العالي.وخلال هذا الاجتماع تم استعراض المسار التنموي للولاية من قبل السيد الوالي مركزا على قطاع التربية والتعليم الذي عرف مؤخرا قفزة نوعية في توفير الهياكل من حيث الكمية والنوعية وكذا قطاع النقل وما جاء به من نقلة عملاقة ستساعد في دعم البناء الاقتصادي كما تحدث والي الولاية عن مشاريع توفير المياه الصالحة للشرب والسقي بواسطة عملية التطهير التي حملت حلولا ناجعة لمشكل نقص المياه في المنطقة.

كما أجاب السيد الوالي بكل وضوح على أسئلة أعضاء اللجنة التي تقدمت بدورها باقتراح بخصوص برمجة قطاع الشؤون الدينية لهذه الزيارة الميدانية.

مراحل الزيارة :

التربية القاطرة

استقبل الوفد في نفس اليوم أي مساء اليوم الأول للزيارة من قبل مدير التربية بمقر المديرية حيث قدم له عرضا شاملا عن واقع التربية وكذا الدخول المدرسي 2009–2010 الذي كان –حسب عرضه– عاديا ووفرت له كل الإمكانيات المادية والبشرية.

كما استعرض مدير التربية التنظيم التربوي ليسجل ارتفاعا طفيفا في عدد التلاميذ بالنسبة للابتدائي ، الذي أحدث بعض الاكتظاظ في مناطق (النجمة ، سيدي البشير، بوعمامة) والذي يرجع سببه الرئيسي إلى تجنب نظام الدوامين.

أما عن التعليم المتوسط فقد صرح المسؤول الأول عن القطاع في الولاية بأن هناك استقرارا في العدد مع تسجيل بقاء ارتفاع العدد في السنوات الأولى ، أما في التعليم الثانوي فقد صرح مدير التربية لأعضاء الوفد بأن الاكتظاظ المسجل راجع إلى نسبة النجاح في شهادة التعليم المتوسط وكذا إلى إعادة تسجيل كل الطلبة الراسبين في شهادة البكالوريا طبقا للتعليمة الوزارية الأخيرة.

و فيما يتعلق بالتأطير التربوي والإداري فتعرف الولاية عجزا يقدر ب 1606 منصب راجع إلى رفض الوظيف العمومي لمخطط التسيير ثلاث سنوات مضت على التوالي وأضاف مدير التربية أنه ابتداء من هذه السنة وبتغيير المدير فإن الأمور سائرة في مسارها الطبيعي.

كما سجل مدير التربية توفر الهياكل وبأن النقص الموجود سيتدارك بتدشين بعض الهياكل الجديدة التي هي طور الإنجاز.

وفي خرجة ميدانية زار الوفد البرلماني صحبة مدير التربية "المتوسطة الجديدة بالسانية" وكذا الثانوية الجديدة بواد تليلات وقد أعجب الوفد بالمتوسطة والثانوية غير أنه أبدى ملاحظات حول الأرضية غير الصالحة بالثانوية وكذا بعض الملاحظات على الشكل العمراني ككل واقترح على القائمين مراجعة المقاول وتسوية الوضعية.

وتواصلت الزيارة الميدانية في اليوم الثاني للزيارة حيث زار "الوفد ابتدائية العقيد لطفي" بوهران حيث لاحظ الجميع أن موقعها لا يساعد على التركيز والدراسة بحكم وجودها محاطة

معاينة..حوار.. وإصغاء

بعمارات وتجمعات سكنية تطل على الساحة والأقسام كما أنها تفتقر إلى اللمسات الجمالية إضافة إلى مشكل اكتظاظ الأقسام.

التكوين المهني،الطريق إلى التأهيل

قادت الزيارة الوفد البرلماني إلى مديرية التكوين المهني حيث قدمت له معلومات وأرقام عن سير القطاع بالولاية وقد تكفل المسؤول عن القطاع في الولاية الإجابة على استفسارات أعضاء مجلس الأمة ،وتقديم الشرح الكافي لمختلف جوانب التي تسير القطاع كتقييم الدخول المهني للسنة الحالية والتخصصات الجديدة التي ستدعم القطاع. ليختم مدير القطاع باستعراض المشاريع المستقبلية التي سيتم استلامها وتلك التي يقرها المخطط الخماسي2010–2014.

وقد أبدى مدير التربية والتكوين خلال لقاءه بأعضاء مجلس الأمة لولاية وهران ارتياحه لما تبذله الدولة من جهود بالنظر إلى ميزانية التسيير المعتبرة التي خصصتها للقطاع.

زيارة الوفد الميدانية قادته كذلك إلى الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم حيث كان للوفد فرصة الاستماع إلى انشغالات المشرفين والممتهنين في الورشة.

أما المحطة الثانية فكانت مركز التكوين المهني بمسرغين الذي يبدل جهودا معتبرة في الإنتاج الفلاحي وتربية الأبقار والغنم وإنتاج العلف رغم ما يعانيه من قلة المياه الصالحة للشرب بعدما حول النبع الموجود بالمنطقة إلى مصدر للمياه الصالحة للشرب في ظل ندرة المياه.حيث أبدت السلطات إرادتها في حل المشاكل التي تعترض هذا المركز.

كما زارت اللجنة مركز التكوين المهني للبنين "حي جمال" ثم مركز التكوين المهني "الصدقية " حيث خرجت اللجنة بقناعة القفزة النوعية التي عرفها القطاع بولاية وهران سواء على مستوى الهياكل الاختصاصات أو التسيير.

التعليم العالي والبحث العلمي، أعداد متزايدة.. وبحث عن تكوين نوعي

انطلقت زيارة الوفد في هذا القطاع من الميدان مباشرة حيث تم لقاء بكلية الحقوق بين أعضاء اللجنة ومدير جامعة وهران ومدير جامعة العلوم والتكنولوجيا ومدير المعهد التكنولوجيا العالي. فتم استعراض الدخول الجامعي 2009–2010 بتقديم عرض عن الكليات والمعاهد والمقاعد البيداغوجية وعن الإيواء والتاطير التربوي والإداري.

حيث استنتجت اللجنة من خلال العروض المقدمة :

– أن الدخول الجامعي كان عاديا ولا مشاكل تذكر

– طاقة استيعاب القطب الجامعي فاقت عدد الطلبة المسجلين. وحتى النظرة المستقبلية تشير إلى أن طاقة الاستيعاب ستبقى دائما أكثر من الطلب وتتجاوز آفاق2020 :

– العجز في التاطير محصور في اختصاصات ضيقة (العلوم السياسية علوم الإعلام والاتصال)

– الندوات الجهوية قائمة وتؤدي دورها

– الجامعة تتعامل مع المؤسسات الكبرى في مجال البحث العلمي لخلق انسجام بين الجامعة ومتطلبات السوق. يبقى أن المؤسسات الصغيرة لا تتعامل مع الجامعة إلا بنسبة قليلة لأنها تتطلب النتائج الفورية وهو ما لايمكن في البحث العلمي.

وقامت اللجنة في الختام بزيارة لكلية الهندسة الميكانيكية فرع الهندسة البحرية لمعاينة حوضين لتجريب المعدات البحرية يعتبران الوحيدان في إفريقيا رغم افتقارهما إلى المعدات الخاصة لينطلق العمل بهما.

الشؤون الدينية

انتقل الوفد إلى زيارة للاطلاع على مشروع مسجد عبد الحميد بن باديس الذي لم يرى النور لعدة أسباب منها غلاف مالي لا يفي بالغرض ومشاكل أخرى إدارية ، حتى زيارة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى ولاية وهران سنة 2007 حيث دعمه رئيس الجمهورية بغلاف مالي قدر ب500مليار سنتيم.

كما لاحظ الوفد باستحسان واهتمام لدى زيارته للزاوية البلقائدية الهبرية نشاط التعليم القرآني النسوي بالمدينة ، تقوم على شؤونهن 200 إمرأة متطوعة في ظل وجود أربع مرشدات فقط.

وكانت للجنة زيارة إلى إذاعة الباهية وهران ليجري رئيس اللجنة لقاءا إذاعيا شرح فيه أهداف ودواعي الزيارة.

وما استخلصته اللجنة من هذه الزيارة هو أن ولاية وهران تساير التحولات الكبيرة التي تعرفها البلاد وتحولت هي الأخرى إلى ورشة كبيرة تحوز عدة مشاريع تنموية من شأنها مواكبة التحولات الاقتصادية وبالتالي رفع الغبن عن المواطن والالتحاق بركب الولايات السائدة.

في ولاية قالمة

في مدينة 8 ماي.. أدلّة الجريمة ماثلة

قادت زيارة استطلاعية قامت بها لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني لمجلس الأمة إلى ولاية قالمة ذات الطابع السياحي.. أيام 21 و22 من شهر أكتوبر الفارط .
وقد ترأس الوفد السيد بوغربال رشيد، رئيس اللجنة، السيد كانيت محمد ، نائب الرئيس، السيد جوادي دواجي علي قدور، مقرر سعادي علي حامة.

انطلقت الزيارة بموقع الحمامات المعدنية الحارة لبلديات هيلوبوليس وحمام الدباغ (المسخوطين) سابقا .

بهدف الإطلاع على ظروف المنطقة فيما يخص الاستطباب بالمياه المعدنية

أول محطة كانت حمام الدباغ ، حيث وقف الوفد رفقة مسؤولي المركز ومديري الصحة والسياحة في المركز على ظروف الإقامة به.

وحسب المعلومات المستقاة من المسؤولين عن المركز فإن المركب الذي يعلو سطح البحر ب 300 متر ، ويتربع على مساحة 44 هكتارا يضم فندقا و3 مجمعات سكنية ويوظف فيه 250 مستخدما في جميع الاختصاصات . واستطاع الوفد خلال هذه الزيارة الوقوف رفقة الطبيب المعالج على تجهيزات العلاج الموجودة طور الاستعمال

ويتم العلاج بالمياه المعدنية في مجمع الاستشفاء الذي يحتوي على غرفة علاج وغرفة رياضة ومقصورة للدلك بالماء. كما يوجد قسم آخر بالمركز هو في طور الإنجاز ويعتمد على العلاج بالبخار ويفيد كثيرا في حالة إعادة التأهيل البدني.

وخلال هذه الزيارة ،طرح أعضاء الوفد أسئلة على مسؤولي المركز حول كيفية سير المجمع والمنشآت التي تشكله.

وكان الجواب أن المركز قادر على التكفل بذاته من ناحية النفقات سواء من جانب التسيير أو التجهيز.

وتجدر الإشـــــــارة إلى أن 34,000 قادم للاستطباب يزورون سنويا هذا المركز علاوة على الزوار الذين يرتادونه أسبوعيا.

وحول سؤال متعلق بالأسعار التي يعتمدها الضمان الاجتماعي في مجال التعويض، فقد أخبر رئيس لجنة مجلس الأمة الحضور حول بالمراجعة المقبلة لقوائم العلاج.

خلال هذه الزيارة كان هناك تواجد للإذاعة المحلية للمنطقة اغتنمت الفرصة لتجري مقابلة إذاعية مع رئيس اللجنة .

وموازاة مع هذه الزيارة كان لوفد مجلس الأمة خرجات أخرى ميدانية قادته إلى:

مركز المسنين:

جرت هذه الزيارة بحضورالسيدة مكاوسي، مديرة هذه المؤسسة، التي تعد حوالي 79 مسنا.

مديرة المركز أشارت إلى النقص المسجل في الموارد البشرية الموضوعة تحت تصرفها لاسيما في ميدان طب الشيخوخة حيث يوجد طبيب واحد وممرضتين فقط، في حين يضم هذا المركز فروعا أخرى هي:

–مركز للتضامن
–مركز للجمعيات
–مركز عبور للمعوزين
–مدرسة خاصة بالمعاقين(الصم البكم)

–مركز للتكفل بالشباب الذين يعانون من الاكتئاب النفسي وإعادة إدماج المساجين السابقين في الحياة الاجتماعية والمهنية.

وفي رد على تساؤلات أعضاء اللجنة حول قدم جزء من المبنى الذي يأوي المركز الخاص بالأشخاص المسنين ، صرحت مديرة المركز بحصولها على مبلغ مالي يقدر ب 90 مليون دينار لاقتناء التجهيزات، والمباشرة في أشغال الترميم.

حمام أولا علي (هيلوبوليس):

قامت اللجنة بزيارة مركب عتيق للمياه المعدنية الحارة تأجره مصالح المجلس الشعبي البلدي للقطاع الخاص هذا المركز الموجود في حالة مزرية بسبب الاختلاف القائم بن الطرفين حول تحديثه كما عاينت اللجنة مركزا آخر في نفس البلدية يعاني من نفس المشكل.

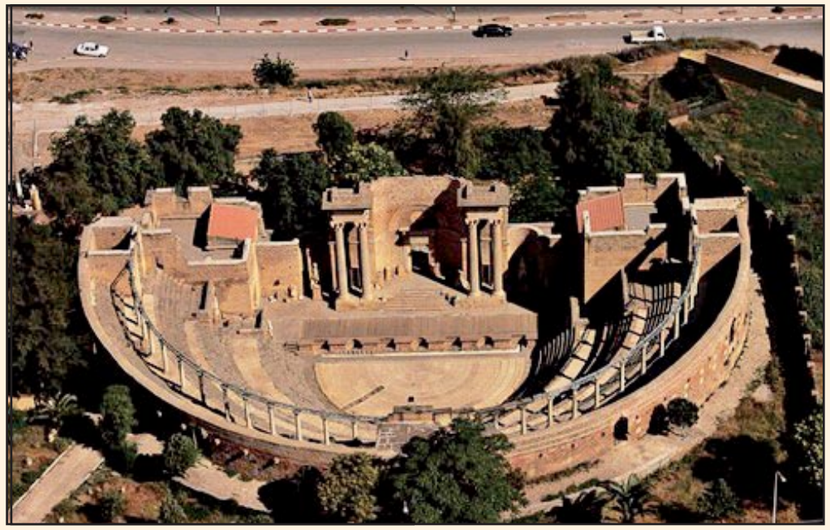

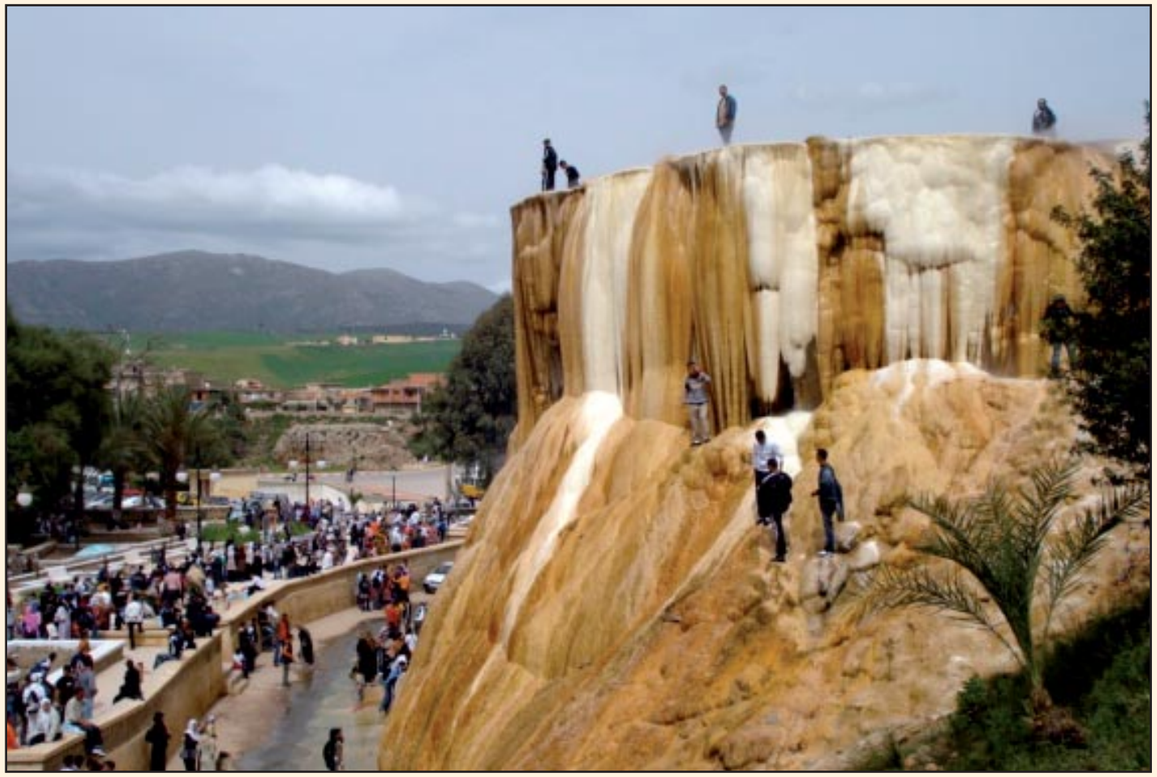

محرقة الكلس:

وفي عشية اليوم الثاني من زيارتها قامت اللجنة بزيارة الأماكن التي اقترنت رموزها بأحداث 8 ماي 1945 ، لاسيما تل "البونية" حيث تم إعدام مئات الجزائريين رميا بالرصاص وكذا سأفران الكلس التي تم إحراقهم فيها لإخفاء الأدلة على الجرائم المرتكبة.

ورغم مشاعر التأثر فقد كان للوفد ملاحظات على الوضعية التي آلت إليها هذه الأماكن الرمزية لاسيما المحرقات الأربعة أو الخمسة التي لم يبقى منها سوى واحدة بسبب التهاون. أضف إلى ذلك انعدام الإشارات التي من شأنها أن تدل على هذا المكان التاريخي أو أي معلومات شأنها أن ترسخ الروح الوطنية لدى شبابنا.

المسرح الروماني بقالمة:

لدى زيارتها لهذا المعلم لاحظت لجنة.....أن هذا المعلم الأثري الذي يتسع لـ4500 مكان بقي محافظا على جماله بفضل العمل الذي تقوم به مجموعة إطارات شابة وعلى رأسهم مدير الشؤون الثقافية للولاية.

كان لممثلي الأمة لقاء مع عدد من المواطنين في ولاية قالمة الطين اغتنموا فرصة تواجدهم لطرح مشاكلهم وانشغالاتهم. وطمأن أعضاء مجلس الأمة خلال هذا اللقاء ذوي الحقوق منهم بالتكفل بقضاياهم ونقلها للسلطات المعنية.

ويمكن القول بأن ما استخلصته اللجنة من هذه الخرجة الاستطلاعية في ولاية قالمة هو ما يلي:

– منطقة تحوي على موارد معنية وسياحية هائلة وينبغي إجراء دراسة معمقة لتعيين جميع الطاقات الاقتصادية الكائنة فيها

– الحمامات المعدنية أضحت في عصرنا قطاعا يدر الثروات ويوفر تشغيلا إذ بات لزاما البحث عن المكانة التي ينبغي إعطاءها للمبادرات الخاصة في هذا الميدان

– أن دورنا كبرلمانيين هو الاقتراب من المواطنين لأجل جلب انتباه السلطات المحلية وجعله متماشيا مع المطالب والاقتراحات التي ترد غلينا في مجال الصحة والسكن والتشغيل.

ويتجلى أحيانا بأن غياب الإعلام أو سوء التوجيه عاملان يتيه فيهما المواطن ويقضي وقته في التنقل بين مؤسسة وأخرى دون إلى التوصل إلى حل لمشاكله.

وفي نفس هذا التوجه : النشاط البرلماني الميداني : قام وفد من لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة برئاسة السيد شخاب الخمسي رئيس اللجنة بزيارة استطلاعية لولاية عنابة في الفترة من 10 إلى 12 نوفمبر 2009.

كما قام وفد عن لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة برئاسة السيد نصر الدين شعبان صاري بزيارة ميدانية استطلاعية إلى ولاية المسيلة في الفترة من 21 إلى 23 ديسمبر 2009 ،

والمتابعة في عدد المجلة القادم.

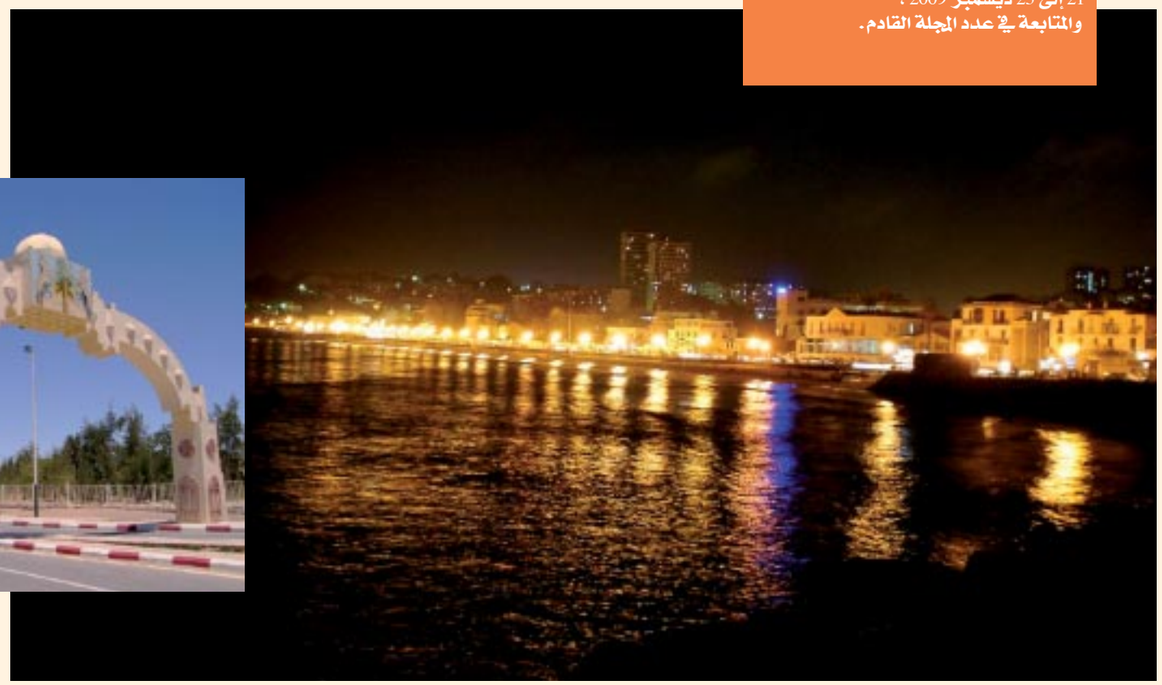

الافتتاح

الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي:

الشراكة ومقتضيات تقاسم المسؤوليات

قام وفد برلماني عن اللجنة الفرعية للتقارب والتعاون شرق- غرب والفوج الخاص بالبحر الأبيض المتوسط للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بزيارة عمل وحوار برلماني إلى الجزائر في الفترة من 23 إلى 26 نوفمبر 2009.

وتأتي هذه الزيارة بطلب من لجنة الاقتصاد والأمن للجمعية البرلمانية للبلدان الأعضاء في الناتو التي أبلغت البرلمان الجزائري بالرغبة في قيام اللجنة الفرعية للتقارب والتعاون الاقتصادي شرق–غرب بزيارة الجزائر.

وقد سطر البرلمان الجزائري برنامجا خاصا بهذه الزيارة امتد على مدار ثلاثة أيام، بحيث بدأت مراسم افتتاح برنامج الزيارة بمقر المجلس الشعبي الوطني صبيحة يوم الاثنين 23 نوفمبر 2009 واختتمت يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2009 بمقر مجلس الأمة.

الأمن في المتوسط
الأولوية.. والمخاطر

بدأت الزيارة بحفل افتتاح في قاعة المحاضرات بالمجلس الشعبي الوطني حيث ألقى السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني خطاب الافتتاح.

كما تناول الكلمة السيد Hugh Bayley، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والأمن بالجمعية البرلمانية للناتو والسيد Vahit Erdem، رئيس الفوج الخاص للبحر الأبيض المتوسط بنفس الجمعية.

وتميزت هذه الجلسة الافتتاحية بتقديم ثلاث مداخلات. الأولى حول "الإصلاحات السياسية الكبرى في الجزائر وإرساء نظام ديمقراطي والانفتاح على المجتمع المدني"، وألقاها السيد محمد الصغير باباس، رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. المداخلة الثانية كانت حول "مكانة ودور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر"، للسيد عبد الحميد سي عفيف، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني. أما المداخلة الثالثة والأخيرة فكانت حول "الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، وقدمها السيد لياس بوكراع، خبير جزائري.

الهجرة.. وطرق معالجتها

انتهت الزيارة بحفل رسمي نظم في مقر مجلس الأمة، صبيحة يوم الأربعاء 25 نوفمبر، حيث ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، كلمة الاختتام. كما شهد هذا اليوم إلقاء محاضرة من طرف السيد بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة حول "دور البرلمان في النظام السياسي الجزائري".

كما أعطيت الكلمة، عن الجانب الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، للسيد Vahit Erdem، رئيس المجموعة الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي، والسيد نائب رئيس وفد اللجنة الاقتصادية والأمن. أما عن الجانب الجزائري، فقد تدخل كل من السيد مصطفى شلوفي، رئيس لجنة الدفاع الوطني، وعبد الكريم حرشاوي، ممثل الجزائر في الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي باعتبارها عضوين شريكين في الفوج الخاص بالبحر الأبيض المتوسط.

هذا ونشير إلى أن اهتمام الوفد الزائر من اللجنة الفرعية للتعاون، والتقارب الاقتصادي شرق–غرب، انصب على التعرف أكثر على الدور الجزائري في المجال الطاقوي الذي يشكل أحد أكبر اهتمامات البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبلدان الأعضاء في (الناتو)، وذلك من خلال تنظيم لقاءات مع مختلف المؤسسات الوطنية والبرلمانية، وكذا مع أعضاء من الجهاز التنفيذي ومع جامعيين.

أما بالنسبة للمجموعة الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، فإن الاهتمام انصب على القضايا المتعلقة بالهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي ستشكل موضوع التقرير السنوي الذي ستصدره المجموعة الخاصة (تصدر تقريرا مختصا كل سنة). كما انصب الاهتمام على مواضيع الإنتاج الطاقوي–التعاون، والأمن الجهويين، وكذا فهم الجزائر للتطورات الاقتصادية، والسياسة العالمية.

تأسست الجمعية البرلمانية لمنظمة الناتو في عام 1955. وتتشكل من 257 نائبا يمثلون برلمانات الدول الـ 28 الأعضاء في الناتو.

وتتمتع برلمانات 14 دولة بصفة العضو الشريك وهي ممثلة بـ 66 عضوا يتمتعون بكامل الحقوق ما عدا حق التصويت.

والجزائر عضو في الفوج الخاص بالبحر الأبيض المتوسط، الذي أحدث سنة 1996 كآلية لمواجهة التحديات الجهوية وكذا لتوفير إطار للنقاش بين برلمانيي البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية للناتو، وبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول قضايا سياسية وأمنية ولتحسين التعاون.

وتعد الجمعية البرلمانية للناتو تقارير دورية تعتبر مرجعية لمنظمة وللبلدان الأعضاء في تحديد تعاملها مع البلدان التي تكون محل هذه التقارير.

وقد أصبح البرلمان الجزائري عضوا متوسطيا شريكا في الاجتماع الذي انعقد في سلوفينيا في 2005، ومنذ هذا التاريخ يشارك البرلمان الجزائري في نشاطات الجمعية البرلمانية للناتو.

الاختتام

الحوار مدخل أساسي لفهم أفضل ومتبادل.. وتنمية رصيد الثقة

بمناسبة اختتام أشغال اللقاء البرلماني بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي، يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2009، ألقى السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة كلمة هذا نصها :

"– السادة الأفاضل أعضاء الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي،
– السيدات والسادة أعضاء غرفتي البرلمان،
– أصحاب السعادة السادة السفراء،
– سيداتي، سادتي ؛

إسمحوا لي، بداية أن أكرر، سيداتي سادتي، أمامكم عبارات الترحاب التي قالها زميلي عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني، لضيوفنا من الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي عند افتتاح اللقاء الذي نشارك اليوم في اختتام أشغاله.

إننا نعتقد أننا من خلال تنظيم هذه الدورة نكون قد استجبنا لرغبة قديمة جاء بها شركاؤنا ؛ ذلك أن البرنامج الذي سطر لأشغال هذه الدورة قد غطى المواضيع الرئيسية المبرمجة في رزنامة الحلف مع شركائه المتوسطيين، لاسيما الأمن الطاقوي، البيئة، الهجرة، الأمن ومحاربة الإرهاب. وهي مواضيع يُحتّم علينا واجب حسن الجوار ومتانة العلاقات ما بيننا ضرورة معالجتها في إطار روح الشراكة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

نأمل في هذا السياق أن تكون التوضيحات التي قدمها أعضاء الحكومة أو ممثلوهم حول استراتيجيتنا في التنمية قد أسهمت في تمكين ضيوفنا من إدراك طبيعة إشكالات التنمية بالجزائر وفي نفس الوقت تقدير الجهود التي بذلتها بلادنا في طريق الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية الرامية إلى تعزيز دولة القانون، وترسيخ الممارسة الديمقراطية وبناء اقتصاد عصري وناجع مدعم بسياسة اجتماعية ضمن مسعى شامل للتنمية المستدامة.

والآن فإن ما نرجوه هو أن تكونوا قد أدركتم، ضيوفنا الكرام، حقيقة الطاقات الكبيرة التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري وحقيقة وحجم الرهانات التي يتوجب عليه رفعها.

وبكل تأكيد، فإن عمق وصراحة النقاشات التي أعقبت التدخلات حول العديد من المواضيع التي تم التطرق إليها، قد أفضت من جهتها إلى توفير فهم أكبر لحقيقة انشغالات كل طرف.

إن تدخل رئيسي وفدي الجمعية البرلمانية للناتو، عند افتتاح اللقاء، وكذا تلك التي ألقيت قبل قليل، قد شدت حقًا انتباهنا...

سيداتي، سادتي،

ونحن نختتم لقاءنا هذا، يطيب لي بالمناسبة أن أقدم أمامكم بعض الخلاصات وبعض النتائج حول ما قيل خلال الأيام الثلاثة...

...لكنني قبل ذلك أود أن أذكّر أيضًا ببعض الحقائق التزمنا بها نحن البرلمانيين الجزائريين والجمعية البرلمانية للناتو)وبشكل أعم بين الجزائر وهذه المنظمة).

– إن الجزائر تتطور في فضاء جيوستراتيجي أين تحتل منطقة البحر المتوسط مكانة هامة.

وانطلاقا من هذه الحقيقة، فإن الجزائر تعتبر نفسها معنية بكل ما يمس بقضايا السلم، الأمن والتنمية في الفضاء الأورومتوسطي.

وهي لذلك تحرص دائما على معرفة وسماع موقف شركائها سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف.

والجزائر في ذلك تبدي باستمرار رغبتها الجادة في التعامل مع كل مبادرة شراكة متى كانت هذه الأخيرة قائمة على مبادئ احترام السيادة وتوازن المصالح.

– هذه هي الروح التي على أساسها التزمنا بمسار برشلونة، والمبادرة المتوسطية لمنظمة التعاون والأمن الأوروبي والحوار المتوسطي للناتو.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كما تعلمون فقد كان الالتزام في إطار هذا الحوار، دائمًا منبعثا من قناعتنا العميقة بوحدة وشمولية السلم والأمن في أوروبا والمتوسط، ومن ضرورة تقليص الفوارق الاقتصادية بين شمال وجنوب المتوسط... ومن ضرورة تقارب شعوب المنطقة باعتباره عنصرا أساسيا لتحقيق السلم والأمن.

– وإننا نعتقد أيضا أن هذا الحوار (هو في نفس الوقت امتدادٌ للحوار الخاص بالشرق الأوسط) الذي نأمل أن يتقاسم الفهم فيه شركاؤنا ويولونه الاهتمام ذاته وصولا إلى توفير ظروف السلم الدائم في كافة الفضاء الأورومتوسطي، لاسيما ذلك المتعلق بحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بما يتوافق والشرعية الدولية؛ وهو السلم الذي يجد امتدادًا كذلك له في إفريقيا، خاصة في منطقة الساحل الصحراوي الذي لا يجب أن يقتصر فهمه على الزاوية الأمنية فقط.

سيداتي، سادتي،

إننا لسعداء أن نرى بأن الجانب البرلماني للحوار مع الناتو ما فتئ ينمو ويتوسع. لقد احتضن مجلس الأمة في السنة الماضية ملتقى نظمه بالتعاون مع الأمانة العامة للناتو بمشاركة أعضاء من الجمعية البرلمانية للناتو والتي سمحت لنا، نحن البرلمانيين الجزائريين، من تحديد فهم أدق »للحوار المتوسطي للناتو«، كما مكن شركاءنا من تكوين نظرة أوضح عن فهمنا لهذا الحوار.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد سمحت لنا زيارتكم اليوم بتعميق هذا الحوار أكثر، الأمر الذي سيفضي ولا شك إلى فهم متبادل أفضل، ويؤدي في نفس الوقت إلى تنمية رصيد «الثقة» التي تشكل عامل نجاح لأي حوار ولكل مبادرة شراكة.

إننا نَنْضَمّ اليوم لهذا الحوار لأننا ملزمون كبرلمانيين بترقية أجواء الثقة، وتوسيع الفهم المتبادل وترقية قيم التضامن بين الشعوب.

ولدينا واجب مرافقة جهود بلداننا في هذا الحوار الذي شرع فيه في مختلف المنابر المتوسطية.

إن بلوغ كِلاَ ضفتي المتوسط مستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة يتيح لنا الفرصة لبناء علاقة شمال–جنوب مثالية قائمة على مبادئ الترابط والمسؤولية المشتركة والتضامن.

وإننا ننتظر (في هذا السياق) من شركائنا مستقبلاً مزيدًا من الالتزام والعمل بجدية أكبر قصد تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة ما بين الضفتين لأن بدونها فإن التطور اللامتناسق لاقتصادنا، الذي تحركه العولمة، قد يزداد حدة بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

سيداتي، سادتي،

منذ أيام، احتفل العالم بالذكرى العشرين لسقوط جدار برلين باحتفائيات كبيرة، غير أن هذه الأجواء يجب ألاّ تنسينا أن أمامنا وفي فضائنا الأورو–المتوسطي جدارات أخرى ينبغي علينا العمل على إزالتها.

جدارات تتمثل في حواجز التفرقة التي تقام بين الشعوب، سواء تعلق الأمر بجدارات حقيقية (كما هو الحال في فلسطين أو في الصحراء الغربية) أو جدارات افتراضية كتلك التي تشكلها حواجز الإقصاء، التهميش، العنصرية، الكراهية أو الخوف من الآخر.

إننا، سيداتي سادتي، نعتقد أنه بالحوار وبالحوار وحده نستطيع تحطيم هذه الجدارات.

وفي هذا السياق، فإني أريد من كل هذا التأكيد على أهمية الجانب الإنساني في العلاقات والذي لم يتم –للأسف– التكفل به بالجدية المطلوبة حتى الآن؛ وفيه أقول أيضًا إن هذا الجانب بقي هامشيًا في نطاق أولويات المنتدى الأورومتوسطي.

فكيف لنا أن نشجع المبادلات الاقتصادية والثقافية في الوقت الذي نَحُدُّ فيه من تنقل الفاعلين الذين ينشطون في نطاق هذه المبادلات؟

وهنا أقول : لكي يكون الحوار مثمرًا فلا بد من أن يكون قائما على أساس توازن الأبعاد السياسية، الاقتصادية والإنسانية.

سيداتي، سادتي،

أملنا كبير في أن يسترجع المتوسط (بفضل الحوار) دوره ومهمته التاريخية باعتباره بحيرة سلام... وأن يصبح حقا همزة وصل بين شعوبه ودوله بدلاً من أن يكون حاجزًا فاصلاً بين دوله في الشمال ودوله في الجنوب.

لقد تعمدت –سيداتي، سادتي– قصدًا أن أختم كلمتي هذه بهذا الطرح المتفائل الذي آمل أنكم تقاسموننني إياه...

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل لكل الذين ساهموا في تهيئة ظروف نجاح هذه الدورة، خاصة منهم فريق العمل الممثل للجنتي الدفاع في غرفتي البرلمان... متمنيًا لضيوفنا طيب الإقامة والعودة الميمونة لبلدانهم.

ومعذرة إذا كنا أثقلنا عليكم ببرنامج لم يُمَكّنكم من التعرف بالشكل الكافي على عاصمتنا وضواحيها، لكننا نقول لكم مرحبًا بكم في أي وقت للقيام بزيارات أخرى لاكتشاف جمال طبيعة الجزائر.

أشكركم على كرم الإصغاء."

رئيس مجلس الأمة يستقبل عضوا الوفد البرلماني للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي

على هامش فعاليات الجلسة الختامية للقاء البرلماني لممثلين عن الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي و البرلمان الجزائري بمقر مجلس الأمة، استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2009 ، عضوا الوفد البرلماني للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي السيدان Vahit Erdem ، رئيس المجموعة الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي و Hugh Bayley، رئيس وفد اللجنة الاقتصادية والأمن.

وقد تطرق الجانبان إلى عدة قضايا واهتمامات مشتركة منها حرص الطرفين على إقامة علاقات طيبة للتمكن من معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وخلق مناخات الثقة، وحصر مجالات التعاون بين الطرفين.

محاضرة للسيد صويلح بوجمعة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة

"دور البرلمان في النظام السياسي الجزائـــري"

في إطار فعاليات الجلسة الختامية للقاء البرلماني لممثلين عن الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي و البرلمان الجزائري بمقر مجلس الأمة، القى السيد بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة، صبيحة يوم الأربعاء 25 نوفمبر 2009, محاضرة حول "دور البرلمان في النظام السياسي الجزائري" وذلك برئاسة السيد علي برشيش، عضو مجلس الأمة، وبحضور الوفد البرلماني عن اللجنة الفرعية للتقارب والتعاون شرق-غرب والفوج الخاص بالبحر الأبيض المتوسط للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وبحضور مكثف للسادة أعضاء مجلس الأمة وشخصيات أجنبية ووطنية.

استهل السيد صويلح بوجمعة محاضرته بالتأكيد على أنه لا يمكن الحديث في النظام السياسي الجزائري، بالتحديد، عن البرلمان دون التعرض للمجال الذي يعمل فيه، وفاعليته، ومدى رغبته في التعامل مع المؤسسات الأخرى.

وعن اعتناق الجزائر لنظام المجلسين، قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة، أن بوادره ظهرت مع دستور 1989 الذي فتح المجال للتعددية السياسية الحزبية وأقر مبدأ الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية واستقلالية القضاء، وإن أبقى على نظام الغرفة الواحدة المتمثلة في المجلس الشعبي الوطني.

وأضاف انه نتيجة لأحداث وأزمة سياسية مؤسساتية كانت وليدة فراغ دستوري لاستقالة رئيس الجمهورية عن منصبه وحل المجلس الشعبي الوطني جاء الاحتقان الآني الذي فتح المجال للتعددية الحزبية وحرية الرأي والرأي الآخر وفتح المجال للمعارضة لتشارك مشاركة سياسية فاعلة ضمن الأدوار المنوطة بها. واعتنقت الجزائر أنذاك نظام المجلسين: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

أما عن تفاعل البرلمان الجزائري مع المؤسسات الدستورية وبالأخص السلطة التنفيذية فقد تعرض السيد صويلح بوجمعة لها من خلال ثلاث أبواب رئيسية: استهلها بالحديث عن واقع العمل التشريعي في الجزائر وما يميزه عن باقي دول العالم، ليتعرض بعدها بالتحليل لدور البرلمان الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية ويختتم العرض بطرح رؤى ومقترحات على علاقة البرلمان بالتكتلات الدولية.

ذكر المحاضر في حديثه على النظام التشريعي في الجزائر أنه نظام تدريجي، يبدأ بمجرد اقتراح المشروع القانوني من طرف الحكومة أو باقتراح من السادة النواب من الغرفة الأولى، كما حدث مع قانون الانتخابات الساري المفعول والذي اقترح من طرف نواب المعارضة، وهو من أهم المكتسبات، ويبدأ التدرج بالغرفة الأولى التي تصادق على النص بالأغلبية البسيطة 50+1 لينقل بعدها بنفس المراحل ونفس الدراسة والمناقشة مع التعديلات والإضافات ويصادق بأغلبية موصوفة التي هي ثلاث أرباع أي 75 من مجمل أعضاء مجلس الأمة، وهذه هي السمة الخاصة بالنظام الجزائري.

وأوضح المحاضر أن النسبة المفروضة في المصادقة على أي مشروع قانون بمجلس الأمة جاءت قصد الابتعاد عن النظرات الضيقة والتفسيرات المخطئة والتعقيد القانوني حتى يتسنى للغرفتين أن تكونا شركان متعاونان متفاهمان متكاملان مع السلطة التنفيذية.

وأكد السيد صويلح بوجمعة أن النظام التشريعي الجزائري يسمح بالتوازن والعدل والانصاف واعادة الأمور إلى نصابها في حالة ما إذا تطرف مد ايديولوجي أو ميولات على أخرى أو ربما أغلبية برلمانية قد تنحرف لأسباب ايديولوجية، فالمشرع الجزائري سعى من خلال النظام التشريعي أن يحافظ على الاستقرار ويحافظ على ديمومة الدولة ويضمن الاصلاحات والنمو والرقي والتحول الديمقراطي.

وفي سياق آخر، كشف رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة، أن الرقابة على أعمال الحكومة في النظام التشريعي الجزائري، تأخذ الطابع التقليدي الكلاسيكي المعمول به في كل الأنظمة البرلمانية العالمية. فتتجسد الرقابة البرلمانية من خلال طرح الأسئلة الشفوية أو الكتابية، وقد تتأرجح ما بين استجواب أو استعلام، وتكوين لجان تحقيق، ومناقشات عامة أو محدودة كما يجري في هذه الأيام مع مناقشات قانون المالية لسنة 2010.

ويرى، ذات المتحدث، بما أننا بلد في مرحلة التشييد ويسعى إلى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والرقاء الفكري، فإن النواب الجزائريون، على غرار الكثير من نواب دول نامية وأخرى متقدمة، يميلون أكثر للأسئلة الكتابية والشفوية من ميلهم للأساليب الرقابية الأخرى كاللجوء إلى لجان التحقيق ، فهم يفضلون أسلوب التروي والعقلنة، والموضوعية، والمرونة، والتشاور، إيمانا منهم أن أساليب التحقيق، والتهويل قد توقف الاستثمار سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، باعتبارها إجراءات تصعيدية، وتخويفية، وتهويلية.

أما عن عدم وجود لجان التحقيق البرلمانية، فيرجع المتحدث السبب إلى تجسيد عملها بشكل دائم من خلال تبادل اللجان الدائمة، في اجتماعاتها المغلقة، الآراء مع الطرف الحكومي.

وأفاد المحاضر، أنه باعتبار الديمقراطية قيمة عالمية، وأخلاقية، وباعتبار البرلمانيين الجزائريين من مناصريها، انطلاقا من التمثيل الجزائري العريق الذي يمتد إلى نظام التاجمعت، والذي انتقل إلى أنماط الأنظمة المعاصرة حفاظا عن الحق، والرموز، وعدم هتك الأعراض، والتعاون، والحوار، والجوار، وحسن الجوار، والشراكة، والشراكة المتبادلة، واحترام المصالح على أساس الند بالند، الأمر، الذي يجعل البرلماني الجزائري من المدافعين على الرقي، والعولمة على أساس تبني الحداثة، والعصرنة، والتكنولوجية مع المعرفة الفنية لأصول العمل ونبذ ما يسمى المشاريع في اليد.

وأضاف أن الجزائر حاربت الإرهاب دفاعا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبار الإرهاب نفي لحقوق الإنسان، فهو يضرب هنا وهناك، في الدول النامية، والدول المتقدمة، المصنعة، والفقيرة، لايفرق في الجغرافية ولا يفرق في الدين، لا يعرف التعايش السلمي، ومن باب الخصوصية، فإن الجزائر، تأكد دوما في المحافل الدولية على عدم تمويل الإرهاب وعدم دفع الفدية كنمط جديد لمحاربة الجريمة العابرة للقارات من تبييض الأموال، والمخدرات، والجريمة الالكترونية.

لقاءات اللجان البرلمانية

جرى يوم الثلاثاء 01 ديسمبر 2009 بمقر مجلس الأمة ، لقاء بين أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة و أعضاء الوفد البرلماني عن اللجنة الاقتصادية في المجلس الوطني الفيتنامي.
خلال هذا اللقاء تم تبادل المعلومات حول تجربة كل بلد في الميدان الاقتصادي قصد تدعيم التعاون بين الجزائر والفيتنام.

كما جرى يوم الأربعاء 09 ديسمبر 2009 بمقر مجلس الأمة لقاء برلماني جمع وفدا عن مجلس الشعب الصيني برئاسة رئيس اللجنة المالية والاقتصادية السيد "شي شيوشي" وأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، برئاسة السيد شخاب الخميسي، رئيس اللجنة.
خلال هذا اللقاء تم استعراض مختلف مجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر والصين وسبل بعث هذا التعاون إلى مستويات أفضل خاصة وأن الجزائر والصين تربطهما علاقات مميزة منذ عدة سنوات وعرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

التغيرات المناخية / غداة قمة كوبنهاقن العالمية

"الطاقة.. والماء، وحماية البيئة: هواجس ورهانات"

لمسألة انبعاث الغازات الصناعية وما أدت إليه من تغيرات مناخية، مخاطر لم تعد خافية على مصير الإنسان والعالم .

على هذه الخلفية نظم مجلس الأمة يوما دراسيا تحت عنوان التغيرات المناخيةو آليات التنمية" في 04 نوفمبر 2009 .

وقد شهد هذا اليوم الدراسي حضورا كبيرا بسبب الأهمية التي يكتسيها موضوع الدراسة التغيرات المناخية والرهانات الواجب مواجهتها على مستوى الحكومات.. وعلى صعيد السلوك الإنساني وعلاقته بالبيئة بشكل عام .

شارك في فعاليات هذا اللقاء، السادة نواب رئيس مجلس الأمة إلى جانب أعضاء من المجلس ونواب من المجلس الشعبي الوطني وشخصيات علمية وأساتذة وطلبة جامعيون وإطارات من المجلس.

وقد أشرف على افتتاح الأشغال السيد عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة نيابة عن السيد عبد القادر بن صالح ، وألقى بالمناسبة كلمة ...عرض من خلالها الاشكالية وأبرز فيها اهم التحديات التي يطرحها موضوع الاحتباس الحراري؛

أود في البداية أن أغتنم هذه المناسبة لنتوجه بذاكرتنا إلى روح شهدائنا الأبرار ÷ ما دمنا نعيش هذه الأيام ذكراهم الخالدة ÷ الذين صنعوا أمجاد هذا الوطن لنترحم على أرواحهم الزكية ونثمّن دماءهم الطاهرة التي روت هذه الأرض المجاهدة.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بتحية إكبار وتقدير إلى كل المجاهدين الذين ما يزالون على العهد سائرون وعلى الدرب ماضون وما بدّلوا تبديلا.

إنّ كل ما يبتغيه المخلصون لهذا الوطن هو تعزيز مشاعر الانتماء للوطن وتوطيد أواصر التواصل بين الأجيال وتنمية الروح الوطنية في النفوس ، تجسيدا لأحلام وطموحات أبطال ثورتنا المظفرة، وفي سبيل ذلك فليعمل العاملون.

يتشرف مجلس الأمة باستضافتكم اليوم ، بمقره ، بمناسبة تنظيم هذا اليوم الدراسي حول موضوع "التغيرات المناخية وآليات التنمية".

حقا ، إنه واحد من المواضيع الأساسية التي أصبحت متداولة اليوم أكثر من أي وقت مضى في مختلف المحافل الدولية باعتبار أن التغيرات المناخية أضحت ظاهرة عالمية ، فلا يمر يوم لا يشهد فيه العالم تقلبات مفاجئة وسريعة للمناخ ، وتنامي الظواهر الطبيعية المتطرفة ، وما ينجم عن ذلك من تداعيات خطيرة على الإنسان وبيئته ونمط عيشه ، وأكثر من ذلك أصبحت البيئة بل الإنسان نفسه مستهدفا ومهددا.

فعلا ، إن الظاهرة كونية وتثير قلقا عالميا متزايدا نظرا لحدّتها وانعكاساتها السريعة على مسائل التنمية والاقتصاد ، وبالتالي فهي تستدعي حشد الطاقات والتفكير في وضع الاستراتيجيات والآليات وتصور البدائل الممكنة التي من شأنها التكفل السريع والجاد بمعالجة مخلفاتها.

الجزائر ليست في منأى عن كل ما يحدث حولها ، فهي جزء لا يتجزأ من هذا العالم الواسع ، تؤثر فيه وتتأثر به ، ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تبقى تتفرج عما يجري وتدير ظهرها لما قد سبق لها أن عايشت بعض صور هذه التّغيرات المناخية من ارتفاع درجات الحرارة بمعدلات غير طبيعية وغير فصلية ، وفيضانات ، واضطرابات جوية عنيفة وغيرها مما يُصطلح عليه اليوم بتسمية "الكوارث الطبيعية".

كما أن توسع نشاطها الصناعي اليوم هو الآخر مدعاة للانتباه بحكم إفرازاته وتفاعلاته مع المحيط والبيئة.

لذلك ، بات من الضروري إيلاء هذا الموضوع كل العناية التي يستحقها دون إفراط ولا تفريط ، والسبيل إلى ذلك هو في رأينا الاحتكام إلى الخبراء والمختصين من جهة ، وإلى ضمان التضامن الجهوي والإقليمي والدولي حول المسألة من جهة ثانية.

ما الذي يحدث ؟ ما هي هذه التغيّرات المناخية التي أضحت حديث العالم ؟ ما أسبابها ؟ ما هي مخاطرها ؟ كيف يمكن تلافي ذلك ؟ ما هي علاقتها بالتنمية ؟

إنها تساؤلات واعية تستدعي إجابات علمية وعملية ، ونعتقد –بكل تواضع– في المقام الأول أنه ثمة ضرورة ملحة لتشخيص الوضع ببلادنا وتحديد الأولويات الوطنية وتقدير الموارد البشرية والمادية والمالية الذاتية ، ثم في المقام الثاني النضال على المستوى الدولي لضمان حدّ أدنى– على الأقل– من التعاون والتضامن وتقريب المفاهيم والرؤى من أجل التوصل إلى شراكة كونية لمواجهة هذه الظاهرة الكونية.

يبقى أملنا وطيدا في أن يساهم هذا اليوم الدراسي في تشخيص الواقع ورسم معالم المستقبل المنظور حيث نعتز في مجلس الأمة بالمساهمة في طرق واحد من الموضوعات الرئيسة التي تشغل الرأي العام الوطني والدولي وفتح الحوار والنقاش حوله بمشاركة ثلة من الخبراء والمختصين والباحثين المهتمين.

أشكركم جميعا على تشريفكم هيئتنا بالحضور والمساهمة في أشغال هذا اليوم الدراسي ، متمنيا أن تُكلل أشغالكم بالنجاح ونحن كلنا آذانٌ صاغية لآرائكم واقتراحاتكم وتوصياتكم.

شكرا لكم جميعا ، وأعلن باسم السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، عن الافتتاح الرسمي لأشغال يومكم الدراسي هذا حول "التغيرات المناخية وآليات التنمية".

الخطر .. على حقوق الإنسان !

ومن جهته تناول السيد بوزيد لزهاري عضو مجلس الأمة خلال مداخلته التي تمحورت حول التغير المناخي وحقوق الإنسان تقرير مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة لعام 2007 في القسم الذي يعالج تأثيرات ارتفاع درجة حرارة الأرض على حقوق الإنسان كما تناول عضو مجلس الأمة الدراسة الشاملة التي أعدها مجلس حقوق الإنسان في شهر مارس 2008 والتي اعتبرت ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية خطرا مباشرا على حقوق الإنسان.

وحسب هاتين الدراستين فإن عدد الأشخاص الذين تعرضوا لعواقب هذه الظاهرة يبلغ 250 مليون شخص ما بين 2000 و2004 غالبيتهم من بلدان العالم الثالث مؤكدا أن النساء والأطفال هم الذين تمسهم أكثر التغيرات المناخية مشيرا إلى أنه سيكون 150 مليون شخص حول العالم في وضعية مزرية تماما .

الموقف الجديد لأمريكا

وعن "مؤتمر كوبنهاقن التحديات والرهانات" ساهم السيد عمار عبة مدير بوزارة الشؤون الخارجية بمداخلة، أبرز من خلالها الآفاق المنتظرة من هذه القمة التي من المتوقع أن ترسم معالم سياسة عالمية تهدف إلى مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية في المستقبل.

وفي تناوله لمواقف الدول وتجمعات الدول المشاركة في القمة أشار السيد عبة إلى التغيير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ اتفاق كيوتو حيث يلاحظ رغبة أمريكية للرئيس أوباما في تقريب موقف بلده من موقف الاتحاد الأوربي.

هذا الأخير الذي ينوي التخفيض من انبعاث الغازات بنسبة 20 بالمائة عام 2020 مقابل رفع استعمال الطاقات الجديدة بنسبة مماثلة.

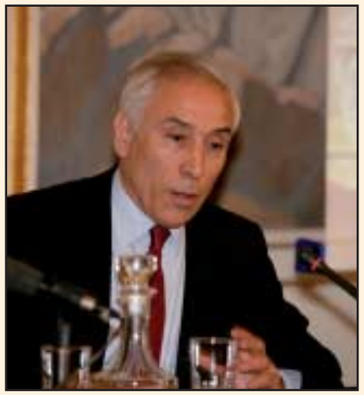

أما في ما يخص دور البلدان الإفريقية فقد ذكر ممثل وزارة الشؤون الخارجية بالأرضية التي تمخضت عن اجتماع الجزائر المناخي في نوفمبر 2008 والتي تؤكد على أن مسؤولية التغيرات المناخية لا تقع بتاتا على كاهل الدول الإفريقية.

الاحتياط من.. الظواهر القصوى

ومن جانبه تحدث السيد محمد مباركي ، عضو مجلس الأمة الذي سهر على إعداد هذا اليوم

الدراسي و ترأس الجلسة الثانية لأشغاله عن التحدي الكبير الذي يواجه العام اليوم والمتمثل في مواجهة التغيرات المناخية والذي يطرح حسب رأيه بإشكالية جوهرية تتمثل في مدى استعداد حكومات البلدان المتطورة للتضحية بالقليل من التنمية الاقتصادية لبلدانها لفائدة البيئة العالمية.

وبالمقابل اقترح المتحدث تطوير الطاقات المتجددة بهدف ضمان الأمن الطاقوي للبلاد باعتبار أن الثروة البترولية زائلة لا محالة.

كما أكد السيد مباركي على ضرورة العمل على توفير الحماية للأشخاص والممتلكات بالاحتياط من الظواهر القصوى كالفيضانات وموجات الحرارة وحرائق الغابات خاصة إذا استمر ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية كما توقعته الدراسات أي بمقدار 4 درجات خلال القرن المقبل فحسب عضو مجلس الأمة على العالم أن يستمر في التطور بالاعتماد على عنصرين جوهريين هما الطاقة والماء عن طريق إدماج الطرق الجديدة للتنمية في المتطلبات الجديدة لحماية البيئة.

وقد استمرت الأشغال بتدخلات التقت كلها في الدعوة إلى ضرورة تحديد المسؤوليات وتوزيع الأعباء والتضحيات من أجل الحفاظ على البيئة حسب درجة "التلويث" وما يحدثه من إخلال بتوازن الطبيعة.

على هامش الندوة
معرض حول التغيرات المناخية

نظمت الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية معرضا وثائقيا حول عدة مواضيع متعلقة بانبعاث الغازات والتغيرات المناخية كالاحتباس الحراري، الفلاحة والأمن الغذائي، الموارد المائية والصحة. ويذكر أن هذه لوكالة التي تضم عدة باحثين جزائريين ويرأسها السيد مصطفى قارة، تعمل على تجسيد معاهدة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية وتشارك في المفاوضات الدولية الجارية حول المناخ من أجل برنامج ما بعد كيوتو 2012 .

قمة كوبنهاغن اتفاق الندوة الأممية للتغيرات المناخية يثير ردود فعل متباينة في المواقف بين كل من الدول النامية والمتقدمة

رئيس الجمهورية يدعو البلدان المصنعة إلى الوفاء بالتزاماتها

بعد مفاوضات شاقة وتجاوز التوقيت الرسمي توجت، يوم 19 ديسمبر 2009، قمة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية التي احتضنتها العاصمة الدانماركية كوبنهاغن منذ السابع من نفس الشهر، باتفاقية تنص على تعهد الدول الصناعية بتقديم مبلغ إجمالي قدره 30 مليار دولار حتى عام 2012، للمساعدة على التنمية للدول النامية الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية .

وأشار الإعلان إلى اتفاق الدول المشاركة على تحديد سقف ارتفاع حرارة الأرض بدرجتين مائويتين نسبة إلى فترة ما قبل الثورة الصناعية غير أنه لم يتضمن هدف تقليص انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع حرارة الأرض بنسبة خمسين بالمائة حتى عام 2050.

وأثار اتفاق الندوة الدولية للتغيرات المناخية ردود فعل متباينة في المواقف بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة، فبينما اعتبرته الدول الأكثر فقرا وعرضة للانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة البيئية، بالقرار«الغير كافي»، رأت الدول الصناعية، من جهتها، انه«مهم» كخطوة أولى في تقليص الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري.

فقد اعترف الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أن اتفاق كوبنهاغن لا يشمل كل شيء يأمل فيه كل شخص، لكنه بداية مهمة، ولا يزال الطريق طويلا نحو تحقيق الهدف المنشود.

بينما اعتبر الرئيس الامريكي، باراك اوباما، ان الدول الرئيسية في قمة كوبنهاجن للمناخ توصلت الى "اتفاق معقول" خلال المحادثات الجارية حول التغيرات المناخية.

واشار الى ان الاتفاقية تتضمن تخصيص 30 مليار دولار للاعوام الثلاثة المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ، على ان ترتفع الى 100 مليار دولار بحلول عام 2020.

وقال اوباما ان التوصل الى اتفاقية ملزمة قانونيا حول المناخ سيكون صعبا جدا، وسيحتاج مزيدا من الوقت. واضاف ان مجرد انتظار ظهور اتفاقية سيعني انه لن يحدث اي تقدم في التوصل اليها.

وقال ان على بلدان العالم ان تنشط اكثر في اتخاذ خطوات من شأنها مواجهة مخاطر تغيرات المناخ في المستقبل.

واكد الرئيس الامريكي على ان الخطوة الاولى هي خطوة بناء الثقة بين الدول الصناعية وتلك النامية. وقال انه على الرغم من الاتفاقية غير ملزمة قانونيا، لكنه اكد على عزم بلاده على تقليص انبعاث الغازات.

واعلنت المانيا وبريطانيا عن موافقتهما على تلك الاتفاقية، على الرغم من إعراب العاصمتين عن الرغبة في المزيد من الطموحات فيها.

فقد قالت المستشارة الألمانية، انجيلا ميركل، انها تؤيد التسوية الاخيرة التي افضت الى الاتفاقية، على الرغم من وجود تحفظات لديها عليها. واوضحت ان القرار كان صعبا جدا، وقد سمح بالتقدم خطوة واحدة، وأن كانت تأمل بالتقدم عدة خطوات.وأضافت ان الاتفاق ليس على مستوى طموح الاتحاد الأوروبي، الذي يريد رفع التزامه بخفض انبعاث الغازات من 20 الى 30 في المئة بحلول عام 2020.

أما رئيس الوزراء البريطاني، جوردن براون، فقد أعرب عن رغبة بلده، مستقبلا، من جعل الاتفاقية ملزمة قانونيا.

من جهة أخرى، عبر رئيس المفوضية الأوروبية، خوسيه مانويل باروزو، عن خيبة أمله لما توصلت إليه الاتفاقية وإن اعتبرها «أفضل من لا شيء».

بينما أعرب مندوب أرخبيل توفالو، في المحيط الهادئ، عن معارضته الشديدة للاتفاق وشبهه بحفنة من الأموال من أجل خيانة مستقبل الأمم.

بينما أعربت بوليفيا عن معارضتها التامة للوسائل التي اعتمدت. في حين اعتبر الموفد السوداني، لومومبا ستانيسلاس ديا بينج، الذي تترأس بلاده مجموعة الـ77 (130 بلدا ناميا) ويمثل هذه المجموعة في مؤتمر المناخ في كوبنهاجن، أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في العاصمة الدانماركية هو الأسوأ في التاريخ.

أما عن الموقف الجزائري التي شاركت في قمة "كوبنهاغن" بصفتها بلدا معنيا بالتغيرات المناخية ولاسيما منها ظاهرة التصحر، كما شاركت بصفتها رئيسة المفاوضين الأفارقة للدفاع عن الموقف الإفريقي الذي أعد بمناسبة اجتماع وزراء البيئة الأفارقة بالجزائر في2008، فقد تم التأكيد عليه طيلة أشغال الندوة حيث دعا السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، الذي شارك في أشغال الندوة، إلى جانب قادة العالم، إلى احترام مبدأ المسؤولية المشتركة بالتباين التي اعتمدتها الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، معتبرا هذا المبدأ جوهريا، ودعا بالمناسبة البلدان المصنعة إلى الوفاء بالتزاماتها وبالعهود التي قطعتها على نفسها، أخذا بما جاءت به الاتفاقية والبروتوكول من حيث تحويل التكنولوجيا والتمويل وتعزيز القدرات لمساعدة البلدان النامية وتمكينها من تحمل عبء التكيف مع التغيرات المناخية.

واعتبر رئيس الجمهورية الوفاء بهذه الالتزامات واجبا شرعيا وتضامنيا، وفرضا يمليه الترابط بالتبعية، لاسيما وأن التغيرات المناخية تتخطى الحدود، مذكرا بالمناسبة بأن الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية وضعت بدقة وبتبصر المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تقود المسعى الدولي في هذا المجال، وحددت بكل جلاء مسؤوليات كل طرف.

كما أكد على ضرورة أن يحظى التحدي الذي تفرضه التغيرات المناخية على البشرية جمعاء اهتمام كل بلد من بلدان العالم، من خلال العمل على وضع الحفاظ على المعمورة فوق الأنانيات الوطنية وفوق المصالح الضيقة، داعيا بالمناسبة إلى جعل قمة كوبنهاغن مرحلة جديدة للتصدي جماعيا للتحديات غير المسبوقة التي تفرضها التغيرات المناخية على البشرية، وقمة تاريخية أخرى بعد قمتي "ريو" في 1992 و"كيوتو" سنة 1997, لاسيما وأن "الإنسان لم يسبق له أن هدد بهذا القدر بنشاطه منظوماته البيئية وموارده ومن ثمة بقاءه"، علاوة على أن التغيرات المناخية تشكل التحدي الأكبر الذي يتعين مواجهته خلال هذا القرن.

للتذكير، فأن العملية التفاوضية الحكومية المكثفة التي استمرت طيلة سنتين، قبل انطلاق قمة كوبنهاغن، بدأت في عام 2007 في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بالي بإندونيسيا.

وقد استهدفت التوصل إلى اتفاق بشأن المناخ يمكن له أن يسري عقب انقضاء فترة الالتزام الأولى باتفاق كيوتو لعام 1997, وذلك في نهاية عام 2012.

ففي مؤتمر بالي، كان ثمة تفاوض واتفاق من قبل البلدان بشأن خطة عمل بالي - والمسماة أيضاً خريطة طريق بالي - وهي خطة تسلم بأن احترار المناخ أمر واضح لا غموض فيه، وأن التأخر في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة سيفضي إلى تقليل الفرص المتاحة لبلوغ مستويات مستقرة تتسم بمزيد من الانخفاض، فضلاً عن تصاعد احتمالات وقوع تأثيرات عنيفة من جراء تغير المناخ. ومن هذا المنطلق، توصي الخطة بالإسراع في العمل الذي يجري الاضطلاع به للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، كما أنها تتضمن مخططاً طموحاً لبلوغ اتفاق عالمي طويل الأجل في مؤتمر كوبنهاغن لعام 2009.

كما تجدر الإشارة إلى أن أشغال القمة رافقتها مظاهرات منددة بعدم التوصل إلى اتفاق يحفظ التوازن الايكولوجي للأرض منذ انطلاق أشغال القمة إلى غاية جلسة الاختتام قادها المئات من الناشطين في المجال البيئي جاؤوا من كل أنحاء العالم.

المكسيك بعد كوبنهاغن

أعلنت الرئيسة الدنماركية لقمة كوبنهاغن كوني هيديغارد، أن جنوب افريقيا ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الـ 17 حول المناخ عام 2011, على أن تُعقد القمة المقبلة في مكسيكو عام 2010, والقمة الـ 18 عام 2012 في آسيا.

مشاركة برلمانية جزائرية على هامش ندوة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية المنعقدة بكوبنهاغن (الدانمارك)

اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية

شارك السيد أحمد حنوفة، عضو مجلس الأمة، وعضو البرلمان الإفريقي، في اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية بالعاصمة الدانماركية كوبنهاجن في الفترة ما بين 07 و08 ديسمبر 2009.

للعلم فإن السيد حنوفة عين من طرف البرلمان الإفريقي للمشاركة في هذه الاجتماعات.

مهام قامت بها وفود من المجلس الشعبي الوطني

شارك المجلس الشعبي الوطني في الاجتماع البرلماني الذي عقد يوم الأربعاء 16 ديسمبر ,2009 على هامش ندوة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية المنعقدة بكوبنهاغن (الدانمارك) من 07 إلى 18 ديسمبر .2009

وقاد السيد عبد الحميد سي عفيف، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس، وفد المجلس في أشغال هذا الاجتماع الذي تناول المواضيع ذات الصلة بالندوة المذكورة، كما سمح، هذا الاجتماع الذي يعقد بمقر البرلمان الدانماركي للبرلمانيين، بالاطلاع عن كثب – وبحضور خبراء – على أهم المسائل والتوجهات التي تحتويها الاتفاقية – الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، وكذا التحاور مع المفاوضين الحكوميين المعنيين بشكل مباشر بمسار اتخاذ القرار في الندوة.

وكان من أهم نتائج هذا الاجتماع البرلماني تحديد إستراتيجية ترمي إلى ضمان عمل فعال للبرلمانيين فيما يخص التغيرات المناخية، وعلى وجه الخصوص تجسيد نتائج الاتفاقية – الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

* كما شارك السيد خليل رافع ، عضو مجلس الأمة في ملتقى برلماني بمنسبة المؤتمر يوم 16 ديسمبر 2009 بكوبنهاغن الدنمارك حيث ناقش المشاركون المواضيع التالية

– الأوجه السياسية للتشريع حول المناخ
– تقرير حول مراحل مفاوضات " الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية
– انعكاسات ما بعد كوبنهاغن
– الرقابة البرلمانية للتحركات الحكومية في مجال التغيرات المناخية

يوم إعلامي حول وضعية الصحة في الجزائر

نظم مجلس الأمة يوم 20 دسمبر 2009، بمبادرة من لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية، العمل والتضامن الوطني التي يرأسها البروفيسور رشيد بوغربال، يوما إعلاميا حول وضعية الصحة في الجزائر.

متابعة لليوم الإعلامي في العدد القادم

"إننا بحاجة إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، مما يتفق مع متطلبات العلم. وعلى كافة البلدان أن تضطلع بدورها بناء على وجود مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة"

السيد بان كي-مون، الأمين العام، جامعة كوريا، سيول، 17 آوت 2009

خلال القرن العشرين، ارتفعت درجة حرارة سطح الأرض بحوالي 1-4 درجة فهرنهايت، وفقاً للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وقد خطا العلم خطوات واسعة فيما يتصل بتحديد الأسباب المحتملة لهذا التغير، وقدم أدلة قوية على أن غازات الدفيئة المتولدة عن النشاط الإنساني تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد.

وقد ذكر الفريق الحكومي الدولي في تقريره التقييمي الرابع (2007) أن ثمة احترار "واضح" للمناخ، وأن هذا ينعكس في ارتفاع المتوسط العالمي لدرجة حرارة الهواء والمحيطات، وانتشار ذوبان الثلج والجليد، وتزايد متوسط مستوى سطح البحر على الصعيد الشامل. ومع اطراد درجات الحرارة، يتنبأ الفريق بأن تواتر الموجات الحارة وحالات الجفاف والأمطار الغزيرة يمكن له إلى حد كبير (بنسبة تزيد عن 90 في المائة) أن يستمر في الزيادة، مما يؤثر بشكل ضار على الزراعة والغابات ومصادر المياه والصناعة والصحة البشرية.

حقائق واستنتاجات

– إن انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية العالمية، التي ترجع إلى الأنشطة الإنسانية، قد تزايدت بنسبة 70 في المائة من عام 1970 إلى عام 2004. وخلال هذه الفترة، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحوالي 80 في المائة. والاتجاه الطويل الأجل، الذي يتعلق بهبوط انبعاثات هذا الغاز بالنسبة لكل وحدة من وحدات الطاقة المقدمة، قد انعكست مسيرته بعد عام 2000.

– والتركيزات الجوية من ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيترز قد ازدادت على نحو ملموس من جراء النشاط الإنساني منذ عام 1750، وهي تتجاوز اليوم إلى حد بعيد تلك المستويات التي كانت عليها قبل بداية العصر الصناعي.

– ومن بين السنوات الإثنتي عشرة الماضية (1995 – 2006)، كانت ثمة إحدى عشرة سنة تعد ضمن السنوات الإثنتي عشرة المسجلة والأشد حرارة منذ عام 1850، وكانت سنتي 2005 و 1998 هما الأكثر حرارة في هذا الصدد.

– وخلال السنوات المائة الماضية، ارتفع متوسط درجات الحرارة في المنطقة القطبية بمعدل يناهز ضعف المعدل العالمي.

– ومن المحتمل إلى حد كبير أن تكون التأثيرات البشرية قد أسهمت في رفع مستوى سطح البحر في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد تكون قد شاركت أيضاً في إحداث تغييرات في أنماط الرياح، مما يعني أنها قد أثرت على مسارات الرياح خارج النطاق المداري.

7 ومستوى سطح البحر قد يستمر في الارتفاع طيلة قرون أو آلاف من السنوات من جراء الانبعاثات المتولدة في القرن الحادي والعشرين، والتمدد الحراري للمحيطات، وفقدان كتل من الأغطية الجليدية.

– وثمة حالات من حالات الجفاف الأكثر شدة والأطول أجلاً قد لوحظت في مساحات تتسم بمزيد من الاتساع، ولاسيما في المناطق المدارية ودون المدارية، منذ السبعينات.

– وأثناء القرن العشرين، تعرضت الأنهار والقلنسوات الجليدية لفقدان كبير في الكتلة، وهذا قد أسهم في إرتفاع مستوى سطح البحر. ومن المحتمل جداً للأغطية الجليدية في كل من غرينلاند وأنتاركتيكا أن تكون قد أسهمت في ارتفاع مستوى سطح البحر في العقد الأخير.

– وفي مناطق كثيرة، قد يتزايد وقوع حالات متطرفة من الترسيبات اليومية، ويعتبر هذا التزايد شديد الاحتمال في شمال أوروبا وفي جنوب وشرق آسيا وفي استراليا وفي نيوزيلندا كذلك.

المصدر: الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة، تقرير ستيرن 2006

معلومات أساسية
اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو

حقائق سريعة:

– صدَّق 191 بلداً على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتزمت تلك البلدان بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الاحترار العالمي.

– وصدَّق 174 بلداً على بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية، الذي يحدد أهدافاً وجداول زمنية للحد من الانبعاثات في البلدان الصناعية.

– وتتمحور الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها. وهاتان المعاهدتان تمثلان الاستجابة الدولية حتى الآن للأدلة الدامغة، التي جمعتها وأكدتها مراراً الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تثبت أن تغير المناخ يحدث وأنه يرجع بدرجة كبيرة إلى الأنشطة البشرية.

– وقد اتفقت البلدان على الاتفاقية في 9 أيار/مايو 1992، وبدأ نفاذ الاتفاقية في 21 آذار/مارس 1994. ولكن الحكومات كانت تدرك حتى عندما اعتمدت الاتفاقية أن أحكامها لن تكون كافية للتصدي على نحو كاف لتغير المناخ. ففي مؤتمر الأطراف الأول، الذي عقد في برلين، بألمانيا، في أوائل عام 1995، بدأت جولة جديدة من المحادثات لمناقشة وضع التزامات أقوى وأكثر تفصيلاً

– وبعد عامين ونصف العام من مفاوضات مكثفة، اعتُمد تمديد كبير للاتفاقية في كيوتو، باليابان، في كانون الأول/ ديسمبر 1997، وملحق كيوتو هذا حدد أهدافاً للانبعاثات ملزمة قانوناً بالنسبة للبلدان الصناعية، وأوجد آليات مبتكرة لمساعدة هذه البلدان في تحقيق هذه الأهداف. وقد بدأ نفاذ بروتوكول كيوتو في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بعد تصديق 55 دولة طرفاً في الاتفاقية عليه، منها عدد كاف من البلدان الصناعية - التي توجد لديها أهداف محددة - لكي تشمل 55 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في تلك الفئة من البلدان في عام 1990

الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

– إطار عام تحدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إطاراً عاماً للجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحدي الذي يمثله تغير المناخ. وتنص الاتفاقية على أن هدفها النهائي هو تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق ضرر بالنظام المناخي. وتحظى الاتفاقية بعضوية عالمية تقريباً؛ فحتى حزيران/ يونيه 2007 كان 191 بلداً قد صدَّق عليها. وهذه البلدان يشار إليها باسم "أطراف الاتفاقية".

– الإبلاغ عن الانبعاثات. اتفقت الأطراف في الاتفاقية على عدد من الالتزامات للتصدي لتغير المناخ. إذ يجب على جميع الأطراف أن تعد وبصفة دورية تقريرا يسمى "البلاغات الوطنية". وهذه البلاغات الوطنية يجب أن تحتوي على معلومات عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ذلك الطرف وأن تصف الخطوات التي اتخذها وما يعتزم اتخاذه من خطوات لتنفيذ الاتفاقية.

– البرامج الوطنية. تقتضي الاتفاقية من جميع الأطراف تنفيذ برامج وتدابير وطنية للتحكم في انبعاثات غازات الانحباس الحراري والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ. واتفقت الأطراف أيضاً على تشجيع استحداث واستخدام تكنولوجيات لا تلحق ضررا بالمناخ؛ والتثقيف والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وتأثيراته؛ والإدارة المستدامة للغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى إزالة غازات الاحتباس الحراري من الغلاف الجوي، والتعاون مع الأطراف الأخرى في هذه الأمور.

– التزامات البلدان الصناعية. تقع التزامات إضافية على عاتق البلدان الصناعية، التي تسمى أطراف المرفق الأول بموجب الاتفاقية. وهذه الأطراف اتفقت أصلاً على الاضطلاع بسياسات وتدابير بهدف محدد هو إعادة حجم انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري إلى المستويات التي كانت عليها في عام 1990 بحلول عام 2000 ، ويجب أيضاً على الأطراف المدرجة في المرفق الأول تقديم بلاغات وطنية أكثر تواتراً ويجب أن تقدم على حدة تقارير سنوية عن انبعاثاتها الوطنية من غازات الاحتباس الحراري.

– تبادل التكنولوجيات. يجب أيضاً على البلدان المتقدمة الأغنى (التي تسمى الأطراف المدرجة في المرفق الثاني) بتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيات غير الضارة بالمناخ إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ويجب أيضاً أن تقدم موارد مالية لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ التزاماتها عن طريق مرفق البيئة العالمية، الذي يمثل الآلية المالية للاتفاقية، عن طريق القنوات الثنائية أو القنوات الأخرى المتعددة الأطراف.

الالتزامات بموجب بروتوكول "كيوتو"

– تثبيت مستويات غازات الاحتباس الحراري. يتقاسم بروتوكول كيوتو لعام 1997 مع الاتفاقية هدفها النهائي المتمثل في تثبيت انبعاث غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون حدوث تداخل خطير مع النظام المناخي. وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف، يعزز بروتوكول كيوتو ويحسن الكثير من الالتزامات الموجودة فعلاً بموجب الاتفاقية. وباستطاعة أطراف الاتفاقية فقط أن تصبح أطرافاً في البروتوكول.

– وجود أهداف ملزمة للبلدان المتقدمة. على الرغم من موافقة جميع الأطراف على زيادة المضي قدماً في تنفيذ التزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية، أخذت الأطراف المدرجة في المرفق الأول فقط على عاتقها التزاماً بتحقيق أهداف جديدة لنظم البروتوكول. وقد وافقت هذه الأطراف، تحديدا، على أهداف ملزمة بشأن الانبعاثات خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2008 حتى عام 2012.

– أدوات جديدة للحد من الانبعاثات. بمساعدة البلدان الصناعية في تحقيق أهدافها الملزمة، وتشجيعاً للتنمية المستدامة في البلدان النامية، اعتمد بروتوكول كيوتو ثلاث آليا مبتكرة - هي آلية التنمية النظيفة، والتنفيذ المشترك، والاتجار بالانبعاثات.

– رصد الامتثال. دعماً لتنفيذ هذه الآليات، وتشجيعاً لامتثال الأطراف المدرجة في المرفق الأول للأهداف المتعلقة بالانبعاثات منها، عزز بروتوكول كيوتو إجراءات الإبلاغ والاستعراض الخاصة بالاتفاقية وأوجد نظاماً لقواعد بيانات إلكترونية، تسمى سالسجلات الوطنية"، لرصد المعاملات بموجب آلية كيوتو. وأنشأ أيضاً لجنة للامتثال، لديها سلطة تحديد وتطبيق عواقب عدم الامتثال.

السرطان: هل هو فعلا خطر زاحف؟

يوم برلماني للمطالبة بمخطط وطني

تحت شعار "كلنا من أجلهن" نظمت، يوم 12 أكتوبر 2009, جمعية الأمل لمساعدة مرضى السرطان، بمناسبة الشهر العالمي لمكافحة سرطان الثدي المتزامن مع شهر أكتوبر، وبمشاركة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني، بالمجلس الشعبي الوطني، يوما برلمانيا يهدف لوضع مخطط وطني لمكافحة داء السرطان الذي بات يسجل 7000 حالة جديدة سنويا، وهو رقم مرشح للارتفاع في السنوات المقبلة إذا لم يتم ضبط إستراتيجية محكمة لمكافحة الداء.

وعن انتشار المرض، أكد البروفيسور بوزيد، رئيس مصلحة الأورام السرطانية بمركز بيار وماري كوري لمعالجة السرطان، بالجزائر العاصمة، أن عشرة بالمائة من حالات السرطان المسجلة بالجزائر هي سرطانات عائلية، مشيرا إلى أن هناك عائلات ينتشر عندها الداء بشكل ملحوظ دون غيرها، مضيفا أنه يمكن وصف ذات الحالة بالخطيرة في الجزائر نظرا لانتشار زواج الأقارب بين الجزائريين وهو ما يوسع من رقعة الإصابات.

كما أفادت الدكتورة اسيا موساوي، اخصائية في مرض السرطان، أن نسبة الاصابة بسرطان الثدي في الجزائر ارتفعت من 28,1 بالمئة سنة 2001, إلى 47 بالمئة سنة 2004, من مجمل حالات الاصابة بمختلف أنواع السرطان. وأوضحت أن نسبة التشخيص في المرحلة الأولى من المرض لا تتجاوز 1,5 بالمئة أما المرحلة الثانية لا تتجاوز 8,1 بالمئة في حين التشخيص في المرحلة ما قبل الأخيرة يبلغ عادة في حدود 40 بالمئة، والمرحلة الأخيرة في حدود 20 بالمئة.

وأوعزت الاخصائية اسباب قلة اجهزة التصوير والاطباء المختصين وتمركزهم في عدد محدود من المدن الكبرى إلى جانب ارتفاع سعر الفحص والمواعيد الطبية البعيدة التي تكون في كثير من الحالات غير فعالة.

من جهتها أكدت السيدة كتّاب حميدة الأمينة العامة لجمعية الأمل لمساعدة مرضى السرطان، على أن المطالبة بوضع مخطط وطني لمكافحة السرطان يعتبر الحل الوحيد الذي يسمح بالحد من الوفيات سنويا، مطالبة بضرورة إجراء تحاليل الماموغرافيا "فحص خاص بالثدي" عند كل امرأة بلغت سن الأربعين.

وقام المشاركون، خلال اللقاء الذي حضره كل من وزير الصحة، وإصلاح المستشفيات، ووزير العمل، ووزيرة الأسرة، بتحديد المحاور الرئيسية للمخطط الوطني لمكافحة سرطان الثدي، ومن بين هذه المحاور الوقاية عبر الإعلام، لا سيما، من مخاطر التدخين والكحول والتعرض لأشعة الشمس لفترة طويلة، والتغذية الغنية بالدهون، والملح، والسكر، كما دعوا إلى تسطير برنامج إعلامي حول السرطان، ومنع التدخين بالأماكن العمومية مشيرين إلى مكافحة السرطان تتطلب تعاون العديد من الوزارات المكلفة بالجانب الاجتماعي، والتربوي والصحي.

ومن جهة أخرى، يضم المخطط محورا يخص التشخيص حيث تم التأكيد على أهميته في الوقاية من تطور المرض بنسبة 30 بالمائة وضمان شفاء 80 بالمائة من الحالات كما تم التطرق إلى إمكانية التكفل بتكاليف الفحص ووضع دفتر صحي للمرأة يضم تواريخ إجراء الأشعة وكذا كل العلاجات الخاصة.

ويدعو المخطط أيضا إلى ضمان تكوين وتشغيل العمال المختصين في السلك شبه الطبي وضمان متابعة بسيكولوجية للمريضة المصابة بسرطان الثدي وعائلتها. كما أوصى المشاركون بإنشاء معهد جزائري للسرطان وتنصيب شبكة وطنية لضمان تنسيق أعمال كافة المتدخلين.

كما دعوا أيضا إلى مراجعة نظام الضمان الاجتماعي بغية تحسين طريقة تسديد تكاليف الأدوية ومراجعة برنامج التموين وتوفير الأدوية في المستشفيات.

للإشارة انطلقت قافلة الأمل للتحسيس والإعلام حول مرض سرطان الثدي، يوم الاثنين 12 أكتوبر 2009, من مقر المجلس الشعبي الوطني، وهي تضم عشر أخصائيين وأعضاء من جمعية الأمل لمساعدة مرضى السرطان لتجوب ثلاث ولايات كمرحلة أولى هي الجلفة وغرداية والاغواط وستعمل على تحسيس المواطنين بخطر المرض وبأهمية التشخيص والفحص المبكر والمستمر للوقاية بغرض الحد من داء السرطان.

يوم برلماني حول الكفاح ضد الاستعمار في الجزائر من 1830 إلى 1954

نظم المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع وزارة المجاهدين، يوم الخميس 29 أكتوبر 2009, يوما برلمانيا حول موضوع "الجزائر الكفاح ضد الاستعمار1830 -1954/ المقاومة والثورات الشعبية والحركة الوطنية عشية إندلاع الثورة" .

وجرت أشغال هذا اليوم البرلماني في ثلاث جلسات: تناولت الجلسة الأولى التي تمحورت حول "حرب المقاومة" ثلاث محاضرات تعلقت ب سخصائص المقاومة المسلحة إبان القرن الـ19 "، و"الانتفاضة الريفية في القرن الـ19: مقاربة سوسيولوجيا"، و"المقاومة الثقافية والروحية في بداية الاحتلال الفرنسي".

أما الجلسة الثانية فقد تمحورت حول موضوع سأساليب القمع الاستعماري"، وذلك من خلال محاضرتين بعنوان: "الكارثة الديموغرافية في الجزائر1867 –1868 "، و"دور البنوك في إرساء المشروع الاستعماري".

وتطرقت الجلسة الأخيرة إلى محور "الحركة الوطنية و النضال الاجتماعي والسياسي" حيث ألقي خلالها محاضرتان حول: "المظاهرات الاجتماعية والمظاهرات السياسية في الجزائر ما بين 1919 و1954 "، و"مسألة توحيد ...

أوضح السيد زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني، في كلمة له لدى افتتاح اليوم البرلماني أن تاريخ الجزائر هو تراث ثمين ويجب على الأجيال الحالية، والصاعدة تسلمه وتسليمه كما يسلم مشعل النور من يد إلى أخرى لينير دروبنا ويحيي مثلنا العليا.

وقال رئيس المجلس أن اعتراف فرنسا بماضيها الاستعماري، وبمسؤوليتها عن الجرائم التي ارتكبتها في بلادنا سيشكل خطوة ملموسة نحو مصالحة لا غنى عنها، مصالحة تطمح إليها الامتان الجزائرية والفرنسية، غبر أن العكس يحدث في الضفة الشمالية إذ هناك من يعمل على تجميد التاريخ الاستعماري وتزييف الحقائق.

وأضاف ذات المتحدث قائلا أن الاحتلال والعدوان والظلم يبقى مسجلا في التاريخ كأبشع عمل للاستغلال البشري الذي لم يشهد له العالم المعاصر مثيلا. وقال السيد زياري أن النظام الاستعماري أراد تبييض جرائمه بتشويه الحقائق من خلال قانون 23 فيفري 2005, الذي يراد منه التهرب من المسؤولية إزاء ما اقترف من جرائم ضد الإنسانية.

وفي هذا السياق، أعرب السيد زياري عن احترام وتقدير الجزائر لأصوات المفكرين الفرنسيين الذين انتفضوا من أجل إجلاء الحقيقة التاريخية ، مؤكدا أن هذه الأصوات تصنع شرف بلادها وتعبر عن الضمير الحي للبشرية برمتها.

وقال رئيس المجلس أن تزييف الحقائق هذا يأتي بعد 132 سنة من محاولة محو أثار ثقافتنا الأصلية وتحريم استعمال لغتنا العربية والامازيغية وتخريب تقاليدنا وتدمير معالم الإسلام في بلادنا وتحويل ما تبقى من مساجدنا إلى كنائس وتلبيسنا بجنسية ونشيد وعلم وأجداد غرباء عنا ومحاولة إفراغ ذاكرتنا بالاستيلاء على أرشيفنا الذي يعود تاريخه إلى ما قبل سنة 1830.

وألح السيد زياري على أن رهان اليوم يتعلق بتدوين تاريخ بلادنا وتعريف أجيال الغد بالذاكرة الزمنية العميقة التي تصنع هويتنا والمحافظة عليها وتوريثها لهم وللأجيال المتعاقبة من بعدهم وتبليغ الصورة الحقيقية وغير المشوهة لتاريخنا إلى أبناء الجزائر المولودين بالمهجر من أجل تعليمهم التاريخ الحقيقي لأجدادهم الحقيقيين.

ورشة برلمانية حول تحليل مشاريع القوانين

التجربتان الجزائرية والأمريكية..

عبر نواب وخبراء أمريكيون، يوم الأحد 8 نوفمبر 2009, خلال الورشة التكوينية حول موضوع "تحليل مشاريع القوانين..ضمن مناهج تحليل السياسات العامة وتقييمها"، المنظمة من طرف المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع المؤتمر الوطني للمجالس التشريعية الأمريكية، على مدار ثلاثة أيام، أنه يامكان المشرعين الجزائريين الاستفادة من التجربة البرلمانية الأمريكية، بما يتماشى وخصوصية تجربتهم البرلمانية، لا سيما من حيث تقنيات إعداد مشاريع القوانين أو صياغة التقارير البرلمانية المكتوبة والشفوية.

وأكد الخبير الأمريكي كارل كورتز، مدير برنامج البحث والتربية بالمؤتمر الوطني للمجالس التشريعية الأمريكية بواشنطن، أن خصوصية مجالس النواب في الولايات المتحدة تكمن في قيامها بإعداد كافة القوانين، مشيرا إلى أن القوانين يقوم بإعدادها البرلمانيون، والحكومة تفصل فيما يخص تطبيقها أم لا. وأكد في هذا الشأن أنه من ضمن صلاحيات الحكومة في ولاية أمريكية قبول أو رفض قانون يصوت عليه البرلمان، مضيفا أنه في الولايات المتحدة لكل ولاية برلمانه الخاص الذي تصدر عنه القوانين.

وفي نفس السياق، أوضح النائب الأمريكي أن مشاريع القوانين تصدر عن برلماني أو مجموعة من البرلمانيين أو حزب سياسي أو مواطنين، بينما أشار إلى أن مشروع القانون الوحيد الذي يصدر عن الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية هو مشروع قانون المالية. وأوضح أنه على مستوى البرلمان يتم تحليل السياسات العامة وإعدادها بمساعدة اللجان التي تتدخل بصفة مستشار في عملية إعداد القوانين. وأشار كورتز، من جهة أخرى، إلى أن نمط سير المجالس المنتخبة في الولايات المتحدة يختلف من ولاية إلى أخرى.

كما تناول السيد كارتز موضوع فهم احتياجات البرلمانيين، حيث اعتبر التعاون الفعال بين البرلمانيين، وفرق البحث، والتحليل أمرا ضروريا، موضحا كيفية ضمان تلقي المشرعين للمشورة، والمعلومات القبلية اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة التي تعبر عن خياراتهم السياسية، خاصة فيما يتعلق بمضمون القوانين وتعديلاتها.

وأثناء جلسة المناقشة، أقر السيد ايبوندرا شفيلكيلا، رئيس الوفد البرلماني الأمريكي، وعضو المجلس التشريعي لولاية نيوجارسي، ورئيس لجنة الاتصالات السلكية واللاسلكية والمصالح المشتركة، أنه ليس هناك نظام برلماني متكامل، وأن أفضل نموذج معبر عن التجربة التمثيلية البرلمانية هو النموذج البريطاني، لكن خصوصية كل تجربة، بما فيها الجزائرية، تجعلنا، يقول ذات المتحدث، نتكامل ونتعلم من بعضنا البعض، مشبها الديمقراطية التمثيلية بالولد الصغير الذي ينمو ويتطور حتى يكبر.

ومن جهته، أشار السيد بوعلام طاطاح، رئيس قسم التكوين والدراسات التشريعية، في المجلس الشعبي الوطني، إلى أن التجربة التشريعية الأمريكية مفيدة لإدارات الوزارات في الجزائر، انطلاقا من أن اللجان تؤدي دور المستشار بالنسبة لنواب المجالس التشريعية الأمريكية. وأبرز، في نفس الإطار، بأن الهيئة التشريعية في التجربة الديمقراطية الجزائرية لها صلاحيات دستورية تتعلق بدراسة مشاريع القوانين والمصادقة عليها مثلما لها الحق في المبادرة بمقترحات قوانين ولها دور رقابي على الجهاز التنفيذي، وهذه خصوصية تميز التجربة البرلمانية الجزائرية التي هي فتية مقارنة بالتجربة التشريعية الأمريكية، مشيرا إلى أن هذه الأخيرة تكون مفيدة لإدارات الوزارات الجزائرية.

للإشارة تضمنت الورشة خلال اليوم الأول أربع جلسات، بحيث تناولت الجلسة الأولى مواضيع: "العمليات التشريعية من منظور شامل" بينما تضمنت الجلسة الثانية موضوع " فهم احتياجات البرلمانيين" أما الجلسة الثالثة للورشة فتمحورت حول موضوع "مدخل إلى تحليل السياسات العامة". وتناولت الجلسة الرابعة "البحث عن مصادر المعلومة و تقييمها". وتضمن اليوم الثاني من الأشغال أربع جلسات أخرى هي" إعداد القرارات السياسية" و"الإعداد لتحليل السياسات المتعلّقة بالمجالات الرئيسية في الحياة العامة" و"صياغة التقارير البرلمانية المكتوبة و الشفوية". وناقش المشاركون في اليوم الثالث والأخير موضوعي "الاستخدام الفعال للرقابة البرلمانية" و"الإقناع و تحقيق التوافق والإجماع".

تحف فنية بمقر مجلس الأمة

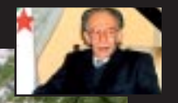

المجاهد الرئيس الأسبق لمجلس الأمة
بشير بومعزة في ذمة اللّه

رئيس الجمهورية : لقد فقدت الجزائر فيه مناضلا صلبا ومجاهدا مؤمنا..

انتقل إلى رحمة الله المجاهد بشير بومعزة، أول رئيس لمجلس الأمة، حيث وافته المنية يوم الجمعة 61 أكتوبر ،9002 بسويسرا عن عمر يناهز 28 سنة إثر مرض عضال.

ووري الفقيد مثواه الأخير، يوم الأحد 18 أكتوبر بمقبرة العالية، بعد أن نقل جثمان الفقيد صباحا إلى مقر مجلس الأمة، لإلقاء النظرة الأخيرة عليه.

وأمام هذا المصاب الجلل، تقدمت الكثير من الشخصيات الوطنية بأخلص التعازي، داعين من الله عز وجل أن يتغمد روح الفقيد برحمته الواسعة وأن يسكنه فسيح جناته، ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان إن لله وإن إليه راجعون.

السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية..

فور تلقيه نبأ وفاة المرحوم المجاهد بشير بومعزة، وجه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة برقية تعزية إلى كافة أفراد أسرة المرحوم المجاهد بشير بومعزة أكد فيها أن الجزائر فقدت "مناضلا صلبا ومجاهدا مؤمنا بعدالة قضية أمته و وطنيا مخلصا نذر حياته لخدمة شعبه".

واستهل الرئيس بوتفليقة برقيته قائلا "لبت اليوم روح المناضل والمجاهد المرحوم بشير بومعزة نداء ربها لتلتحق بالرفيق الأعلى".

وأضاف رئيس الدولة في برقيته "قد نما إلي الخبر الأليم الذي تفزع له النفس وتأتلم لا سيما والراحل من رعيل الوطنيين الرواد تنبه وعيه مبكرا لمناكر الاحتلال وظلمه لشعبنا فانخرط في الحركة الوطنية وأدى جلائل الأعمال بتوعيته أبناء شعبه داخل الوطن وخارجه إلى أن اندلعت ثورة نوفمبر المباركة فكان من السباقين إليها فالتحق بصفوفها مناضلا ومؤطرا وقائدا". و واصل رئيس الجمهورية قائلا "ولما وضعت حرب التحرير مع العدو أوزارها كان الرجل في الصفوف الأولى لبناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة فاضطلع بواجب المسؤوليات الكبرى وتقلد المناصب العليا وختم هذه المسيرة الظافرة برئاسة مجلس الأمة في السنوات الماضية".

وأبرز الرئيس بوتفليقة أن الفقيد "لم تثنه مهامه النبيلة عن أداء واجب النضال في المجتمع المدني من خلال تأسيسه وإشرافه على جمعية وطنية تنافح عن حق الشعب الجزائري فيما كابده وقاساه من جرائم ضد الإنسانية على أيدي زبانية القتل والإبادة في مجازر ماي 1945 مرسيا بذلك لبنة هامة في صرح حماية الذاكرة الجماعية للأمة ضد النسيان والتلف فضلا عن مواقفه الصريحة في الدفاع عن القضايا العادلة للأمة العربية".

وأكد رئيس الدولة "لقد فقدت فيه الجزائر مناضلا صلبا ومجاهدا مؤمنا بعدالة قضية أمته و وطنيا مخلصا نذر حياته لخدمة شعبه".

"تغمد المولى روحه بأنعام رحمته وأغدق عليها من ثوابه وأسكنها رياض الفردوس مع الصديقين والشهداء. فبقلب راض بقضاء الله وقدره المحتوم أعرب لأهله الأكارم وذويه الأبرار ورفاق دربه عن صادق العزاء وخالص الدعاء مستعطفا من لدنه الرحمة والسلوان" يضيف رئيس الجمهورية.

"وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون".

السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة..

من جهته نوه السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بنضال المرحوم بشير بومعزة، مشيرا إلى أن حياته اتسمت بمحطات مشرقة ولافتة في الدفاع عن الذاكرة الوطنية.

وذكر السيد بن صالح في برقية تعزية إلى عائلة المرحوم بأن حياة المجاهد المرحوم بشير بومعزة حفلت بالنضال "منذ أن كان شابا في الجيل الأول للحركة الوطنية، ثم في خضم حرب التحرير المباركة طريدا وسجينا، أفلت من أغلال السجن الفرنسي الاستعماري المرعب إصرارا على الكفاح وتوقا إلى الحرية والكرامة"، مضيفا بأن الفقيد الذي كان من أولئك المجاهدين الوطنيين الغيورين، اتسمت حياته بمحطات مشرقة لافتة في الدفاع عن الذاكرة الوطنية بقوة وحماس، ارتبط اسمه بجمعية 8 ماي 45 التي أسسها وحدد توجهاتها الوطنية. كما أشار إلى أن الراحل حظي خلال فترة ترأسه لمجلس الأمة في أول عهدة لهذه الهيئة الدستورية التشريعية، بتقدير واحترام الأطياف السياسية لأسرة المجلس التي تحتفظ له بذكرى طيبة أسست لانطلاقة العمل البرلماني الثنائي.

كلمة رئيس مجلس الأمة : كان مناضلا ومجاهدا ومسؤولا

وفي جلسة علنية لطرح الأسئلة الشفهية ليوم الخميس 12 نوفمبر 2009، أعاد رئيس مجلس الأمة التنويه بمناقب الفقيد فألقى الكلمة التالية:

"بحزن بالغ وأسى عميق... ودعنا، هذه الأيام –المجاهد الأخ بشير بومعزة، رحمه الله.

لقد غيب الأجل أخانا...

والموت حق... نتقبله بما يرضي الله سبحانه وتعالى... ونفوض الأمر كله، في هذا المصاب الجلل، له.

لقد عاش الفقيد الكبير حياة حافلة بالنضال والكفاح والعطاء للجزائر، التي أحبها فأخلص لها ووهبها خير ما وهبه الله أياه، فكان مناضلا ومجاهدا ومسؤولا...

صحيح، أنه رحل عنا إلى دار الخلود... لكنه ترك أثرا لا يفتر على الألسن وذكر لا يطويه النسيان... ذلك هو المناضل والمجاهد والوزير ورئيس مجلس الأمة... والمثقف الأصيل، بشير بومعزة.

لقد كانت للفقيد مساهمات واضحة في الحياة الوطنية طيلة مسيرته الحافلة بالنضال ضمن الحركة الوطنية وأثناء بناء الدولة المستقلة، مساهمات تجذرت أكثر عند انخراطه المبكر في ثورة التحرير المباركة... وأثناء مشاركته بعد ذلك، غداة الاستقلال الوطني، في بناء الدولة الحديثة... ولقد كان وصف فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة له دقيقا حينما له دقيقا حينما قال: "كان الرجل في الصفوف الأولى لبناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة، فاضطلع بواجب المسؤوليات، وتقلد المناصب العليا، وختم هذه المسيرة الضافرة برئاسة مجلس الأمة".

لقد عرفت الفقيد وتعاملت معه طيلة رئاسته لمجلس الأمة ووجدت فيه دائما الرجل الصادق في عمله والحكيم في آرائه والمجرب في ممارسته... فرحمه الله وطيب ثراه...

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد شاءت إرادة المولى عز وجل أن يغادرنا أخانا بشير بومعزة في أجواء إحياء الذكرى الخامسة والخمسين لاندلاع ثورة التحرير المجيدة... وفي وقت تعيش فيه الجزائر أياما مجيدة، تستعيد فيها بفخر واعتزاز أمجاد وبطولات بلد ينعم، اليوم، بفضل تضحيات الشهداء الأبرار، والمجاهدين البواسل، والمناضلين الأشداء... بالحرية والاستقلال... بلد يمضي اليوم بفضل رجاله ونسائه المخلصين بثبات إلى تحقيق الآمال والتطلعات، التي كرستها رسالة نوفمبر الخالدة.

إن الكلمات، سيداتي، سادتي، تبقى قاصرة في مثل هذه اللحظات لتفي فقيدنا المرحوم بشير بومعزة حقه، وهو من هو في وزنه ومكانته...

حقا، يغيب عنا اليوم الأخ بشير بجسده... لكنه يبقى بيننا حاضرا بأفكاره...

فالناس لا تقاس بالأعمار وإنما تقاس بالأفكار التي عاشوا من أجلها...

رحم الله المجاهد الأخ بشير بومعزة، اللهم تقبله في جنات الفردوس مع الصدقين والشهداء والصالحين..."

وفي نفس الجلسة، ترحم أعضاء المجلس على المرحوم بشير بومعزة بقراءة الفاتحة على روحه.

السيد عبد العزيز زياري، رئيس المجلس الشعبي الوطني..

وأشاد رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عبد العزيز زياري بخصال المجاهد الكبير والمناضل الفذ المرحوم بشير بومعزة، مشيرا إلى أن المغفور له وهب حياته كلها خدمة للقضية الوطنية ولعزة بلاده منذ ريعان شبابه تحضيرا للثورة التحريرية الكبرى التي كان من السباقين للالتحاق بها.

وأضاف المتحدث أن الفقيد تمكن بفضل حنكته وقدرته التنظيمية العالية من الإسهام في نقل كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار من الجزائر إلى داخل فرنسا من خلال نشاطه في فيدرالية فرنسا التي كان مهندس إنشائها وتنظيمها قبل اعتقاله والزج به في سجون المستعمر ثم نجاته من أغلال هذه السجون.

كما ذكر بأن المرحوم كان في السنوات الأولى من الاستقلال في الصفوف الأمامية لإرساء دعائم الدولة الجزائرية الفتية، معتبرا بأن الجزائر فقدت بموت بشير بومعزة رجل دولة من الطراز الأول، كان يؤمن بعدالة قضية أمته ويسعى دائما إلى نهضة ورقي شعبه وصيانه ذاكرته، وفقدت الأمة العربية في شخص المرحوم مناضلا صلبا عرف بدفاعه المستميت عن القضايا العربية العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة..

وبدوره أبرز السيد أحمد أويحيى، رئيس الحكومة، المسيرة النضالية الفذة للفقيد

المجاهد بشير بومعزة وتفانيه في خدمة الجزائر انطلاقا من الحركة الوطنية والكفاح من أجل التحرير الوطني، وصولا إلى فترة الاستقلال، وقال في رسالة تعزية لأسرة المرحوم، إن الفقيد برز منذ الاستقلال من خلال تقلده بكل تفان لمناصب مسؤولية هامة كان آخرها رئاسة مجلس الأمة".

السيد محمد الشريف عباس، وزير المجاهدين..

وزير المجاهدين السيد محمد شريف عباس أشار من جانبه إلى أن الفقيد بومعزة كان رجلا ذو مواقف صارمة، ومن المناضلين المتشبثين بالقضية الوطنية وبالدفاع عن الشعب الجزائري ضد الاستعمار، منوها بدور الفقيد في كتابة التاريخ الجزائري وإسهامه من خلال كتبه في حوار الثقافات والديانات.

بعض رفقاء المرحوم..

رفاق الفقيد بومعزة في الحركة الوطنية اعتبروا رحيله خسارة كبيرة للجزائر، وأثنوا على وطنيته وإخلاصه في خدمة الوطن، وأعرب في هذا الصدد رئيس الحكومة الأسبق بلعيد عبد السلام عن حزنه لفقدانه للصديق المجاهد بشير بومعزة، بينما أكد المناضل عبد الحميد مهري إخلاص الراحل وتفانيه في خدمة بلاده والقضايا العادلة في العالم ومنها القضية الفلسطينية التي كرس لها الكثير من جهوده، مبرزا في الوقت ذاته الشجاعة الأدبية التي كان يتمتع بها المرحوم.

وأشار المجاهد أحمد محساس الذي تعرف على الراحل بعد مجازر 5 ماي 1945، إلى أنه كانت للفقيد مسيرة مميزة ضمن الحركة الوطنية من أجل تحرير البلاد من نير الاستعمار، مذكرا بأنه تعرف على الفقيد إثر الأحداث المأساوية لماي 1945 بسطيف، قائلا "كنا شبابا آنذاك لكننا كنا نتحلى بالروح التحليلية للوضع وتوقعنا ما كان سيحدث، وكان بشير بومعزة رجلا جد شجاع كونه حارب الاستعمار ولم يكف عن العمل جاهدا من اجل تشييد الوطن إلى آخر المطاف".

ومن جانبه ذكر السفير السابق السيد عبد القادر بوسلهام الذي عرف الفقيد بومعزة عندما كان وزيرا للاقتصاد الوطني، أن "هذا الرجل كان مثالا للاستقامة، وشخصية كفأة ومؤهلة استطاعت أن تؤدي مهامها الضخمة في الحكومة بوسائل قليلة، مضيفا أن الفقيد ظل في خدمة الوطن وواجه بشجاعة التزامات ثقيلة في تسيير شؤون البلاد.

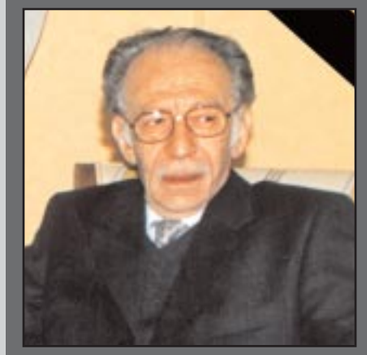

عن الراحل بشير بومعزة..

عرف الفقيد الذي ولد في 26 نوفمبر 1927 بخراطة بولاية سطيف سابقا (بجاية حاليا) بنضاله في الحركة الوطنية منذ شبابه، كما كان مسؤولا في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا خلال الثورة التحريرية، فيما شغل غداة الاستقلال عدة مناصب وزارية، منها وزير العمل والشؤون الاجتماعية في أول حكومة للجمهورية الجزائرية في 1962، ثم وزيرا للاقتصاد الوطني في سنة 1963، ووزيرا للصناعة والطاقة بين 1964 و1965، ووزيرا للإعلام بين 1965 و1966.

وتولى المرحوم الذي أسس مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، جمعية 8 ماي 1945 التي كانت سباقة في إثارة قضية مطالبة فرنسا بتعويض الجزائر عن جرائم الاستعمار، مهام رئيس مجلس الأمة من جانفي 1998 إلى أفريل 2001.

تأبينية الفقيد بمناسبة أربعينيته

بتنظيم من المركز الوطني للبحوث والدراسات التاريخية، أحيا عدد من الشخصيات الثورية والحكومية والأكاديمية، يوم الأربعاء 61 ديسمبر ،9002 حفل تأبيني للراحل بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة الأسبق، بمناسبة أربيعينيته. أكد فيه المجاهدون، والمؤرخون أنه كان مناضلا صلبا حمل حب وطنه منذ نعومة أظافره خصوصا بعد معايشته لأحداث الثامن من ماي 5491 في مسقط رأسه خراطة. وجاءت في حقه شهادات نادرة كعلاقته بمصالي الحاج وإشرافه على علاج محمد بلوزداد، رئيس المنظمة السرية بفرنسا، وهي المواضيع التي أوصى المنظمون بضرورة البحث فيها وجعلها رسائل تخرج من المعاهد.

إلى جانب عائلة الفقيد، فمن أبرز الوجوه التي حضرت الأربيعينية بالنادي الوطني للجيش، وزير المجاهدين محمد شريف عباس، رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور، عبد الحميد مهري، وزير العدل الأسبق عمار بن تومي، ومن المجاهدين الرائد لخضر بورقعة ولويزة إيغيل أحريز ومريم زرداني وأعضاء من جمعية 8 ماي 1945 إلى جانب أكاديميين.

أكد مجاهدون وباحثون في التاريخ أن المجاهد الفقيد بشير بومعزة الذي وافته المنية في نوفمبر الماضي يعد ثمرة طيبة من ثمار الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

ففي هذا الشأن، أوضح السيد محمد الشريف عباس، وزير المجاهدين، أن تكريم أول رئيس لمجلس الأمة إنما هو تقدير وعرفان لجيل كامل من المناضلين والمكافحين والصامدين الثابتين على الخط.

ومن جانبه، استعرض الصحفي والمؤرخ محمد عباس مختلف مراحل طفولة الفقيد الذي تأثر أيما تأثر بأحداث الثامن من ماي 1945 التي رسخت قناعاته الثورية وصقلت حبه وإيمانه بعدالة قضية وطنه فكانت تلك هي الشرارة التي أشعلت في نفسه منذ نعومة أظافره حب الوطن وبغض المستعمر.

وأشار إلى أن الراحل كان من رعيل الوطنيين الرواد تنبه وعيه مبكرا للاحتلال وظلمه للشعب الجزائري فانخرط في الحركة الوطنية وأدى أعمالا جليلة بتوعيته أبناء شعبه داخل الوطن وخارجه إلى أن اندلعت ثورة نوفمبر المباركة فكان من السباقين للالتحاق بها كمناضل ومؤطر وقائد.

وتأسف المحاضر على أن القدر لم يمنح الفقيد المخضرم فرصة لكتابة مذكراته والإدلاء بشهاداته عن فترات لا زالت غامضة في تاريخ الجزائر قبل وأثناء وبعد الثورة حيث كان جزءا هاما وفعالا من هذا التاريخ وعايش مختلف المراحل والأزمات العصيبة التي مرت بها البلاد.

أما المجاهد والمحامي ووزير العدل الأسبق السيد عمار بن تومي فقد ركزعلى دور الفقيد في الدفاع إبان الثورة عن الجزائريين في فرنسا واوروبا حيث أسس بمعية ثلاثة محامين في فرنسا هيئة المحامين الجزائريين أوكلت لها مهمة الدفاع عن الجزائريين المسجونين لمساندتهم للثورة.

ونظرا لفعالية ونجاعة هذه الهيئة في الدفاع عن المتهمين ببراعة وعدالة القضية التي سجنوا بسببها فقد توسعت هذه الحلقة لتشمل 82 محاميا جزائريا وفرنسيا وبلجيكيا تجندوا جميعا للدفاع عن أبناء الجزائر.

كما تمكن الفقيد بفضل حنكته وقدرته التنظيمية العالية من الإسهام في نقل كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار من الجزائر إلى داخل فرنسا من خلال نشاطه في فيدرالية فرنسا التي كان مهندس إنشائها وتنظيمها قبل اعتقاله والزج به في سجون المستعمر ثم هروبه منها بعد تنكره في ثوب كاهن وذلك في واقعة حيرت سجانيه.

ومن جانبه أكد السيد جمال يحياوي من المركز الوطني للبحوث والدراسات التاريخية أن مهام بشير بومعزة لم تثنه عن أداء واجب النضال في المجتمع المدني من خلال تأسيسه وإشرافه على جمعية وطنية تدافع عن حق الشعب الجزائري فيما كابده وقاساه من جرائم ضد الإنسانية على أيدي زبانية القتل والإبادة في مجازر ماي 1945 مرسيا بذلك لبنة هامة في صرح حماية الذاكرة الجماعية للأمة ضد النسيان والتلف فضلا عن مواقفه الصريحة في الدفاع عن القضايا العادلة للأمة العربية.

ونادى السيد يحياوي عائلة الفقيد بضرورة تقديم الوثائق التي كان يمتلكها حتى يتمكن المؤرخون والباحثون من كتابة سيرته بكل صدق ومعها تاريخ الجزائر.

كما طالب أيضا الطلبة، خاصة منهم طلبة قسم التاريخ، بالمساهمة في كتابة هذا التاريخ عبر تخصيص رسائلهم الجامعية لمواضيع تتعلق بأعلام مثل بشير بومعزة.

بعد التأهل المستحق للمنديال.. حضور مشرف في أنغولا : من لواندا إلى كابيندا إلى بنغلا

الرئيس والأعضاء يباركون الرعاية المستحقة للفريق الوطني

كان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بعث ببرقية تهنئة إلى أعضاء الفريق الوطني وطاقمه الفني بعد تأهله للمرة الثالثة في تاريخه إلى نهائيات كأس العالم أكد لهم فيها أن هذا الإنجاز "كان مدعاة لما لا يمكن وصفه من السعادة العارمة الغامرة لنفوس أبناء الجزائر كلهم".. وللدلالات العميقة لمضمون الرسالة نعيد نشرها هنا:

"ها أنتم تصلون النصر بالنصر وتهدون فرحة جديدة لجمهوركم داخل الوطن وخارجه بل للأمة جمعاء بانتزاعكم تأهل منتخبنا الوطني لكرة القدم للمرة الثالثة في تاريخه لنهائيات كأس العالم وهو ما كان مدعاة لما لا يمكن وصفه من السعادة العارمة الغامرة لنفوس أبناء الجزائر كلهم بإنجازكم العظيم هذا الذي به حققتم بكل جدارة واقتدار حلما ظل سنوات طوال من قبيل المستحيل.

لقد بهرتم عالم كرة القدم بمستوى أدائكم الرفيع وتنظيمكم المحكم السديد وروحكم الرياضية وانسجامكم الرائع فيما بينكم إذ غالبتم الصعاب وحققتم نصرا مؤزرا أمام فريق شقيق عتيد وقوي طمح إلى ما طمحتم إليه من فوز بتمثيل الأمة العربية في نهائيات كأس العالم وكأس إفريقيا وأثبتم بذلك جدارتكم بالتفوق فعلوتم منزلة وازددتم رفعة بمعنويات جمهوركم الوطني الذي ما انفك ينتشي أيما انتشاء بما حققتموه بتصميمكم وجدكم وعرقكم.

بعد انتصاركم الباهر هذا إنكم قد أصبحتم منوطين بشرف تجسيد حضور كرة القدم الجزائرية في نهائيات كأس العالم وكأس إفريقيا بكل جد وقوة لا من باب المشاركة من أجل المشاركة وإنما من أجل البذل والعطاء بكل ما أوتيتم من تصميم وإصرار في سبيل إحلال الكرة الجزائرية المكانة العالمية التي هي أهل لها.

إنني لأحسبكم إلا قادرين على الاستمرار في تشريف الجزائر والأمة العربية جمعاء بنجاحاتكم المقبلة وعلى تجديد عهدنا بنشوة الافتخار بكم وأنتم مرة بعد أخرى ترفعون عاليا الراية الجزائرية المجيدة سامقة خفاقة وقيم الرياضة الشريفة النظيفة في ساحة التنافس العالمي التي تأهلتم لخوض غماره موفقين بإذن الله تعالى.
وإذ أعرب لكم من صميم الفؤاد عن اعتزازي بكم وفرحتي بحسن بلائكم أهنئكم بكل إكبار للنتائج الباهرة التي حققتموها اليوم وقبل اليوم راجيا من الله أن يمن عليكم بموصول التوفيق ويكلل جهودكم بالنصر تلو النصر في الاستحقاقات الآتية.
سنظل معكم بمهجنا وقلوبنا فمزيدا من النجاح والسمو والتألق".

والسيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة:

الروح الوطنية شكلت حافزا أساسيا في تحقيق النصر

من جانبه، بعث السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ببرقية تهنئة إلى السيدين محمد روراوة، رئيس الاتحادية الجزائرية لكرة القدم، ورابح سعدان، مدرب الفريق الوطني، ووكل أعضاء الطاقم الفني، ولاعبي الفريق الوطني.

وهذا هو نص البرقية:

زوأنتم تعودون إلى أرض الوطن وإلى أحضان شعبكم الأبي الغيور، شعبكم المناصر الذي لم تنقطع مؤازته القوية للفريق الوطني، مبديا في كل المراحل التي قطعتموها خلال التصفيات المؤهلة حماسا منقطع النظير... وتطلعا إلى تحقيق الأمل في الفوز والتألق، والانضمام بفضل إصراركم وإرادتكم المبهرة إلى قائمة الكبار الذين يستحقون الذهاب إلى المحفل الدولي لكرة القدم في جنوب إفريقيا سنة 2010.

وأنتم تعودون إلى بلدكم الذي وقف إلى جانبكم بمؤسساته وهيئاته الوطنية وبكافة فئات شعبه.. وفي ساعات الانتصار والابتهاج هذه أهنئكم باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة على الروح الوطنية التي اتخذتم منها منذ البدء زادا وحافزا أساسيا في تحقيق النصر وتأججت فيكم أكثر وأكثر أمام الصعاب التي واجهتموها بإباء وترفع، نهنئكم على خوضكم بعزيمة الرجال الأشداء التحدي وكسب الرهان، فلقد صنعتم أفراح الشباب الجزائري الذي كان مثلكم نموذجا في الاعتزاز بالانتماء إلى هذا الوطن الشامخ...

إنكم الأجدر بهذا الفوز الكبير لأنكم أثبتتم القوة والاحتراف، وحافظتم على صورة الرياضيين النبلاء المتمسكين بالتنافس الرياضي الشريف...

هنيئا لكم... وهنيئا لنا بكم... وبهذا النصر الكبير... وشكرا لكم على ما أسديتم لبلدكم وشعبكم من أفراح ومباهج واعتزاز وشموخ."

عاشت الجزائر كلها أفراح هذا النصر وتعددت أشكال التعبير عنه لاسيما من خلال ذلك الاستقبال الشعبي المميز الذي خطى به أبطال الجزائر عند عودتهم من السودان الشقيق بتأشيرة التأهل.

متوسطة مالك بن نبي لحي القصبة العتيق في ضيافة مجلس الأمة

قام تلاميذ متوسطة مالك بن نبي لحي القصبة العتيق بزيارة لمجلس الأمة يوم الاثنين 09 نوفمبر 2009 وذلك في إطار الأبواب المفتوحة على المجلس التي تنظم دوريا بغرض التعريف بهذه الهيئة ودورها التشريعي.

وكما جرت العادة قام الأطفال بزيارة للمكتبة للاطلاع على محتوياتها وكيفية تسييرها ومن ثم توجه الأطفال إلى مصلحة البث التلفزيوني حيث قدمت لهم معلومات عن سير المصلحة كما كان للتلاميذ جولة بقاعات اللجان وقاعة الجلسات العامة حيث قدمت لهم شروحات عن تركيبة المجلس وسير أعماله كما تمكن الأطفال من طرح بعض الأسئلة والحصول على الإجابة لتختتم الزيارة بحفل استقبال لصالح التلاميذ.

بمناسبة عيد الأضحى، نظم مجلس الأمة كما جرت العادة في كل سنة، حفل استقبال حضره رئيس مجلس الأمة وأعضاء المكتب الذي تلقوا التهاني بهذه المناسبة من الأعضاء وكافة إطارات وموظفي المجلس.

الأردن

ملك الأردن يحل مجلس النواب وزيد الرفاعي يستقيل من رئاسة مجلس الأعيان

أمر ملك الأردن عبد الله الثاني بحل مجلس النواب الخامس عشر وإجراء انتخابات نيابية مبكرة. وقالت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) إن مرسوم حل البرلمان (الغرفة الأولى) يسري اعتبارا من يوم 24 نوفمبر بمقتضى المادة 34 من الدستور ، غير أنه لم يحدد موعد إجراء الانتخابات المبكرة. وانتخب المجلس المنحل في نوفمبر 2007 وفق قانون انتخابات يقوم على مبدأ الصوت الواحد الذي هو مثار انتقاد من قبل مختلف القوى السياسية في البلاد. ومنذ انتخابه تعرّض مجلس النواب المنحل لانتقادات القوى السياسية لأدائه ، كما أظهرت عدة استطلاعات للرأي أجريت خلال العام الحالي تدني ثقة الأردنيين به ومطالبتهم بحله. وينتمي أعضاء المجلس المنحل لقوى عشائرية محافظة. ونقل عن مصادر رفيعة في عمّان قولها إن البلاد لن تبقى دون برلمان في تلميح إلى عدم تكرار تجربة حكومة علي أبو الراغب (2001–2003) التي بقيت في الحكم مدة سنتين بدون برلمان منتخب. وهذه المرة الثانية التي يحل فيها الملك عبد الله الثاني مجلس النواب منذ توليه سلطته الدستورية عام 1999 ، وسبق أن حل المجلس الثالث عشر في عام 2001 قبل أشهر من انتهاء ولايته الدستورية.

رئيس مجلس الأعيان يرفع استقالته إلى العاهل الأردني ويطلب اعتزال العمل السياسي

وبعد ثلاثة أسابيع من حل مجلس النواب، رفع رئيس مجلس الأعيان الأردني (الغرفة الثانية للبرلمان) السيد زيد الرفاعي، رسالة إلى العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني التمس فيها منه قبول استقالته من رئاسة مجلس الأعيان وعضويته واعتزاله العمل السياسي والخدمة العامة. وقال الرفاعي في رسالته "بعد هذه الخدمة الطويلة، التي امتدت على مدى اثنين وخمسين عاما، أرجو أن يأذن لي جلالة سيدنا المفدي ، أن ألتمس منكم التفضل بالموافقة على اعتزالي العمل السياسي والخدمة العامة، وقبول استقالتي من رئاسة مجلس الأعيان وعضويته".

وتأتي استقالة الرفاعي بعد أن كلّف العاهل الأردني نجل الرفاعي سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة الأردنية، وعقب انتقادات حادة في الشارع الأردني، بوجود "الأب" على رأس السلطة التشريعية و"الإبن" على رأس السلطة التنفيذية، الأمر الذي اعتبره منتقدوه "نوعا من التوريث والتداخل بين السلطات".

الكويت

رئيس الوزراء الكويتي يقبل الخضوع للاستجواب البرلماني في سابقة كويتية

وافق رئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر محمد الصباح على استجوابه أمام البرلمان. وكان الإسلامي فيصل المسلم عضو البرلمان الكويتي طلب استجواب الشيخ ناصر حول مخالفات مالية مزعومة في مكتب رئيس الوزراء ومزاعم بأنه ضلل النواب والشعب بشأن شيك صدر لأحد أعضاء البرلمان. وقال الشيخ ناصر للبرلمان بعد قراءة جدول أعمال الجلسة الذي تضمن طلب استجوابه أنه مستعد لذلك. وإذا أجري الاستجواب فمن المرجح أن يكون ذلك في جلسة مغلقة. وسبق أن قدم النائب نفسه في مارس الماضي طلبا لاستجواب رئيس الوزراء إلا أن البرلمان حل في الشهر نفسه قبل جلسة الاستجواب، ونظمت انتخابات مبكرة في مايو الماضي أيضا.

ونفى الشيخ ناصر، وهو ابن أخ أمير البلاد، ارتكاب أي تجاوز، مؤكدا انه قدم هذا الشيك من حسابه الخاص ولأسباب إنسانية.

وعاشت الكويت في السنوات الماضية سلسلة من الأزمات السياسية التي تسببت بحل البرلمان وبتنظيم انتخابات مبكرة عدة مرات فضلا عن إبطاء المشاريع الإنمائية المهمة. ومنذ مايو 2006، حل البرلمان ونظمت انتخابات مبكرة ثلاث مرات دون أن يؤدي ذلك إلى تحسن العلاقات المتوترة بين الحكومة والنواب.

إيران

البرلمان يطلب من الحكومة خفض تعاونها مع وكالة الطاقة الذرية ولاريجاني يحذر الغرب

طلب مجلس الشورى الإيراني من الحكومة خفض تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إثر قرارها الذي يدين إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل ، وفق ما جاء في بيان نشر يوم 29 نوفمبر 2009 على موقع المجلس الالكتروني ، فيما شكك رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني بتوجه الوكالة قائلاً أن الدول الأعضاء فيها "لا تسعى إلى التفاوض بل إلى الخداع السياسي".

وذكر التلفزيون الرسمي الإيراني أن 226 نائباً من أصل 290 وقعوا رسالة يطالبون فيها الحكومة بوضع سخطة سريعة تهدف إلى خفض مستوى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطرحها على البرلمان"، بحسب ما جاء في الرسالة. وتم التصويت على هذه الرسالة ، بعد يومين على صدور قرار عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغالبية ٥٢ من أعضائها الـ 35 ، مقابل معارضة ثلاثة أعضاء وامتناع سبعة عن التصويت ، يدين إيران على برنامجها النووي المثير للجدل ويطالبها بـ"تجميد" بناء المنشأة النووية الجديدة في فوردو، قرب قم التي اخفت طهران بناءها حتى سبتمبر الماضي.

وقال النواب الإيرانيون في بيان تلي في البرلمان أنه سينبغي على الحكومة أن تقدم خطة لخفض مستوى تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بسبب سلوك القوى العالمية."

يشار إلى أن لدى البرلمان الإيراني سلطة إلزام الحكومة بتغيير تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما حدث عام 2006 بعدما صوتت الوكالة ومقرها فيينا، لصالح إحالة ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

وكانت الجمهورية الإسلامية شجبت قرار الوكالة الذي صدر بتأييد نادر من الصين وروسيا، ووصفته بأنه سترهيب" من شأنه أن يسمم أجواء المحادثات التي تجريها مع قوى عالمية. من جهته حذر رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، من أن البرلمان قد يتخذ خطوات لتقليص حجم تعاون طهران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذا واصل الغرب الضغط على الجمهورية الإسلامية فيما يتعلق ببرنامجها النووي. وأضاف لاريجاني وهو محافظ يحظى بنفوذ برلماني كبير، "إن البرلمان الإيراني يحذر الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في مجموعة 5+1، أن لا تتصور أن هذه اللعبة التي مر عليها الزمن، ستمنحها فرصة للمزايدة"، مضيفاً أن قرار الدول الست يكشف أنها "لا تسعى إلى التفاوض بل إلى الخداع السياسي"، على حد قوله.

هولندا - فرنسا

البرلمان الهولندي يرفض اقتراحا لحظر المآذن.. و 42 % من الفرنسيين يعارضون بناء مساجد جديدة

رفض البرلمان الهولندي اقتراحا لتقييد بناء المآذن في البلاد والذي تقدم به حزب المسيحي الصغير، وذكرت إذاعة هولندا العالمية إن الاقتراح لم يحصل إلا على تأييد نواب حزب الحرية الذي يتزعمه اليميني المتطرف خيرت فيلدرز والنائبة ريتا فيردونك. وكان أكثر من 57 بالمائة من سكان سويسرا قد صوتوا يوم 29 نوفمبر الماضي لصالح ما يسمى بمبادرة حظر المآذن مما يفرض حظرا على بناء المساجد بمآذن عالية.

42 ٪ من الفرنسيين يعارضون بناء مساجد جديدة

من جهة أخرى كشف استطلاع للرأي عن تزايد النظرة المتخوفة من الإسلام في فرنسا، وذلك بعد أيام قليلة من الاستفتاء السويسري الذي رجح كفة حظر بناء مآذن المساجد الجديدة هناك. وأعرب حوالي 42 ٪ من الفرنسيين المشاركين في الاستطلاع عن رفضهم لبناء مساجد جديدة.

ونقلت صحيفة "لو فيجارو" في عددها يوم 03 ديسمبر عن أحد الباحثين بمعهد "ايفوب" لقياس مؤشرات الرأي قوله:" لم يكن التشنج في النظرة إلى الإسلام بهذه القوة قبل ذلك". وأعرب 42 ٪ من المشاركين في الاستطلاع عن رفضهم لبناء المآذن. أما نسبة من يقبلون بناء المساجد ، فقد وصلت إلى أدنى معدل لها، حيث سجلت 19 ٪ فقط ، وهو أمر غير مسبوق خلال العقدين الأخيرين.

وأضاف الاستطلاع " صار الرأي العام في فرنسا خلال عام 2009 أكثر تطرفا بالنسبة لموضوع الإسلام ، وأكثر معارضة لرؤيته". كان الرفض للمساجد الجديدة بين المحافظين من أنصار الرئيس نيكولا ساركوزي أكبر من غيرهم ، إذ سجل 48 ٪ . كان ساركوزي عمل أثناء توليه منصب وزير الخارجية على التخلص من ظاهرة إقامة مساجد في المرآب حيث يعتقد أن وعاظا أجانب يقومون بالتأثير في المصلين دون رقابة. واقترح ساركوزي آنذاك فكرة قيام الدولة بتمويل بناء المساجد بهدف حمايتها من المؤثرات الخارجية..

اليونان

الاشتراكيون بزعامة باباندريو يعودون للحكم

حقق الحزب الاشتراكي اليوناني (الباسوك) بزعامة جورج باباندريو، فوزا ساحقا على حزب الديمقراطية الجديدة الحاكم بزعامة كوستاس كارامنليس، في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 04 أكتوبر الماضي. ووفقا للنتائج الرسمية التي أعلنتها وزارة الداخلية بعد فرز 99,71٪ من الأصوات ، فاز الحزب الاشتراكي بـ160 مقعدا (43,92٪) من أصل 300 ، بينما حاز الحزب المحافظ على 91 مقعداً (33,48٪) ، وهي أسوأ نتيجة له منذ عام 1974. وجاء في المرتبة الثالثة الحزب الشيوعي بحصوله على 21 مقعدا ، تلاه حزب الحركة الشعبية الأرثوذكسية بحصوله على 15 مقعدا ، وأخيراً الحزب اليساري الائتلافي التقدمي بحصوله على 13 مقعدا. وتجاوزت نسبة المشاركة 70٪.

وقال باباندريو (57 عاما)، معلنا فوزه أمام حشد من المناصرين تجمعوا أمام مقر الحزب بوسط أثينا »نحن متحدون أمام المسؤولية الكبيرة التي أتحملها. ندعو اليونانيين إلى توحيد قواهم. نعلم أننا سننجح«. ودعا اليونانيين إلى »طي الصفحة«

معلنا فوزه في الانتخابات. وبدوره، قال كارامنليس في كلمة مقتضبة أمام الصحافيين، إن الطريقة الوحيدة المشرفة والمسؤولة بالنسبة لي هي تحمل مسؤولية الهزيمة والدعوة إلى مؤتمر طارئ للحزب في غضون شهر، وذكر أنه سيستقيل من زعامة الحزب ولن يترشح في انتخابات رئاسة الحزب المقبلة ، لكنه سيبقى في الصفوف الأولى للحزب، وسيساند المرشح الذي يراه من وجهة نظره مناسبا لرئاسة الحزب. وقال أيضاً إنه يريد أن يهنئ جورج باباندريو على فوزه. وبهذه النتائج سيعود الاشتراكيون إلى السلطة بعد هزيمتهم مرتين متتاليتين عامي 2004 و2007 أمام حزب الديمقراطية الجديدة. وسيتعين الآن على باباندريو تشكيل الحكومة المقبلة في البلاد.

وكان باباندريو، وهو نجل الزعيم الراحل أندريا باباندريو، مؤسس الحزب الاشتراكي، قد ركز خلال حملته الانتخابية على دعم أصحاب الدخل المحدود ومحاربة الفساد وتحريك العجلة الاقتصادية وزيادة المرتبات والمعاشات ، ووعد بإخراج البلاد من الأزمة المالية.

وبموجب نتائج هذه الانتخابات ، سيكون جورج باباندريو ثالث زعيم يحمل الاسم نفسه يقود البلاد، على أمل إعادة تنشيطها عبر تبني نظام اشتراكي ليبرالي ترافقه سياسة بيئية. وباباندريو هو حفيد الزعيم الوسطي الكبير ما بعد الحرب جورج باباندريو. وقد بدأ حياته السياسية في الـ29 من العمر بإرشاد والده أندرياس ، مؤسس الحزب الاشتراكي في 1974.

الولايات المتحدة الأمريكية

مجلس النواب الأمريكي يقر مشروعا يطالب أوباما بمواجهة "تهديد" قنوات فضائية عربية

في خطوة جديدة من مجلس النواب الأمريكي لمواجهة ما يعتبره النواب "تهديدا" للمصالح الأمريكية ، صوّت 395 نائبا أمريكيا على قرار يطالب باعتبار بعض مالكي الأقمار الصناعية في الشرق الأوسط بأنهم يشرفون على "منظمات إرهابية" لبثهم قنوات سمعادية للولايات المتحدة" بحسب مشروع القرار.

ويعتمد مشروع القرار على قوانين أمريكية وُضعت بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 تسمح باتهام جهات بأنها سإرهابية" وبموجب ذلك فرض عقوبات عليها. وقال النائب الجمهوري غاس بيليراكس ، الذي تبنّى مشروع القرار وأدخله مجلس النواب في ماي الماضي ، إن "هذا القرار سيزود الولايات المتحدة بأساس ضروري للمعلومات من أجل مواجهة وسائل الإعلام التي تعمل كوسائل للتحريض العنيف المعادي لأمريكا". ويذكر أن بيليراكس هو عضو في لجنتي العلاقات الخارجية والأمن القومي في مجلس النواب.

ولدى مشروع القرار، الذي مازال يحتاج إلى موافقة مجلس الشيوخ ، هدفان أساسيان ، أولهما تحديد

أصحاب الأقمار الصناعية التي تبثّ القنوات الفضائية من الشرق الأوسط التي تعتبر "معادية للولايات المتحدة" واعتبارهم "إرهابيين عالميين". أما الهدف الثاني هو إلزام الرئيس الأمريكي بتقديم تقرير شامل سنوي للكونغرس حول "التحريض ضد أمريكا" في الشرق الأوسط ، ويتطلب مشروع القرار أن يزود البيت الأبيض لائحة لكل دول الشرق الأوسط ووسائل إعلامها التي "تحرض على العنف" ضد الولايات المتحدة. وأفاد مشروع القرار أن الدول المشمولة هي الجزائر والبحرين ومصر والعراق والضفة الغربية وغزة والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية وسورية وتونس والإمارات واليمن ، بالإضافة إلى إسرائيل وإيران. ومن اللافت أن دولا عربية مثل السودان غير مشمولة ، بالإضافة إلى استثناء تركيا التي عادة تُعتبر دولة أوروبية. وفي حال تم المصادقة على القرار سيكون على البيت الأبيض تزويد مثل هذا التقرير بعد 06 أشهر من إصدار القانون.

وذكر مشروع القرار على وجه الخصوص قناة "المنار" التابعة لحزب الله اللبناني ومحطة "الأقصى" التابعة لحركة حماس والتي تبث من غزة ، بالإضافة إلى قناتي "الزوراء" و "الرافدين" الموجهة إلى العراق. وأفاد بند في مشروع القرار أن هذه القنوات ستدعم المنظمات الإرهابية الأجنبية في أعمال أساسية مثل التجنيد وجمع الأموال والدعاية". ويطالب القرار بتطبيق إجراءات وعقوبات ضد أي مالك لقمر صناعي يبث قناة "يملكها أو يديرها إرهابيون". كما يريد مجلس النواب الأمريكي أن تواجه الولايات المتحدة سالرعاية الحكومية لأي تحريض ضد الولايات المتحدة" ، معتبرة أنه يجب أن يرتبط منح المساعدات المالية بمراقبة وسائل إعلام الدول في الشرق الأوسط.

مجلس الأمة

فضاء للحوار السياسي والفكري

الإسلام والديمقراطية: أندونيسيا نموذجا

واقع وآفاق النقل بالسكة الحديدية في الجزائر العاصمة

مشاركة المرأة سياسيا في الوطن العربي

الطرق المشتركة لأوربا والمغرب العربي

الديمقراطية وحقوق الإنسان